الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور – خنشلة –
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الاجتماعية

التخطيط للخدمات التعليمية وعلاقته باحتياجات السكان في المدن الجزائرية

دراسة ميدانية بمدينة خنشلة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل م د)

في العلوم الاجتماعية تخصص: علم اجتماع المدينة - تنظيم و تنمية-

إعداد الطالبة :

- سهير لعور

إشراف :

أ/د سهى حمزاوي

لجنة المناقشـــــة

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بن رمضان سامية	أستاذ	جامعة خنشلة	رئيســـا
حمزاوي سهى	أستاذ	جامعة خنشلة	مشرفا ومقررا
بهتون نصر الدين	أستاذ محاضر - أ -	جامعة خنشلة	عضوا
قاسمي شوقي	أستاذ محاضر - أ -	جامعة بسكرة	عضوا
زغينة نوال	أستاذ محاضر - أ -	جامعة باتنة1	عضوا

السنة الجامعية: 1439- 1440 هـ/ 2018-2019 م

شكر وعرفان

الحمد بداية وقبل كل شيء إلى مولاي وخالقي الذي منَّ علي بإتمام هذه الأطروحة.

وبعدها لا يسعني إلا التقدم بالشكر والثناء على مشرفتي البروفيسور سهى حمزاوي التي كانت دائما مثالا لحامل العلم الذي لا يبخل بعلمه على من حوله صاحبة الأخلاق الرفيعة جزاها الله عني وعن كل من نفعته بعلمها كل خير في الدنيا والآخرة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل واللامتناهي لكل أستاذ علمني وساهم في تكويني ضمن كلية العلوم الاجتماعية والانسانية بجامعة عباس لغرور خنشلة دون أن أنقص من فضل كل أستاذ علي.

كما لا أنسى أن أشكر الأساتذة الأفاضل المناقشين قبول تقييم مجهودي والإشراف على مناقشة هذا العمل المتواضع.

فهرس المحتويات

مقدمة	أ-ج
القسم الأول: المعالجة النظرية لموضوع الدراسة	الصفحات
الفصل الأول: الإطار التصوري والمفهومي للدراسة	47-3
1-بناء وتحديد الإشكالية	3
2-أهمية الدراسة	6
3-أسباب اختيار الموضوع	7
4-أهداف الدراسة	8
5-تحديد المفاهيم	10
6-الدراسات السابقة	24
7-المقاربة النظرية للدراسة	41
8-فرضيات الدراسة	44
الفصل الثاني: التخطيط: تأطير نظري	88-49
تمهيد	49
1-أهمية التخطيط وأهدافه	49
2-خطوات وعناصر عملية التخطيط	53
3-مقومات نجاح التخطيط	63
4- الاتجاهات النظرية لدراسة التخطيط –نقد وتقييم-	68
الفصل الثالث: التخطيط للخدمات التعليمية ودوره في تلبية احتياجات السكان	114-90
تمهيد	90
1-أهداف التخطيط للخدمات التعليمية المدرسية	90
2-بيانات ضرورية لتخطيط الخدمات التعليمية	94
3-تأثير تخطيط الخدمات التعليمية في التعليم	95

4-شروط ومعايير تخطيط الخدمات التعليمية وفق الاحتياجات السكانية	97
5-الصعوبات والمشكلات التي تواجه تخطيط الخدمات التعليمية في العالم العربي	112
الفصل الرابع: الخدمات التعليمية والاحتياجات المجتمعية في المدن الجزائرية	161-116
تمهيد	116
أولا: الاحتياجات المجتمعية لتنمية المجتمع المحلي في البيئة الحضرية	116
1-ماهية الاحتياجات في المجتمع الحضري	116
2-تصنيف الاحتياجات المجتمعية	119
3-العوامل المؤثرة في كيفية تحديد الاحتياجات المجتمعية	123
4-مقاييس تقدير الاحتياجات المجتمعية	124
ثانيا: جودة الخدمات التعليمية في الحياة الحضرية بالمدن الجزائرية	127
1-جودة الخدمات التعليمية في الحياة الحضرية	128
2-الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للتعليم في الجزائر	137
3-مهام المدرسة الجزائرية	138
4-نظام التعليم الجزائري مقاربة في المقومات والتطور	141
5- نحو رؤية استراتيجية لتنمية الخدمات التعليمية في الجزائر	150
6-المخططات التنموية للتعليم في الجزائر	151
القسم الثاني: المعالجة الميدانية لموضوع الدراسة	الصفحات
الفصل الخامس: الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	184-163
تمهيد	163
1- مجالات الدراسة	163
2-منهج الدراسة	168
3-أدوات جمع البيانات	169
4-أسلوب اختيار العينة وخصائصها	174

الفصل السادس: تحليل وتفسير البيانات الميدانية	217-187
1- تفريغ وتحليل البيانات	187
1-1 عرض وتحليل وتفسير البيانات الخاصة باحتياجات السكان من الخدمات التعليمية بأحياء مدينة خنشلة	187
1-2 عرض وتحليل وتفسير بيانات السياسات التخطيطية الخاصة بتحسين الخدمات التعليمية بأحياء مدينة خنشلة	201
1-3 عرض وتحليل وتفسير البيانات الخاصة بالمعوقات الوظيفية التي تحول دون وجود علاقة وثيقة بين التخطيط للخدمات التعليمية واحتياجات السكان بمدينة خنشلة	206
2- مناقشة نتائج الدراسة وتفسيرها في ضوء الفرضيات والمقاربة النظرية والدراسات السابقة	229-217
2-1 تفسير النتائج في ضوء الفرضيات	217
2-2 تفسير النتائج في ضوء المقاربة النظرية	220
2-3 تفسير النتائج في ضوء الدراسات السابقة	224
2-4 النتائج العامة للدراسة	225
خاتمة	231
قائمة المصادر والمراجع	236
الملاحق	

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح المعايير التخطيطية المتبعة في بعض الدول العربية والغربية –المدرسة الثانوية نموذجا–	111
02	تطور أعداد المؤسسات التربوية في جميع مراحل التعليم من سنة 1970 –2002.	148
03	يوضح تطور أعداد المؤسسات التربوية في جميع مراحل التعليم من 2002 إلى 2011م	150
04	يبين تطور حجم النفقات لميزانية الدولة من 1964 إلى 2015م	154
05	يوضح المعايير التخطيطية المتبعة في الجزائر المدرسة الثانوية نموذجا – البرنامج التربوي لإنشاء 1000مقعد دراسي و300 داخلي–	161
06	قطاعات وأحياء مدينة خنشلة	166
07	عدد الهياكل التربوية بمدينة خنشلة	167
08	القطاعات الحضرية لمدينة خنشلة	177
09	قطاعات مدينة خنشلة المسحوبة عشوائيا	178
10	توزيع أفراد العينة حسب السن	179
11	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	180
12	الحالة الاقتصادية لأفراد العينة	181
13	عدد أولاد أفراد العينة	182
14	عدد الأولاد المتمدرسين لأفراد العينة	183
15	المستوى التعليمي للزوج والزوجة	184
16	رأي المبحوث في انتشار المؤسسات التعليمية في مركز المدينة مقارنة بالضواحي	188
17	يوضح مدى استيعاب المؤسسات التعليمية الموزعة بالحي لعدد التلاميذ	189
18	يبين المؤسسات التعليمية التي تعاني من الاكتظاظ داخل الفصول	191
19	يبين تناسب موقع المؤسسات التعليمية مع مكان المسكن	192
20	يبين قرب المؤسسات التعليمية من مكان السكن والمسافة المحددة لذلك	194
21	يوضح المسافة المقطوعة من مكان السكن إلى موقع الدراسة	195
22	يبين ملائمة الأبنية المدرسية لتمدرس أبناء المبحوثين	196
23	يبين تقييم المبحوثين لمستوى تحصيل أبنائهم في المدارس	197
24	يوضح ما إذا كان أبناء المبحوثين يواجهون مشكلات بمؤسساتهم التعليمية	199
25	يكشف عن وجود مشاريع توسعة خاصة بشبكة المؤسسات التعليمية	202
26	يكشف عن استفادة المؤسسات التعليمية بالحي من تجهيزات ضرورية	203
27	أسباب عدم الاستفادة من برامج تنموية لتحسين الخدمات التعليمية	204

28	تقييم المبحوث لحجم المساعدات و البرامج التنموية التي استفاد منها الحي الذي يقطن به مقارنة بالأحياء الأخرى	206
29	يبين ما إذا كانت الاعتمادات المالية من الأسباب التي تعيق عملية التخطيط	207
30	يكشف عن حاجة الحي لتحسين مؤسساته التعليمية مع عدم وجود أرضية للتوسعة تعيق سيرورة عملية التخطيط	209
31	تأثير انعكاسات النمو السكاني المصاحب لارتفاع أعداد التلاميذ على سياسة الدولة في تراجع مشاريع التخطيط لتحسين الخدمات التعليمية	210
32	يوضح ما إذا كان سبب قدم المباني المدرسية وتجهيزاتها راجع لسوء تخطيط الأجهزة المعنية بذلك	211
33	يبين بعد المؤسسات التعليمية عن مكان السكن الراجع لسوء التخطيط وافتقار الخطط التنموية للإحصاءات الدقيقة أحدث فجوة بين التخطيط و حاجات السكان	213
34	يبين مدى اشراك سكان الحي وتجاوب الهيئات المحلية مع مبادراتهم لإيجاد حلول لمشكلات السكان التعليمية	215

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	يوضح متطلبات نجاح التخطيط	65
02	يوضح عواقب سوء التخطيط	68
03	يوضح توزيع الخدمات على المدن حسب نظرية كرستالر	80
04	يوضح تدرج الاحتياجات الانسانية كما وضحها أبراهام ماسلو	121
05	يوضح التوزيع المنتظم لمؤسسات الخدمات التعليمية	132
06	يوضح التوزيع غير المنتظم لمؤسسات الخدمات التعليمية	132

مقدمة

مقدمة:

يعد التعليم من بين الظواهر التي تحظى باهتمام أغلب الباحثين والدارسين في العلوم الانسانية والاجتماعية وعلى رأسهم علماء الاجتماع لاعتباره أهم ميدان تمارس فيه العملية التعليمية من خلال المؤسسات المنوطة بذلك المتمثلة في الخدمات التعليمية والبناءات المدرسية

ومما لا شك فيه أن النمو الاقتصادي والصناعي لأي دولة في العالم الآن إنما يعتمد إلى حد كبير على تطوير القدرات الفعلية لمواطنيها ومهاراتهم، وأن مفتاح ذلك هو التعليم والتدريب لتطوير حياة الأفراد وتحقيق أهداف وخطط المجتمعات في التنمية الشاملة.

حيث يعتبر التعليم العامل المحرك والمنشط لحركة التغيير المطلوب في أي مجتمع من المجتمعات، فالتعليم ضرورة لازمة وملحة بالنسبة للمجتمعات النامية إذا ما أرادت اللحاق بركب الحضارة الإنسانية، كما أن التعليم في ظل ما يشهده هذا العصر من تطور تكنولوجي وتقني أصبح نوعا من الاستثمار الاجتماعي للإنسان للإفادة منه في تحقيق أهداف التغيير التي يصبو إليها المجتمع الحضري للوصول الى أسمى درجات التحضر والحضرية.

وباعتبار أن احتياجات الإنسان متعددة ولا يستطيع اشباعها لوحده إلا من خلال بيئته، التي تقدم له كل متطلباته إلا أنه مع تزايد السكان السريع والمستمر أصبحت الدول وفي مقدمتها الدول العربية تعاني من عجز في مستوى وفائها للمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية للسكان.

هذا ما دعى إلى ضرورة البحث عن آليات لعلاج هذه الظاهرة وفي مقدمتها الحاجة للخدمات التعليمية باعتبارها تمثل إحدى المعايير الأساسية لقياس تطور المستوى الأدائي داخل المؤسسات التعليمية وواحدة من أهم المرتكزات الأساسية في اكتشاف طاقات المتعلمين الفكرية والذهنية، فتوزيع المؤسسات التعليمية بأنواعها داخل وسط المدينة ومدى ملائمة التوزيع للكثافات السكانية واحتياجاتهم أمر مهم تسعى إليه الجهات المعنية بالتخطيط العمراني الذي يبحث في كيفية إيجاد توزيع مناسب لهذه الخدمات لكي تلبي احتياجات السكان بما يضمن تكافؤ الفرص التعليمية للمواطنين، وهذا ما يؤكد على أهمية التخطيط للخدمات التعليمية وأثره

في تصميم الحي والفضاء السكني وما تعكسه علاقة مواقع المدارس بأماكن وجود السكان الذي يعتبر من الأمور المهمة في رسم السياسة التخطيطية، الذي دفعنا إلى الاهتمام بواقع وكفاءة الخدمات التعليمية بمدينة خنشلة والحاجة العلمية لمعرفة نواحي القصور في مواقع الخدمات التعليمية وأهم الصعوبات التي تحول دون وجود علاقة وثيقة وهادفة بين قضية التخطيط للخدمات التعليمية، واحتياجات السكان في المدن ومختلف الفضاءات السكنية الحضرية.

وعليه سنحاول إبراز أهمية الخدمات التعليمية في المدن الجزائرية انطلاقا من التركيز على احتياجات السكان الواقعية والفعلية لهذه الخدمات وذلك بالوقوف عند دراسة إحدى المدن الجزائرية وهي مدينة خنشلة.

حيث عمدنا الى تقسيم هذا العمل الى قسمين:

تضمن القسم النظري أربعة فصول نظرية تناول الفصل الأول الموسوم بالإطار التصوري والمفهومي للدراسة، إطارا تصوريا لإشكالية البحث المتمثلة في تخطيط الخدمات التعليمية في تحقيق احتياجات سكانها، أهمية وأهداف الدراسة، دوافع اختيار الموضوع، وكذا تحديد مفاهيم الدراسة مع عرض لأهم الدراسات السابقة الأجنبية والعربية والجزائرية المشتركة مع موضوع دراستنا، لنصل إلى صياغة وتحديد فرضيات الدراسة.

في حين خصص الفصل الثاني الخاص بـ التخطيط: تأطير نظري، بمناقشة الأسس النظرية للتخطيط مع أهم الاتجاهات النظرية لدراسة التخطيط نقدا وتقييما.

أما الفصل الثالث فعنون بالتخطيط للخدمات التعليمية في المدن ودوره في تلبية احتياجات السكان من خلال إبراز نقاط جوهرية تمثلت في تقديم أهداف وبيانات حول تخطيط الخدمات التعليمية وما تعكسه من آثار على عملية التعليم كما تم تقديم تصور ضمن هذا الفصل حول احتياجات السكان من الخدمات التعليمية شروطها وأدوارها ومعايير تخطيطها، ليختم هذا الفصل بالإشارة إلى أهم الصعوبات والمشكلات التي تواجه تخطيط الخدمات التعليمية في العالم العربي.

وبالنسبة للفصل الرابع فاختص بالخدمات التعليمية والاحتياجات المجتمعية في المدن الجزائرية وذلك من خلال التطرق إلى جودة الخدمات التعليمية في الحياة الحضرية من خلال تبيان مفهومها وضرورتها مع استعراض الخدمات التعليمية في الجزائر، بالإضافة إلى تقدير الاحتياجات المجتمعية في المجتمع الحضري.

أما القسم الثاني المخصص للدراسة الميدانية فقد تضمن فصلين، احتوى الفصل الخامس على الإجراءات المنهجية الميدانية للبحث وذلك بتحديد مجالات الدراسة الميدانية والمنهج المتبع، وأهم أدوات جمع البيانات المعتمدة في البحث، منتقلين بذلك إلى تحديد المعاينة وخصائص مفردات البحث، في حين خصص الفصل السادس لتفريغ وتحليل وتفسير البيانات الميدانية وفقا لمحاور الاستمارة الثلاثة مع عرض ومناقشة النتائج العامة وتفسير النتائج النهائية في ضوء فرضيات الدراسة ثم في ضوء المقاربة النظرية وأخيرا في ضوء الدراسات السابقة.

القسم الأول:

المعالجة النظرية لموضوع الدراسة

الفصـــل الأول: الإطار التصوري والمفهومي للدراسة

تمهيـــد

1- بناء وتحديد الإشكالية

2- أهمية الدراســة

3- أسباب اختيار الموضوع

4- أهداف الدراســة

5- تحديد المفاهيــم

6- الدراسات السابقـة

7- المقاربة النظرية للدراسة

8- فرضيات الدراسة

يستند أي بحث علمي أكاديمي إلى مجموعة من الخطوات المنهجية التي تكون فاتحتها الإشكالية لما تتضمنه من أفكار عامة حول موضوع الدراسة وأهم التساؤلات الرئيسية والفرعية لها، لتليها بعد ذلك الأهمية البالغة لتخطيط الخدمات التعليمية وعلاقته باحتياجات السكان في المدن الجزائرية من خلال وضع جملة من الأهداف العلمية والعملية التي تحاول الدراسة الوصول إليها مع محاولة ضبط أهم المفاهيم التي تعتبر بمثابة المفاتيح لفهم حيثيات الظاهرة محل الدراسة، وبالاعتماد على مجموع الدراسات السابقة والمقاربة النظرية، اللذان يسهمان في إعداد وتكوين أرضية ينطلق من خلالها الباحث لفهم واقع ظاهرته المدروسة.

1- بناء وتحديد الإشكالية:

سعى الإنسان منذ بداية وجوده إلى تطوير وتحسين مستوى حياته، بواسطة جهود فكرية بسيطة التي ينظر لها على أنها بدايات متواضعة لعملية التخطيط وذلك في سبيل تأمين احتياجاته الأساسية، ليتطور فيما بعد التخطيط ليصبح علما قائما ومستقلا بذاته يمتلك استراتيجيات وأساليب لمواجهة المشكلات بأنواعها لوضع حلول مناسبة تحول دون ظهورها في المستقبل.

وقد أعتبر التخطيط الأسلوب الأنسب والطريق السريع لتحقيق نمو اقتصادي يسيطر على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في مطلع القرن العشرين لدى الدول الكبرى في العالم، وذلك بعد الدمار الهائل الذي خلفته الحربين العالميتين. الأمر نفسه ينطبق على دول العالم العربي التي لجئت للتخطيط كاستراتيجية مساعدة في التغلب على الأوضاع الاقتصادية

والاجتماعية المتخلفة التي تشكلت خلال فترات زمنية طويلة من الاستعمار، بالإضافة إلى النمو المتسارع للسكان بالمدن بفعل الهجرة من الريف إلى المدينة بحثا عن فرص العمل الذي أدى إلى توسع العمران وظهور أحياء جديدة تفتقد للراحة والأمان ولأغلب احتياجات ساكنيها من الخدمات.

لينطبق الحال أيضا على منظومة التعليم التي بات التخطيط للخدمات الهامة التي تقدمها في عملية التنمية بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، شرطا من شروط التنمية الإنسانية، وعاملا فاعلا في تطوير القدرات الذاتية، فضلا عن كونها مصدرا رئيسيا للرفاهية الاجتماعية التي ينشدها الإنسان. فالتعليم – من خلال الخدمات التي يقدمها– بإمكانه تقديم الكثير لإشكالية التنمية بالجزائر، والذي لا يمكن التصدي لها بالمقاربات السياسية فقط، بل يكون التمكن منه معرفيا بالاستثمار الواعي لأدوات التحليل والفهم التي تتيحها العلوم بصفة عامة وفي مقدمتها علم الاجتماع.

وعليه من المهم الإشارة في هذا الصدد إلى أنه بالنظر إلى الاختلال الذي أصبح يسجل باستمرار في مشاريع التنمية المستدامة والتحديث الاجتماعي بشكل أعم وأشمل في الجزائر، وهو ما يبرز بشكل واضح من خلال الواقع المعاش لأفراد المجتمع في مختلف المدن الجزائرية والفضاءات السكانية، والتي على الرغم من المحاولات التي أريد فيها للتعليم عموما أن ينفتح على محيطه الاقتصادي والاجتماعي وحاجاته من الخدمات التعليمية الأساسية في هذه المدن والفضاءات السكانية.

وبالرغم أيضا من الآفاق العلمية والمهنية التي يمكن أن تفتحها بالفعل، هذه المحاولات التجديدية، لتجاوز مثل هكذا اختلالات في سيرورة التنمية المجتمعية بالمدن الجزائرية، فإن التبادل الإيجابي بين ما يقدم من تخطيط في مجال الخدمات التعليمية وحاجات المحيط في سياق التطور العمراني ومعدلات النمو السكاني، هو ما يدفعنا إلى البحث في العلاقة الممنهجة والوثيقة والهادفة بين قضية التخطيط للخدمات التعليمية والمتطلبات الواقعية والفعلية لحياة السكان في المدن ومختلف الفضاءات السكنية التي تسهم بشكل كبير في تنمية المدينة وتطورها.

وعليه وفي حدود ما يسمح به المجال المتاح لهذه المساهمة العلمية نحاول أن نلم بكل ما تتطلبه الدراسة المفصلة لإشكالية القطاع التعليمي في الجزائر في علاقته بالمحيط العام أو النسق المجتمعي العام، حتى ولو كان ذلك في إطار منظور تخصصي معين، كالمنظور السوسيولوجي الذي نعتمده في مقاربتنا هذه خلفية للتحليل والتفسير. وإنما نرمي، على وجه التحديد، إلى محاولة تسليط الضوء بالتحليل والنقد على جانب مهم من هذا المبحث أو الانشغال المعرفي الكبير، والمتمثل في طرح التساؤل الرئيسي الآتي:

ماطبيعة العلاقة التي تربط بين التخطيط للخدمات التعليمية والمتطلبات الواقعية لحياة السكان بالمدن الجزائرية؟

سنحاول انطلاقا من هذا التساؤل إبراز كل الجوانب التي لها علاقة بموضوع الدراسة من خلال جملة من التساؤلات الفرعية نعرضها كمايلي:

1-ماهو واقع الخدمات التعليمية في المدن الجزائرية ؟

2-هل تسعى السياسات التخطيطية بالمدن الجزائرية إلى تلبية كافة الاحتياجات التعليمية بالأحياء السكنية؟

3-ما المعوقات التي تحول دون وجود علاقة وثيقة وهادفة بين قضية التخطيط للخدمات التعليمية، والمتطلبات الواقعية والفعلية لحياة السكان بالمدن الجزائرية؟

2 - أهمية الدراسة

يسعى الباحثون الاجتماعيون من خلال دراساتهم العلمية إلى بلوغ أهداف محددة ترتبط بأهمية الظاهرة موضع الدراسة، حيث تستمد دراستنا أهميتها من أهمية الخدمات التعليمية في تنمية وتطوير المجتمع، والتي تعتبر مقياسا عالميا لتقدم المدن، كما أن أهمية الخدمات التعليمية تقدر بمستوى تلبيتها لاحتياجات السكان الذي يرتبط بالدور الفعال الذي يقدمه التخطيط في توفير هذه الخدمات بشكل يراعي متطلبات المجتمع بشكل متكافئ دون إحداث أي تقصير أو تهاون من قبل الجهات القائمة عليه. هذا ما تسعى دراستنا للبحث عنه والكشف عن حيثياته.

3- أسباب اختيار الموضوع

هناك جملة من الدوافع والمبررات الذاتية والموضوعية التي أثارت لدينا اختيار الموضوع والاهتمام بدراسته وأهم هذه الأسباب مايلي:

3- 1 أسباب ذاتية:

أهم دافع ذاتي لاختيار هذا الموضوع هو الدافع المهني، كوننا نعمل في قطاع التعليم وبالتحديد التعليم الابتدائي، مما أدى بي الفضول المهني والمعرفي إلى التطلع لمعرفة مدى مراعاة الجهات المعنية بالتخطيط لاحتياجات السكان الفعلية للخدمات التعليمية.

ليأتي الاهتمام بدراسة الموضوع وفقا لدوافع ذاتية إضافية نذكر منها:

- اهتمام الباحثة بالمواضيع الخاصة بالتعليم باعتباره أهم المواضيع القديمة الجديدة في الوقت نفسه لما يضمن للإنسان من تطور فكري ومكانة راقية في مجتمعه ومجتمعات أخرى بما يفرضه من تأثيرات على مستويات عديدة هو المسير لها.
- انتماء الظاهرة المدروسة بعدة متغيرات تساهم بشكل كبير في تحديد مصير أبنائنا باعتبار التعليم المحرك الأساسي لنهضة الأمم وتطورها، فتقديمه لأبنائنا بالشكل غير المقبول يعني انتاج مخرجات تعليمية غير مشرفة.

3-2 أسباب موضوعية

يعد موضوع تخطيط الخدمات التعليمية من المواضيع التي اهتمت وبكثرة بجغرافية المدن وتوزيع الخدمات على المدينة، حيث تم معالجة هذا الموضوع في أطر فكرية ونظرية تختلف

عن إطارنا النظري لعلم الاجتماع، الذي ركزت فيه أغلب الدراسات على الجانب الجغرافي، هذا ما دفعنا إلى محاولة إبراز الجانب السوسيولوجي لهذا الموضوع، الذي يعتبر غائبا في معظم الأطر النظرية والدراسات السابقة له.

- سرعة التقدم التكنولوجي الذي تعرفه معظم المدن والذي يركز بالأساس على الجانب التعليمي الذي يعد ركيزة نهوض وتقدم أي مجتمع.
- الكشف عن العلاقة بين التعليم والمخططات التنموية في المدن الجزائرية.
- تقديم نتائج تساهم في دراسة الصعوبات التي يعاني منها التخطيط على مستوى الخدمات التعليمية ومحاولة تحديد الخطوات والحلول اللازمة لتجاوز هذه الصعوبات أو التقليل منها.
- يساهم البحث في ميدان تخطيط الخدمات التعليمية من جانبه السوسيولوجي في إثراء البحوث الحضرية بتقديم نموذج علمي وواقعي عن أهم احتياجات سكان المدينة المدروسة في المجال التعليمي.

4-أهداف الدراسة

يهدف البحث عموما إلى الكشف عن طبيعة احتياجات السكان الفعلية والواقعية للخدمات التعليمية في المدن الجزائرية، ومدى اتباع الدولة لآليات وسياسات تخطيطية تراعي هذا الجانب وتلبيه.

تنقسم أهداف البحث إلى أهداف علمية وعملية هي:

4-1 الأهداف العلمية

محاولة – رصد واقع (تجليات) التخطيط للخدمات التعليمية، في ظل المتطلبات الواقعية والفعلية لحياة السكان في المدن ومختلف الفضاءات السكنية الحضرية، ونركز هنا بشكل أساس على مدينة خنشلة كأنموذج للدراسة الحقلية (الميدانية.).

– المساهمة في الدراسات والبحوث التي تناولت تخطيط الخدمات التعليمية وإثراءها من وجهة نظر سوسيولوجية من خلال محاولة فهم وتفسير الظاهرة كما تحدث داخل المدينة ورؤيتها بوجهة نظر جديدة ومغايرة لما سبقها.

4-2 الأهداف العملية

– معرفة واقع الخدمات التعليمية بمدينة خنشلة.

– الكشف عن سعي السياسات التخطيطية بالمدن الجزائرية إلى تلبية الاحتياجات التعليمية بالأحياء السكنية.

– مساعدة الجهات ذات العلاقة بتخطيط الخدمات التعليمية بمدينة خنشلة في اختيار المواقع المناسبة عند إنشاء المدارس الجديدة.

– توضيح العوائق / الصعوبات التي تحول دون وجود علاقة وثيقة وهادفة بين قضية التخطيط للخدمات التعليمية هذه، والمتطلبات الواقعية والفعلية لحياة السكان في المدن ومختلف الفضاءات السكنية الحضرية، ومحاولة إيجاد حلول لهذه العراقيل.

– التعرف على التوزيع الجغرافي للخدمات التعليمية بمدينة خنشلة ومعرفة إيجابياته وسلبياته.

5– تحديد المفاهيم:

يقتضي التحليل المعمق في الدراسة السوسيولوجية فهم بعض المصطلحات، واكتشاف الأبعاد السوسيولوجية المتضمنة في الدلالات الحقيقية لها، وهذا خدمة لأهداف البحث.

ومن بين هذه المصطلحات نجد كلا من مصطلحات، "التخطيط"، "الخدمات التعليمية"، "احتياجات السكان"، "المدينة"، وفيما يلي سنحاول تحديدها بأكثر تفصيل ممكن:

5–1 التخطيط

أ– التعريف اللغوي

- **في اللغة العربية:** من الفعل خَطَّطَ، يُخَطِّطُ، تخطيطا الشيء سطره– البلاد جعل لها خطوطا– وخطَّطتِ الدولة مشاريعها أي سطَّرت برامج مضبوطة وآجالا محددة لإنجازها.[1]

أيضا "هو إثبات لفكرة ما بالرسم أو الكتابة وجعلها تدل دلالة تامة على مايقصد في الصورة أو الرسم"[2] فوضوح الفكرة في الذهن مرتبط بما على الورق والعكس كذلك.

1– علي بن هادية، بن لحسن البلشيش: القاموس الجديد للطلاب(معجم عربي مدرسي ألفبائي، الشركة التونسية للتوزيع– المؤسسة الوطنية الجزائرية للكتاب، تونس– الجزائر، ط5، 1984، ص315.

2– فاروق شوقي البوهي: التخطيط التربوي (عملياته ومداخله وارتباطه بالتنمية والدور المتغير للمعلم)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، ط1، 2011، ص10.

- **في اللغة الفرنسية:** التخطيط la planification اسم مؤنث الفعل planifier تخطيط الاقتصاد ،تنظيم من قبل السلطات العامة لسياسة اقتصادية، تخطيط الولادة[1]
- **في اللغة الإنجليزية:** التخطيط planning من الفعلplan يقصد به عملية أخذ قرارات مفصلة حول كيفية عمل شيء قبل أداءه .أو هو التنظيم المسبق قبل الفعل[2]

ب- التعريف الإصطلاحي

اختلفت التعاريف الاصلاحية لمفهوم التخطيط باختلاف العلماء واختلاف ثقافاتهم وانتماءاتهم الايديولوجية وكذلك تخصصاتهم المهنية.

فعرفه أحمد كمال أحمد 1964 بأنه "عملية اجتماعية مستمرة تتناولها جماعات أو قيادات شعبية يعاون فيها مهنيون متخصصون، وتتضمن دراسة ورؤية وتدبير وخبرة وتفكير لتعبئة موارد المجتمع البشرية والمادية والمعنوية لتحقيق أهدافه"[3] من هنا يمكن اعتبار التخطيط عبارة عن مجهودات متكاتفة بين هيئات وجماعات لتحقيق أهداف مسطرة من خلال دراسات ورأى مضبوطة.

1- laurent. Catch avec.....secae,le Robert illustre(le dictionnaire de référence pour tous), bruxelle,2014,p1504.
2- Oxford learner's pocket dictionnary (fourth edition2008) p334.

3 – ماهر أبو المعاطي الدسوقي: الاتجاهات الحديثة في التخطيط الاجتماعي(مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية الشاملة)، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2010، ص 17.

كما يعتبره **هنري فايول** على أنه "يشمل في الواقع التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل مع الاستعداد لهذا المستقبل"[1] ويتضح لنا أن التخطيط عملية قراءة للمستقبل بناء على أساليب وطرق منهجية تعمل على ذلك.

كما عرف **جينر ميردال** التخطيط كمفهوم تنموي على أنه "المحاولات الواعية من الحكومة المركزية لتنسيق السياسة العمومية بحيث تكون أكثر منطقية لكي تحقق أقصى إشباع وبسرعة للغايات المرغوبة لمستقبل نامي والذي يتحدد بالعمليات السياسية كما وضعت أو خطط لها"[2] يتضح لنا أن التخطيط عبارة عن استراتيجيات تنتهجها الدولة لتطوير النظام الاجتماعي.

كما يقصد به على النطاق القومي "وضع خطة يسير عليها المجتمع خلال فترة معينة بقصد تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"[3] وهذا يعني أن بناء أي خطة ينطلق من فكرة تحديد زمن تنفيذها من أجل تحقيق أهداف محددة.

ج- التعريف الاجرائي

أما على المستوى الاجرائي نستطيع اعتبار التخطيط تفكير عقلاني منطقي مبني على مؤشرات آنية لتحقيق أهداف مستقبلية.

1 - أمل لطفي أبو طاحون: التخطيط التربوي واعتباراته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، دط، 2010، ص 23.

2- أحمد شفيق السكري: المدخل في تخطيط الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية الحضرية والريفية- مفاهيم، أساليب، أدوات، نماذج تطبيقية- ، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر، دط، 2000، ص 13.

3- أحمد عبد الفتاح ناجي: التخطيط للتنمية في الدول النامية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2011، ص12.

5-2 الخدمات التعليمية:

من المهم جدا قبل تحديد مفهوم<<الخدمات التعليمية>>-كمفهوم مركب- توضيح الحقل الدلالي لكل من مصطلحي<<الخدمات>> و<<التعليم>>ولو بشكل مقتضب ومفيد للغرض.

أ- تعريف الخدمات:

- **التعريف اللغوي**

- **في اللغة العربية: الخِدمَة** "مصدر خَدَمَ مايقدم من مساعدة في القيام بعمل أو في قضاء حاجة"[1]
- **في اللغة الفرنسية:** الخدمة le service ترجمة لاتينية servitium خادم جميع الالتزامات التي يتحملها المواطنون تجاه الدولة والمجتمع ؛ تحديد العمل المنجز نيابة عنهم: خدمة الدولة[2].
- **في اللغة الانجليزية:** الخدمة service من الفعل serve ويقصد به توفير احتياجات مجموعة من الأشخاص أو منطقة معينة[3] .

- **التعريف الاصطلاحي:**

فمصطلح<<**الخدمات**>>عرفها **فيليب كوتر** على أنها "أي نشاط أو منفعة يستطيع طرف ما تقديمها للآخر، وتكون غير ملموسة، أي غير مادية ولا ينتج عنها تملك أي شيء، ولا

1 - جبران مسعود: الرائد (معجم لغوي عصري)، دار العلم للملايين ، مجلد1، بيروت، لبنان، ط1، 1981، ص615.
2- Laurent, Catch avec.....secae:opcit,p 1787.
3- Oxford learner's pocket dictionnary: opcit ,p401.

يرتبط توفيرها بإنتاج مادي"[1] وهذا يعني أن الخدمات هي عبارة عن أنشطة تقدم للآخرين لغرض تحقيق منفعة معنوية لا مادية.

وعرفها **jean lapeyre** على أنها "ذلك النشاط الذي يشكل قيمة اقتصادية بالاستجابة لحاجات ورغبات الزبون، دون أن يتطلب ذلك الانتاج شيء مادي ملموس"[2] يتضح من هنا أن الخدمات أنشطة غير مادية ذات قيمة اقتصادية قابلة لتلبية حاجة الزبون ورغبته.

كما عرف قطاع الخدمات على: "أنه كل الأنشطة التي لا يمكن ضمها أو حصرها ضمن القطاعين الزراعي والصناعي بحيث تعتبر أنشطة خاصة بقطاع الخدمات"[3] أي بحسب هذا التعريف يقتصر مفهوم الخدمات على الأنشطة المقدمة داخل قطاع الخدمات فقط، أما أي نشاط ضمن قطاع الزراعة أو الصناعة فلا يمكن اعتباره خدمة.

ب- تعريف التعليم

- **التعريف اللغوي للتعليم**

- **في اللغة العربية:** <<التعليم >> من الناحية اللغوية مشتق من الفعل: علّم، يعلّم، تعليما.

علّم الشخص: بمعنى جعله يكتسب شيئا جديدًا[4].

1- خلف حسين علي الدليمي: تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية (أسس- معايير- تقنيات)، عمان، دار صفاء، ط1، 2009، ص38.

2 - عائشة عتيق: جودة الخدمات الصحية في المؤسسات العمومية- الجزائر حالة- دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016، ص19.

3- بشير بودية، طارق قندوز: أصول ومضامين تسويق الخدمات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016، ص103.

4 - علي بن هادية وآخرون: القاموس الجديد للطلاب. مادة "علّم"، ط7، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1991، ص 695.

- **في اللغة الفرنسية:** التعليم l'enseignement من الفعل enseigner العمل، وطريقة التدريس، لنقل المعرفة[1].
- **في اللغة الانجليزية:** التعليم education من الفعل educate يقصد به عملية التعليم والتكوين والتعلم[2] .

- **التعريف الاصطلاحي للتعليم**

أما من الناحية الاصطلاحية فقد شهد الحقل الدلالي للتعليم، كظاهرة اجتماعية، ثراءً كبيرًا وتنوعًا من حيث المعاني، فعلى سبيل المثال اعتبره «وود ورث»wood warth بأنه عملية تؤثر في سلوك الفرد وتصرّفه المقبل وتزيد من قدرته على التكيف مع المحيط[3].

بمعنى تغيير في السلوك للوصول به إلى أحسن حالة ينبغي أن يكون عليها واكتساب الخبرة الجديدة.

وعرف أيضا على أنه "العملية التربوية والاجتماعية التي تغذى بها المجتمع بمختلف كوادره الفنية اللازمة"[4] بمعنى أنه مجمل العمليات التعليمية والاجتماعية التي تسهم في تغذية أفراد المجتمع.

1- laurent. Catch avec.....secae :opcit ,p658.
2- Oxford learner's pocket dictionnary : opcit,p143.

3 – محمد مصطفي زايد: نظريات التعليم وتطبيقاته التربوية. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص25.

4– محمد حسنين العجمي: الإدارة والتخطيط التربوي–النظرية والتطبيق– ، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط3، 2013، ص20.

كما أنه "عملية انتقال التجارب الثقافية من جيل إلى جيل وإعداد الأطفال والشباب ليكونوا أعضاءً في المجتمع"[1]

في حين نرى أن كل من «جيتسGates » و«جيلفورد Guilford » و«ماكونلMc Conel» يتفقون ويؤكدون في الوقت نفسه على أن التعليم يتمثل في إشباع دوافعنا ورغباتنا وتحقيق أهدافنا الواضحة. ف « جيتس »Gates يعتبر التعليم عبارة عن تعديل في السلوك عن طريق الخبرة والمران، وأن هذا التعديل يحدث أثناء إشباع الدوافع وبلوغ الأهداف، و«جلفوردGuilford يعتبره عبارة عن أي تغير في السلوك ناتج عن استثارة. و«ماكونل»Maconel يعتبره ذلك التغير المطرد في السلوك الذي يرتبط من ناحية بالمواقف المتغيرة التي يوجد بها الفرد، ويرتبط من ناحية أخرى بمحاولات الفرد المستمرة للاستجابة لها بنجاح[2]، وذلك عن طريق إحداث نوع من الانسجام والتوافق معها.

ج- التعريف الإجرائي للخدمات التعليمية

وعلى كل، فإنه بناء على ما سبق من معطيات، يمكن تعريف مصطلح «**الخدمات التعليمية**» على أنها عبارة عن الوظائف التي تقدمها المؤسسات التربوية التعليمية المتمثلة في المدارس الابتدائية والمتوسطات والثانويات التي تهدف إلى تغيير سلوك الفرد عن طريق

1- عبد العزيز بن عبد الله السنبل: التربية في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، المكتب الجامعي الحديث، ط1، 2002، ص235.

2- أمير عمر حسنين صالح: جودة الخدمات التعليمية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة، عمان، الأردن، ط1، 2014، ص ص153-155.

اكتساب المعرفة والمهارة والدراية الكافية بعلم من العلوم أو فن من الفنون أو صنعة من الصنائع، وذلك من أجل التكيف مع مختلف الوضعيات التي يتواجد فيها.

3-5 احتياجات السكان:

من المهم جدا قبل تحديد مفهوم<<احتياجات السكان>>-كمفهوم مركب- توضيح الحقل الدلالي لكل من مصطلحي<<الاحتياجات>> و<<السكان>>ولو بشكل مقتضب ومفيد للغرض.

أ- تعريف الحاجة:

- **التعريف اللغوي**

  - **في اللغة العربية: الحاجة** هي "ما يحتاج إليه الإنسان ويطلبه"[1]
  - **في اللغة الفرنسية:** الحاجة le besoin الشرط ولد من الاحساس بالافتقار ، والحرمان من شيء ما ضروري للحياة[2]
  - **في اللغة الانجليزية:** الحاجة Need وتشير إلى كل ماهو ضروري ومهم القيام به[3].

1- علي بن هادية وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص265.

2- laurent. Catch avec.....secae: opcit, p 208.

3- Oxford learner's pocket dictionar): opcit, p 286.

- **التعريف الاصطلاحي:**

"حالة العوز أو عدم الكفاية في أي من الضروريات التي لابد منها من أجل الحفاظ على النشاط الحيوي للجسم أو الشخصية الإنسانية أو الفئات الاجتماعية أو حتى المجتمع بأكمله" [1]

كما تعرف أيضا "على أنها حالة من عدم الشعور بالرضا تهيأت وظهرت نتيجة الاحساس لفقدان شيء ما ضروري لصاحبه أو أنه حالة من التوتر وعدم الاتزان في البيئة والذي يشير إلى إطلاق السلوك بهدف التخفيف من التوتر وإعادة الاتزان"[2]

وقد عرف لونجان longman الاحتياجات "على أنها شيء لابد أن يفعل وخاصة لتحسين الموقف أو تطويره"[3] يشير هذا التعريف إلى الإجراءات اللازمة لتحسين وضع معين إلى الأفضل.

إن مفهوم الاحتياجات السكانية هو مفهوم واسع وشامل من الاحتياجات الإنسانية Human Needs، فمنها الجسمانية وتلك المرتبطة بتوفير الحماية من الأجواء الغير ملائمة صحيا، ومنها أيضاً الاحتياجات السيكولوجية والتي منها الحاجة إلى الأمان وتقدير الذات، فضلا عن الاحتياجات الاجتماعية والتعليمية مجال هذه الدراسة بالتحديد.

1- ممدوح الدبس: الأسس النظرية والمنهجية لتقويم أثر العوامل الاقتصادية في التباين والتنظيم المكانيين للخدمات السكانية في المراكز العمرانية والأقاليم، مجلة جامعة دمشق، المجلد 30، العدد3+4، 2014، ص654.

2 - كمال محمود الجبلاوي: الإسكان وتغير الاحتياجات أسلوب التعامل ومنهجية التطبيق، أطروحة دكتوراه –غير منشورة–، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر2016، ص27.

3- طارق عبد الرؤوف محمد عامر: احتياجات المجتمع وتحديات المستقبل، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دط، 2016، ص26.

ب- **تعريف السكان:**

- **التعريف اللغوي**

- **في اللغة العربية:** الجمع: ساكنون و سُكّان ، المؤنث : سَاكِنَة ، و الجمع للمؤنث : ساكِنات و سَوَاكِن

اسم فاعل من سكَنَ، السَّاكنُ: المُقيم[1]

- **في اللغة الفرنسية:** السكان les habitants مفردها habitant الفعل habiter إنسان أو شخص يعيش أو يقطن في مكان ما[2]
- **في اللغة الانجليزية:** السكان inhabitants الفعل inhabit يسكن وهو العيش في مكان معين . أو مجموعة الأشخاص الذين يعيشون في مكان ما[3]

- **التعريف الاصطلاحي**

يعرف مفهوم السكان على "أنه كتلة بشرية وجسم بشري، فهو بناء ليس ثابت ولكنه يتسم بالتغير الديناميكي، ينمو ويتحرك عبر الزمن وذلك بالزيادة الطبيعية ، وهو الفارق بين عدد المواليد وعدد الوفيات وكذلك الهجرة من مكان إلى آخر"[4] أي أن الزيادة السكانية ترتبط بعدد المواليد والهجرة من مكان إلى آخر وتنقص بعدد الوفيات فهي تركيبة متغيرة وغير ثابتة.

1 – مجمع اللغة العربية: مرجع سبق ذكره، ص440.

2- opcit, laurent. Catch avec.....secae,p902.

3- opcit,Oxford learner's pocket dictionnary , p228.

4 – حسين عبد الحميد رشوان: السكان من منظور علم الاجتماع، المكتبة الجامعية، الاسكندرية، دط، 2001، ص4.

كما يعني مصطلح السكان "أن هناك جماعة من الأفراد–من نوع واحد– يسكنون في إقليم، ولهم بناء وتنظيم معين، ويؤكدون وجودهم من خلال علاقاتهم ببعضهم البعض وعلاقاتهم بغيرهم من الناس"[1]

- **التعريف الإجرائي لاحتياجات السكان:**

بناء على ما سبق من معطيات، يمكن تعريف مصطلح«احتياجات السكان» إجرائيا على أنها عبارة عن جملة المتطلبات الضرورية من الخدمات التعليمية التي لابد من تواجدها في تجمعات سكنية معينة وبمقاييس محددة ويمكن تحديد أهمها حسب الدراسة الراهنة في:

- تطوير منظومة التعليم والتكوين عبر توسيع شبكة المؤسسات التعليمية من خلال توفير مؤسسات تعليمية كافية في مختلف المراحل التعليمية.
- فتح أفواج تربوية متناسبة مع التخصصات والشعب التعليمية.
- تزويد المؤسسات التعليمية بالتجهيزات الضرورية لأداء دورها كما ينبغي.
- توفير خدمات الصيانة للمؤسسات التعليمية وترميم المباني المهترئة وتوسيعها.

5-4 المدينة:

أ- التعريف اللغوي:

- **في اللغة العربية:** جاء في المعجم الوسيط أن معنى المدينة هو: المِصْرُ الجامع، تجمُّع سكَّانيّ يزيد على تجمُّع القرية جمع مَدائنُ ومُدُنٌ

1 - ثروت إسحق: السكان، جامعة عين شمس، مصر، دط، 2002،ص1.

المَدِينَةُ اسمُ يَثْرِبَ **مدينة** الرسول ﷺ ، غلَبت عليها[1]

- **في اللغة الفرنسية:** المدينة la ville منطقة حضرية مكتظة بالسكان تتركز فيها غالبية الأنشطة البشرية[2].
- **في اللغة الانجليزية: المدينة** town هي مكان يحتوي على الكثير من المباني والمنازل عادة يكون أكبر مساحة من القرية[3]

ب- التعريف الاصطلاحي:

لقد تم تداول مسألة المدينة من قبل الباحثين الأوروبيين في مرحلة مبكرة وسابقة بوقت طويل عن ظهور علم الاجتماع الحضري بالولايات المتحدة الأمريكية. فـ<<ماكس فيبر Max weber>> على سبيل المثال من الأوائل الذين حاولوا إيجاد تعريف محدد للمدينة حيث، أجرى دراسة عن المدينة حاول من خلالها أن يتتبع الأصول التاريخية والتغيرات والوظائف التي تقوم بها، وماتتركه في حياة الأفراد والجماعات كمؤثرات. و في هذا الصدد عرف <<المدينة>> بأنها " تتكون من مجموعة أو أكثر من المساكن المتفرقة، لكنها نسبيا تعتبر مكان إقامة مغلق...،كما يقرر أن المدينة بمعناها الكامل لابد من توفر خمس مقومات لها هي: الحصون القلاعية، والأسواق، ومحكمة خاصة، وأخيرا حكومة ذاتية وإدارية مستقلة نسبيا عن طريق الانتخاب من بين السكان"[4].

1- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مجلد1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط4، 2004، ص859.

2 - laurent, Catch avec.....secae: opcit,p 2037.

3- Oxford learner's pocket dictionary: opcit , p458.

4 – سعيد ناصف: علم الاجتماع الحضري(المفاهيم والقضايا والمشكلات)، دار الكتب والوثائق الرقمية، القاهرة، مصر، ط1، 2006، ص21.

ويفهم من ثنايا هذا التعريف أن <<المدينة>> بالمقومات التي ذكرها تسهم في تكوين كيان المدينة من خلال الوظيفة الاقتصادية، والتنظيم الاداري القانوني نظرا لكون المدينة هي بالأساس كذلك مركزا إداريا وتجمعا لمجوعة من الوظائف والأنشطة والمؤسسات السياسية للحكم المركزي.

المدينة بمعنى آخر "هي حالة ذهنية، مهيئة من الأعراف والتي انتقلت مع التقاليد، بمعنى أن المدينة ليست مجرد آلية فيزيائية أو بناء اصطناعي، إنها جزء من العملية الأساسية للأشخاص الذين قاموا بتأليفها ، إنها نتاج الطبيعة وخاصة الطبيعة البشرية"[1]

كما عرفت المدينة من قبل الدكتور **فؤاد بن غضبان** بأنها "عبارة عن تجمع معتبر من السكان والبنايات في مجال جغرافي محدود حيث تتمحور الحياة حول نفس التنظيم الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، وحيث تتمركز الأنشطة، ويغلب عليها طابع التجارة، والخدمات، والصناعة، كما أن البنايات تشكل نسيج مستمر وتعيش في ديناميكية مستمرة فهي عبارة عن نظام بيئي، ينمو ويتطور، ويتغير أيضا"[2]

هذا وقد عرفت <<المدينة>> بدلالة المقياس الإحصائي في بعض الدول، حيث أجمعت أغلب الهيئات الدولية على أن "المكان الذي يعيش فيه أكثر من 20000 نسمة فأكثر يعتبر مدينة، أما في أمريكا فقد اعتبرت أكثر من 2500 نسمة يشكلون مدينة، اما في فرنسا فأكثر من 2000 نسمة يحددون مدينة وكذلك في القطر السوري فإنهم يعتبرون 2000 نسمة تشكل

1 -Robert . E.Park, the city suggestions for the investigation of human behaviour in the urban environment), the university of Chicago press 1984, p1.

2- مريم عثمانية: الرونق الجمالي للمدينة، مجلة العلوم الانسانية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، العدد 6، 2016، ص37.

مدينة"[1]، أما في الجزائر كل تجمع سكني حضريا إذا كان الحد الأدنى للسكان القاطنين في المركز الرئيسي 5000 نسمة"[2]

تبقى الرؤية الإحصائية ضيقة ولا تقدم معيارا فاصلا للتمييز بين المدينة والقرية، لأنّ حجم الكثافة السكانية يختلف من دولة إلى أخرى. كما أنّ التقيد بمقياس واحد لتحديد المدينة يعتبر غير كاف وغير دقيق علميا. وهذا ما أكد عليه شابوت chabat في قوله "أن حجم السكان لا يعطي صورة حقيقية للتعريف"[3] أي لا يقدم تعريفا دقيقا للمدينة. ولهذا تأتي محاولات بعض علماء الاجتماع من مدرسة << شيكاغو>> أمثال <<لويس ويرث L. Wirth>> فقد عرَّف المدينة من جهته بأنّها " مكان دائم للإقامة يتميز نسبيا بالكبر والكثافة، يسكنه أفراد غير متجانسين "[4].والملاحظ هنا أنّ المعايير أو الخصائص الثلاثة التي ذكرها <<لويس ويرث>> في تعريفه للمدينة تقود إلى معايير أو خصائص أخرى ترتبط بنمط الحياة في المدينة.

ويعرف <<روبرت بارك R. Park>>المدينة أيضا بأنّها "اتجاه عقلي، مجموعة من العادات والتقاليد إلى جانب تلك الاتجاهات المنظمة والعواطف المتأصلة في هذه العادات والتي تنتقل عن طريق هذه التقاليد.. إنّها نتاج الطبيعة وذات طبيعة إنسانية على وجه الخصوص. "[5]

1- زناتي جلول: النمو الحضري وانعكاساته على المحيط العمراني، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015، ص 110.

2- نورية سوالمية: المدينة والحضرية في الجزائر مقاربة نظرية، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، جامعة البليدة 2، العدد 15، جويلية 2018، ص 101.

3- محسن عبد الصاحب المظفر، عمر الهاشمي يوسف: جغرافية المدن(مبادئ وأسس ومنهج ونظريات وتحليلات مكانية)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص13.

4- louis wirth "The American Journal Of Sociology,vol.44,No.1,(Jul.,1938),pp.1-24. P8.

5 - محمد عاطف غيث: علم الاجتماع الحضري (مدخل نظري)، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر، دط، 1995، ص129.

فالمدينة حسب رأي بارك ليست مجرد تجمع من الناس وإنما منطقة ثقافية تتميز بالنمط الثقافي، إضافة إلى جانبها السكني.

ويبقى أن مصطلح <<المدينة>> يعرف تباينا في الحقل الدلالي من باحث إلى آخر، بحسب تخصص كل واحد، وكذا بحسب الوظيفة التي تؤديها المدينة ذاتها والحجم السكاني أو بالأحرى التركيز السكّاني الذي تستوعبه.

ج- التعريف الإجرائي

يمكن اعتبار<<المدينة>> بناء اجتماعي حضري يتواجد ضمن حيز مكاني محدد، يتميز بثقافة خاصة، ويتضمن مجموعة من العلاقات والأدوار المتبادلة تتكامل فيما بينها وظيفيا لتحقق لأفراد وجماعات المجتمع المحلي الحضري حاجاتهم المتعددة والمتنوعة بطريقة منظمة ومهيكلة .

6-الدراسات السابقة

بهدف الإحاطة بموضوع تخطيط الخدمات التعليمية وعلاقته باحتياجات السكان، تم الاطلاع على عدد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في حالات دراسية مختلفة وهذه الدراسات يمكن تلخيصها كمايلي:

6-1 الدراسات العربية

الدراسة الأولى لمهى أنور محمد الحنيطي بعنوان العلاقة بين التوزيع السكاني وتوزيع الخدمات التعليمية والصحية في منطقة أبو علندا والقويسمية في محافظة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة في الدراسات السكانية بكلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية مقدمة سنة 1996م.

أ- إشكالية الدراسة: تكمن مشكلة هذه الدراسة في التوزيع الفعلي لمواقع الخدمات التعليمية الحكومية كخدمات مجانية تقدمها الدولة، وعدم التوافق الواضح بينها وبين التوزيع السكاني الذي تم حصره في مشكلتين هما:

- عدم توفر الخدمات الصحية بما يتناسب مع الحجم السكاني في المنطقة.
- سوء توزيع الخدمات التعليمية في منطقة القويسمية وعدم توفرها في منطقة أبو علندا.

ب- أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- هل مواقع الخدمات الحالية مثالية؟ وتتناسب مع الحجم السكاني في المنطقة؟
- هل يمكن اقتراح مواقع بديلة أو مواقع جديدة لتلك الخدمات؟ بحيث يمكن الاستفادة منها في تخطيط مواقع الخدمات التعليمية والصحية؟

ج-المنهج التطبيقي: الأسلوب التحليلي المستخدم في هذه الدراسة هو نظام location-Allocation الذي طوره Rushton عام 1983 يهدف إلى تحديد أفضل المواقع للخدمات التي ستزود بها المنطقة من أجل خدمة السكان المنتشرين فيها.

مشكلة الموقع location هي أين تقام هذه الخدمات؟ مع معرفة حجم السكان الذين سيستفيدون من هذه الخدمات.

مشكلة التحديد Allocation أن تقدر أي السكان يجب أن يستخدم الخدمة (أ) وأيهم يستخدم الخدمة (ب).

د- نتائج الدراسة: بناء على تقييم المواقع الحالية للخدمات الصحية والتعليمية في منطقة الدراسة توصلت الباحثة إلى:

- وجود اختلال كبير في العلاقة بين توزيع السكان وتوزيع الخدمات الصحية والتعليمية وذلك بسبب:
  - سوء توزيع هذه الخدمات من جهة وقلة عددها من جهة أخرى.
  - الشكل غير المنتظم للحدود الإدارية لمنطقة الدراسة، الذي لا يسمح باستفادة أكبر حجم سكاني ممكن من الخدمات.
  - عدم ربط قرار إقامة موقع للخدمة مع حجم الطلب عليها مما جعل مواقعها غير فعالة وغير عادلة في خدمة السكان.

- **جوانب الاستفادة من الدراسة**

تكمن الاستفادة من هذا البحث في أن توفير أي خدمة لأي تجمع سكاني لا يحقق مبتغاه دون مراعاة التوزيع الأمثل لهذه الخدمات بما يتوافق مع حاجة ساكنيها، وأن معيار فعالية مواقع

الخدمات التعليمية يتوقف على اختيار أقصر الطرق بين الخدمة وأماكن إقامة السكان، والذي تم باعتماد منهج تطبيقي لإثبات تحقق هذا المعيار من عدمه.

وتكمن استفدنا من هذه الدراسة في الهدف الذي يرمي إلى التعرف على مواقع الخدمات التعليمية والتأكد من تناسبها مع الحجم السكاني في المنطقة مع محاولة التحقق في دراستنا من تطبيق مثل هذا المنهج التطبيقي وغيره في تخطيط الخدمات التعليمية في حدود دراستنا.

الدراسة الثانية لعوني عبد الهادي عثمان مشاقي، بعنوان: تحليل وتقييم توزيع الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية، رسالة ماجستير في التخطيط الحضري والاقليمي بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين 2008.

أ- اشكالية الدراسة: تمحورت الاشكالية حول ضرورة معالجة المشاكل المرتبطة بمسائل التخطيط الطبيعي من أجل تنمية وتطوير المرافق الخدماتية، من حيث موقعها وتوزيعها الجغرافي ومستوياتها في ضوء نظام التجمعات العمرانية.

ب- أهداف الدراسة: هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى فحص مدى تطابق مواقع توزيع الخدمات الصحية، التعليمية، الثقافية والترفيهية مع المعايير المتبعة عالميا، ووضع تصور واضح لتوزيع تلك الخدمات فيم حافظة نابلس وفق أقاليم محددة، ووفق أسس علمية، مع مراعاة المعيقات والمشاكل والتحديات التي تعاني منها محافظة نابلس.

ج-منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة أكثر من منهج علمي منه المنهج التاريخي الذي يعتمد على دراسة تاريخ المنطقة والتزايد السكاني في محافظة نابلس، بالإضافة الى المنهج الوصفي الذي اعتمد جمع المعلومات التي حددها الباحث

د- نتائج الدراسة:

- توصلت الدراسة الى أن الخدمات الصحية والتعليمية وجدت اهتماما ملحوظا من قبل السلطات الوطنية بالمقارنة مع قطاع الخدمات الثقافية والترفيهية التي لم تجد أية اهتمامات في توزيع مواقعها وعدم اعتماد معايير محددة يستند عليها لهذه الخدمات.
- توزيع عادل للخدمات التعليمية بالأخص رياض الأطفال والمدارس الأساسية والثانوية بالنسبة للتجمعات السكانية.
- وجود بعض المدارس خارج نطاق المعايير العالمية لبعدها عن أبعد مسكن في التجمع

- **جوانب الاستفادة من الدراسة**

من خلال اطلاعنا على هذه الدراسة السابقة التي تعد إسهاما هاما في مجال الدراسات الحضرية لما تقدمه من طرح يعالج المسائل المرتبطة بالتخطيط لتنمية وتطوير المرافق الخدماتية بما فيها الخدمات التعليمية، ليستفاد من هذه الدراسة في الاعتماد على عدة نقاط منها المنهج الوصفي والتاريخي الذي تركز عليهما دراستنا الحالية، بالإضافة إلى أخذ صورة تفيد دراستنا عن التصور المقترح في توزيع الخدمات التعليمية ومقارنته بتوزيع الخدمات في مجال دراستنا اعتمادا على معايير عالمية محددة تفيد في تطوير مواقعها.

الدراسة الثالثة لفريال واصف محمد الحاج محمد بعنوان: تقييم وتخطيط الخدمات التعليمية في مدينة طوباس، رسالة ماجستير غير منشورة في برنامج الجغرافيا بكلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين،2010.

أ- إشكالية الدراسة: نتيجة للتوسع العمراني وفي ظل الزيادة السكانية المستمرة وما يترتب على ذلك من ضغط على الخدمات التي تعاني من التوزيع غير العادل جاءت هذ الدراسة لتقييم واقع استخدام التخطيط المكاني من أجل اقتراح أفضل المواقع بحيث تتناسب مع حجم السكان ومع التطور العمراني في المستقبل.

ب- هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع الخدمات التعليمية في منطقة الدراسة من خلال المقارنة بالمعايير الوطنية والإقليمية والدولية، بالإضافة إلى التعرف على آلية توزيع الخدمات التعليمية بالاستعانة بتقنية نظم المعلومات الجغرافية وبالتالي إبراز دور التخطيط وأهميته في توزيع الخدمات التعليمية.

ج-منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل وتقييم البيانات التي تم جمعها من الجهات المعنية ومقارنتها بالمعايير التخطيطية بالإضافة الى المسح الميداني للتعرف على مستوى الرضا عن الخدمات التعليمية.

د- نتائج الدراسة

توصلت الدراسة الى أن مدينة طوباس تعاني من نقص الخدمات التعليمية وأن نمط توزيعها من النوع المتجمع، وتبين أن نطاق تأثير رياض الأطفال يغطي أجزاء بسيطة من مساحة منطقة

الدراسة حيث بلغت نسبة المنازل التي تقع ضمن نطاق الخدمة 20% فقط من مجموع المنازل وأن 75% من رياض الأطفال لا تحقق حتى الحد الأدنى من نصيب الطفل من المساحة لكلية المطلوبة والبالغة 5م^2 .

أما المدارس فجميع المدارس الأساسية الدنيا والعليا والثانوية لا تحقق حتى الحد الأدنى من المعيار العالمي المتعلق بنصيب الطالب من المساحة الكلية المبنية.

- **جوانب الاستفادة من الدراسة**

اهتمت الدراسة بتقييم واقع استخدام التخطيط المكاني لتحقيق توزيع عادل للخدمات التعليمية بما يتوافق مع حجم السكان ونموه، وتكمن الاستفادة من هذه الدراسة في الانفتاح على أهم المعايير المتبعة عالميا وعربيا في توزيع هذه الخدمات على السكان بشكل عادل يحقق أهداف التخطيط المكاني أو الحضري في المدن الحضرية.

وقد أفادتنا هذه الدراسة في صياغة الاشكالية المطروحة حول الزيادة السكانية المستمرة وما يترتب على ذلك من ضغط على الخدمات، بالاشتراك مع الهدف المسطر الخاص بـ تقييم واقع الخدمات التعليمية في منطقة الدراسة من خلال المقارنة بالمعايير الوطنية والإقليمية والدولية وهو ما سيتم تفصيله وإثباته على المستوى النظري والميداني في حدود دراستنا.

الدراسة الرابعة: لأسعد علي سليمان أبو غزالة بعنوان الأسس والمعايير التخطيطية لمنشآت التعليم الأساسي وأثره على التنمية العمرانية لمدينة القاهرة، دراسة ميدانية مقدمة لمؤتمر الأزهر الهندسي الدولي الحادي عشر، ديسمبر 21-2010/23.

أ- إشكالية البحث: تركزت حول النمو الحضري لمدينة القاهرة وأثر ارتفاع الكثافة السكانية في قطاع الخدمات وما يشكله الوضع الراهن لمنشآت التعليم الأساسي في مدينة القاهرة.

ب- أهداف البحث: يهدف البحث إلى دراسة التعليم في مصر (مراحله، ودور القطاع الخاص في التعليم ماقبل الجامعي)، مع تحديد أثر ارتفاع الكثافة السكانية في قطاع الخدمات على النمو الحضري بمدينة القاهرة، بالإضافة إلى دراسة الأسس والمعايير التخطيطية لمنشآت لتعليم الأساسي في مصر.

ج-فرضية البحث: يحاول الباحث إثبات أن تحقيق الأسس والمعايير التخطيطية لمنشآت التعليم الأساسي داخل المدينة تساهم في تحقيق التوازن في استعمالات الأراضي على مستوى المدينة بين المباني السكنية والخدمات المطلوبة لسكانها والذي يمثل الميزان الحقيقي في تفعيل تنمية عمرانية شاملة داخل المدينة في شتى قطاعاتها.

د- نتائج البحث:

- ضرورة تفعيل الأسس والمعايير التخطيطية لمنشآت التعليم الأساسي الخاصة وضرورة تطوير المنشآت الحكومية.
- نقص البرنامج الوظيفي للمدارس الحكومية من حيث مكوناتها الفراغية الداخلية والخارجية اللازمة لنشاطات التلاميذ المختلفة.
- بساطة التشكيلات والكتل لمباني التعليم الحكومية.

- أثبتت الدراسة عدم ملائمة كثير من المدارس الخاصة من حيث موقعها بالنسبة لسكن المشتركين.

- **جوانب الاستفادة من الدراسة:**

انطلق الباحث من إثبات فرضية أن تحقيق الأسس والمعايير التخطيطية لمنشآت التعليم الأساسي داخل المدينة تساهم في تحقيق التوازن في استعمالات الأراضي على مستوى المدينة بين المباني السكنية والخدمات المطلوبة لسكانها والذي يمثل الميزان الحقيقي في تفعيل تنمية عمرانية شاملة داخل المدينة في شتى قطاعاتها.

لتستفيد دراستنا وتلتقي مع هذه الدراسة في الأهداف المسطرة حيث أن تحقيق الأسس والمعايير التخطيطية العالمية المتفق عليها لمختلف المؤسسات والهياكل التعليمية منطلق أساسي وجوهري لتحقيق التوازن بين مستوى الخدمة التعليمية وحاجة السكان.

الدراسة الخامسة: لشذى عاصم جمال الدين الآلوسي بعنوان :كفاءة تخطيط الخدمات العامة "التعليمية" في مدينة الموصل، بحث تطبيقي صادر عن مجلة الإدارة والاقتصاد، بالجامعة المستنصرية بالعراق، العدد101، سنة 2014.

أ- مشكلة البحث: تبرز مشكلة البحث من حيث عدم كفاية تخطيط الخدمات التعليمية في مدينة الموصل كما ونوعا، وفق المعايير لنسب استعمال كلا منها.

ب- هدف البحث: يهدف البحث لتحديد العجز بالخدمات التعليمية في مدينة الموصل.

ج- فرضية البحث: تعتمد فرضية البحث على مايلي:

هناك علاقة معنوية بين تطوير الخدمات التعليمية والتطور العمراني للمدينة حيث أن المهمة الأساسية لهذه الخدمات هي تلبية احتياجات السكان بالشكل والنوع المطلوب.

د- المنهج المستخدم: تم استخدام المنهج الوصفي لواقع حال الخدمات التعليمية في مدينة الموصل، ثم استخدم المنهج التحليلي في تحديد مدى كفاءة الخدمات التعليمية كي تخدم الناس بالشكل الصحيح.

هـ- نتائج البحث

- الخدمات التعليمية في مدينة الموصل لم تلبي احتياجات السكان بالشكل والنوع المطلوب من حيث عدد المدارس وعدد الشعب الدراسية وعدد الكادر التدريسي.
- هناك قلة في أعداد رياض الأطفال، مما يستدعي الحاجة إلى توفير 27 روضة، و348 معلم في رياض الأطفال.
- هناك نقص في عدد المدارس الابتدائية الذي يحتاج إلى توفير 141 مدرسة ابتدائية.
- فيما يخص المدارس الثانوية فهي تلبي حاجة المدينة من المدارس في حين وجود نقص في عدد المدرسين
- الحاجة إلى توفير 927 شعبة دراسية في المدارس الثانوية.

- **جوانب الاستفادة من الدراسة**

تكشف هذه الدراسة عن وجود علاقة بين تطور الخدمات التعليمية والتطور العمراني للمدينة، فتوفير الخدمات التعليمية لأي مدينة من حيث عدد المدارس وعدد الشعب الدراسية

وعدد الكوادر يتوقف على حاجة سكانها والتي تحددها معايير كمية مضبوطة اعتمدتها الدراسة في حصر المتوفر فعليا في المدينة من الخدمات والذي ينقصها، ليستفاد من هذه الدراسة في كونها:

- قدمت فرضية مفادها أن المهمة الأساسية لهذه الخدمات هي تلبية احتياجات السكان بالشكل والنوع المطلوب، وهو ما تحول دراستنا اثباته من خلال سياسات وبرامج التخطيط الخاصة بتلبية احتياجات السكان التعليمية.
- تهدف الدراسة إلى إبراز العجز بالخدمات التعليمية في مدينة الموصل، وهو ما تبحث عنه دراستنا من خلال التعرف على أهم الاحتياجات الخاصة بالخدمات التعليمية للسكان.

2-6 الدراسات الجزائرية

الدراسة الأولى لكاجيت سفيان بعنوان: تحضر الضواحي الجزائرية بين الاحتياجات السكانية والمخططات العمرانية الحضرية (دراسة حيي زواوة وسيدي حسان بضاحية بلدية الشراقة)، رسالة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر2، سنة2011-2012م.

أ- إشكالية الدراسة: ركز الباحث على قياس درجة تأثير الضغوطات للمنطق الاقتصادي التجاري في المنطقة حول المنطق الحضري الاجتماعي، من خلال التركيز التجاري

والخدماتي في الوسط الحضري وانعكاساتها على طابع الحياة الاجتماعية اليومية للسكان وكذا دور السياسة الحضرية من كل هذا وذلك بطرح التساؤلات التالية:

- هل الضغوطات الاقتصادية الجديدة في المنطقة (التجارة) وتركز الخدمات تؤثر على طابع حياة السكان اليومية في الوسط الحضري؟
- مادرجة إشباع الحاجيات اليومية للسكان في الحياة الحضرية هذا النوع الجديد من المراكز الحضرية؟
- ماهي التحولات المجالية المؤثرة في التنظيم الحضري؟
- مامدى تحكم السياسة الحضرية للهيئات المسؤولة (البلدية، الدائرة، الولاية) في إقرار التوازن بين الضغوطات الاقتصادية الجديدة في المنطقة على المنطق الحضري الاجتماعي؟

ب- أهداف الدراسة: ترتكز الأهداف العلمية للدراسة على:

1-الوصول إلى مجموعة من الحقائق حول العلاقة التي توجد بين بروز الأنشطة الاقتصادية الجديدة في المنطقة (تجاري) وتركز الخدمات (كمتغير مستقل) وطابع حياة السكان اليومية (كمتغير تابع) في الوسط الحضري.

2-التعرف على دور تحول الضاحية إلى مركز للخدمات والنشاط الاقتصادي (كمتغير مستقل) ودورها في التحولات المؤثرة على الوسط الحضري (كمتغير تابع).

ج-فرضيات الدراسة

1-بروز الأنشطة الاقتصادية الجديدة في المنطقة (التجاري) وتركز الخدمات يؤثر على طابع حياة السكان اليومية في الوسط الحضري.

2-تحول ضاحية الشراقة إلى مراكز للخدمات والنشاط الاقتصادي التجاري أدى إلى تحولات مجالية مؤثرة على الوسط الحضري.

3-ضعف تحكم الهيئات المسؤولة (الجماعات المحلية، البلدية) في مخططات استخدام الأرض، وعدم التدخل لحل مشاكل السكان يساهم في التأثير على متطلباتهم اليومية في المجال الحضري.

د- منهج الدراسة: يهدف الباحث إلى التوصل لمعرفة دقيقة وتفصيلية عن عناصر الظاهرة تفيد في تحقيق فهم أفضل لها أو في وضع سياسات أو إجراءات مستقبلية خاصة بها، لهذا اتبع المنهج الوصفي، بالإضافة إلى المنهج الكمي وذلك باستعمال جداول إحصائية ومخططات بيانية للتحقق من فرضيات الدراسة، مع منهج تاريخي يعيد بناء الماضي.

هـ- نتائج الدراسة

- اختلال المجال العام في أحياء ضاحية الشراقة في كل عناصره راجع إلى امتلاك المجال الحضري من طرف التجار ومراكز الخدمات.
- وضعية الخدمة العمومية في أحياء ضاحية الشراقة تعتبر عاملا مهما لتفسير تدهور متطلبات السكان اليومية.

- عدم تدخل الهيئات المسؤولة في كل مشاكل السكان مكن من ضعف التحكم في المخططات الحضرية الذي أدى إلى التأخير في متطلبات السكان اليومية في أحياء الضاحية.

- **جوانب الاستفادة من الدراسة**

اعتبر الباحث أن التحضر غير الطبيعي الذي عرفته المدن الجزائرية انعكس على الوضع الحضري وعلى البناء الإيكولوجي للمدن، مما أدى إلى عدم تمكن السلطات من تسيير المجال الحضري، وأن طغيان المنطق الاقتصادي على المنطق الاجتماعي في الحياة الحضرية وإهمال ضرورة الحياة الاجتماعية أحدث اضطرابا في توازن البيئة الحضرية، الذي أدى إلى عدم القدرة على استيعاب أدوات التنظيم الحضري والتخطيط المجالي للوضع الحضري.

تكمن الاستفادة من هذه الدراسة من خلال الفرضية المقدمة المتضمنة ضعف تحكم الهيئات المسؤولة (الجماعات المحلية، البلدية) في مخططات استخدام الأرض، وعدم التدخل لحل مشاكل السكان يساهم في التأثير على متطلباتهم اليومية في المجال الحضري، وهذا ما دفعنا إلى معرفة الأسباب التي تحول الجهات المعنية بالتخطيط وتسيير المدينة إلى إحداث التوازن بين سياسات التخطيط واحتياجات السكان للخدمات التعليمية.

الدراسة الثانية: لجيلالي سالمي بعنوان: حركية السكان والتخطيط المدرسي بالإقليم الشمالي الأوسط بالجزائر، عبارة عن أطروحة دكتوراه في علم لاجتماع الديموغرافي، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله، سنة 2016/2015م

أ- إشكالية الدراسة: ركز الباحث في دراسته على معرفة العلاقات الأساسية بين حركية السكان والتربية في المستويات الثلاث- الابتدائي، المتوسط، الثانوي- وإدراجها في التخطيط التربوي، وذلك من خلال المؤشرات السكانية التالية: التوزيع العمري والنوعي، التوزيع الجغرافي للسكان، توزيع السكان حسب الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، تحركات السكان، تقديرات السكان وإسقاطاته لفترات مستقبلية، وذلك باعتماد التساؤلات التالية:

- ماهي أهم العوامل التي قد تتسبب في الإخفاق المسجل في قطاع التربية في ضوء المخططات التنموية والاصلاحات التربوية المسجلة؟
- هل للعرض والطلب على التعليم علاقة بالإخفاق المسجل في قطاع التربية؟
- هل للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية المعاشة تأثير سلبي أو إيجابي على القطاع التربوي؟
- هل لبعض المتغيرات الديموغرافية تأثير سلبي على نوعية التقديرات واتساع الفجوة العددية بين المقدر والواقع الحقيقي لعدد المتمدرسين، الهياكل والتأطير؟

ب- أهداف الدراسة: تكمن أهداف الدراسة في:

- معرفة واقع التربية في الجزائر والتي شهدت مجموعة من الاصلاحات والتغييرات من خلال إجراء تقييم لسياسة التخطيط في قطاع التربية في الجزائر.
- إيجاد نموذج لإسقاط الفئات المتمدرسة على المدى المتوسط والطويل اعتماد على دراسة الخصائص السكانية للمنطقة المدروسة بالإضافة إلى دراسة وتحليل تطور أعداد التلاميذ في المستويات الثلاثة، مع تقدير متطلبات القطاع من أساتذة وهياكل استقبال على مستوى الإقليم وبمختلف المستويات.

ج-منهج الدراسة: اعتمد الباحث على المنهج الإحصائي وذلك بتوظيف مجموعة من البرامج مثل برنامج xl-stat الخاص بالقيام ببعض العمليات الإحصائية والتمثيلات البيانية، وبرنامج mortpak لإجراء الاسقاطات السكانية، بالإضافة إلى اعتماد منهج وصفي تحليلي.

د- نتائج الدراسة: توصل الباحث في دراسته إلى مجموعة من النتائج بناء على التساؤلات السابقة وهي:

1- بالنظر إلى المخططات التنموية يتضح:

- ضعف وقلة المعطيات الديموغرافية رغم اعتماد الدولة في الفترة الأخيرة في وضع البرامج على التخطيط الإقليمي.

- ضعف الاعتمادات المالية والمصادر التمويلية مقارنة بالاحتياجات رغم ما عرفه القطاع من زيادات في اعتماداته المالية سنة بعد سنة.
- تنوع مصادر القرار عند بناء المدارس
- نقص وغياب المؤشرات الكافية لتحديد وترتيب أولويات الحاجات الاجتماعي والاقتصادية للمواطنين.

2- المردود التربوي قد يتأثر بالوضعية السياسية، الاجتماعية والاقتصادية حتى الوضعية الديموغرافية، فالاكتظاظ داخل الأقسام ونقص التأطير تعبر عن الوضع السياسي، حيث سجل الخلل الواضح بين الولايات المشكلة للإقليم، كما أن الاستفادة من شبكة الربط بالغاز توفر التدفئة وتخفف من معاناة المواطن للحصول على قارورة الغاز، كما أن التمتع بمستوى تعليمي يسمح للمواطن بالحصول على منصب عمل ومتابعة توجيه ابنه نحو الأهداف الحقيقية للتربية، فالأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحسنة تلعب دورا ايجابيا في تحسين مخرجات النظام التربوي.

3- الادراج المحدود للمتغيرات الديموغرافية في عملية التخطيط التربوي أثر سلبا على نوعية التقديرات وأبعدها عن الواقع الحقيقي، كما أن التخطيط الفعال هو الذي يأخذ خصوصية كل منطقة ويوظف كل المؤشرات الممكنة التي تساعده في تحقيق تقديرات مقبولة تغطى بها الفجوة الموجودة بين التعدادات.

- **جوانب الاستفادة من الدراسة**

ركزت هذه الدراسة على أهم المشاكل الملاحظة في قطاع التربية والمتمثلة في العامل الديموغرافي، والتوزيع الجغرافي بالإضافة إلى التمويل والعجز في التخطيط التربوي.

حيث يستفاد منها في دراستنا من خلال ما تم عرضه من أهداف أهمها الهدف الأول الخاص بـ: واقع التربية في الجزائر والتي شهدت مجموعة من الاصلاحات والتغييرات من خلال إجراء تقييم لسياسة التخطيط في قطاع التربية في الجزائر. وذلك تدعيما للجانب النظري، بالإضافة إلى النتائج المتوصل لها المهمة على مستوى التخطيط، التي ترى أن الإلمام الكامل بالبيانات والمؤشرات الإحصائية الدقيقة للمتغيرات الديموغرافية تسمح بوضع خطط واستراتيجيات فعالة وهادفة من قبل السلطات المعنية من أجل نظام تربوي ناجح يوفر احتياجات السكان.

7-المقاربة النظرية للدراسة

شهدت المدن عبر العالم تطورا كبيرا صاحبه أفكار تجديدية وتنظيرية خاصة بتعديل تركيبتها الحضرية مما أسفر عنه نظريات عديدة ارتبطت بالمجتمعات التي تعيش فيها وبالبيئة التي تحيط بها ليشكل باحثيها نظريات عديدة مست كل الجوانب الحضرية الايكولوجية والجغرافية والاجتماعية.

وعليه نستطيع تبني نظرية قد تشترك مع موضوع بحثنا الخاص بتخطيط الخدمات التعليمية وعلاقته باحتياجات السكان، وهي نظرية المكان المركزي لـ الأماني **والتر كريستالر**

christaller التي تعد من أهم النظريات في تخطيط وتنمية المراكز الخدمية باعتبارها أداة ناجحة لتحديد مواقع المراكز القائمة في أي إقليم، كما تسهم في تحديد أحجام سكان هذه المراكز بالإضافة إلى تحديد الخدمات التي تقدمها هذه المراكز فهي "وسيلة ذات كفاءة وكفاية لتحقيق أكبر وأفضل صورة مستقبلية للحالة التي يمكن أن يكون التركيب المكاني للإقليم متوازنا"[1] حيث تسمح هذه النظرية للمخطط باختيار أفضل المواقع بمراعاة الأبعاد المسافية وأساليب الجاذبية المكانية لأي خدمة مما تضمن للسكان سهولة الوصول والانتفاع من الخدمات.

كما يركز **كريستالر** في هذه النظرية على أن "مراكز الخدمات تبدأ بالظهور على شكل هرمي، من خلال زيادة عدد السكان ومواردهم من جهة، والسلع والخدمات من جهة أخرى"[2] حيث يقدم هذا التصور للخدمات من بينها الخدمة التعليمية على اعتبار أن أغلب الخدمات تتسم بالتدرج وتعدد مستوياتها بالأخص الخدمة التعليمية مجال دراستنا التي تتباين مستوياتها ويتحسن مستواها –الابتدائي والمتوسط والثانوي – بتباين عدد سكان التجمعات العمرانية، هذا ما لاحظه **كريستالر** في كون "الخدمات المقدمة في مجتمع ما تختلف في مستوياتها، بمعنى وجود هرمية لهذه الخدمات تتراوح مآبين مستوى أدنى موجود في جميع التجمعات العمرانية ومستوى مرتفع

1– فؤاد محمد الشريف بن غضبان: الاقتصاد الحضري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دط، 2015، ص105.

2– بشير إبراهيم الطيف وآخرون: خدمات المدن(دراسة في الجغرافية التنموية)، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ط1، 2009، ص64.

من الخدمات ينحصر تواجده في المدن الرئيسية والكبرى"[1] الذي يفسر توزيع الخدمات وانتشارها في المدن وفق الكثافة السكانية وعليه يمكن إبراز نظرية **كريستالر** في الدراسة الراهنة من خلال:

1-برامج التخطيط للخدمات التعليمية بولاية خنشلة من خلال المؤسسات المنوطة بهذا الدور.

2-سكان المجتمع المحلي بولاية خنشلة وهم أصحاب الحاجة إلى التغير الاجتماعي والذين سوف يكون التغير في مصلحتهم وهو مجتمع الدراسة الميداني.

وعلى ذلك نتيجة للنظرية السابقة، فإن الدراسة الراهنة تعتمد على الآتي:

أ- المدخلات: التي تشمل الموارد والامكانات المادية والبشرية وسكان المجتمع المحلي واحتياجات ومشكلات المجتمع.

ب- العمليات التحويلية: والتي تشمل الاجراءات والعمليات للاستفادة من خدمات برامج التخطيط للخدمات التعليمية من خلال إعداد الخطط الخاصة بالبرامج والأنشطة وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها.

1- عثمان محمد غنيم: تخطيط الخدمات والمرافق الاجتماعية من منظور عمراني، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013، ص 30.

ج- المخرجات: تتمثل في العائد على سكان مدينة خنشلة والاستفادة من موارد وامكانيات هذه المؤسسات والمرافق التعليمية التي تم التخطيط لها بما يسهم في تنمية المجتمع المحلي.

ويمكن لنا أن نستخدم هذا النموذج في التعرف على طبيعة الاحتياجات أو المشكلات السكانية في مجال الخدمات التعليمية بمدينة خنشلة (مجال الدراسة الميدانية)، ومن ثمة محاولة التوصل الى حلول مناسبة لها.

8-فرضيات الدراسة:

تعرف الفرضية على أنها "عبارة عن تخمين ذكي وتفسير محتمل يتم بواسطته ربط الأسباب بالمسببات كتفسير مؤقت للمشكلة أو الظاهرة المدروسة"[1]

وأيضا هو النقطة الرئيسية والأولية للنزول إلى الميدان في مجال الدراسات الاجتماعية، لذلك يتطلب صياغتها صياغة دقيقة وعلمية في آن واحد، باعتبار أنها "تؤدي دورا أساسيا في توجيه البحث العلمي وإبعاده عن العموميات، وذلك بالتركيز على قضايا محددة يتضمنها ذلك التفسير المقترح للمشكلة"[2]

1- ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم: مناهج وأساليب البحث العلمي-النظرية والتطبيق- ، دار صفاء، عمان، الأردن، ط1، 2000، ص69.

2- سهى حمزاوي: انعكاسات نقل التكنولوجيا على المؤسسات الصناعية العامة في الدول النامية في ظل العولمة(المؤسسة الصناعية العامة نموذجا)، أطروحة دكتوراه -غير منشورة-، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009-2010، ص226.

وعليه فتحديد الفروض يوضح التصور النظري والميداني للموضوع، في إطار التراث السوسيولوجي والبحوث العلمية المتعددة، قصد الحصول على نتائج تعكس هذا البناء النظري على الواقع .

- **الفرضية العامة**

يضمن التخطيط الجيد للخدمات التعليمية في المدن الجزائرية احتياجات السكان من الخدمات التعليمية.

تهدف هذه الفرضية العامة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة التي تربط بين التخطيط كاستراتيجية تتبعها الجهات المسؤولة لاتخاذ قرارات تتعلق بضبط توسع العمران في المدن الجزائرية، بحيث يتاح للخدمات التعليمية أفضل توزيع جغرافي يضمن تحقيق متطلبات السكان بشكل مرض.

ولاختبار هذه الفرضية تم اعتماد الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى

يوجد نقص في الاحتياجات التعليمية المقدمة لسكان مدينة خنشلة.

مؤشرات الفرضية:

- سعة الاستيعاب.
- كفاءة الخدمات التعليمية.

- نوعية المناهج.
- مرونة الخدمات تعليمية.

الفرضية الفرعية الثانية:

تحاول السياسات التخطيطية بمدينة خنشلة تلبية كافة الاحتياجات التعليمية في مختلف الأحياء السكنية.

- **مؤشرات الفرضية:**
- البرامج التنموية المحلية.
- مستوى رضا السكان.

الفرضية الفرعية الثالثة:

توجد صعوبات مادية وغير مادية تحول دون وجود علاقة وثيقة بين التخطيط للخدمات التعليمية واحتياجات السكان بمدينة خنشلة.

- **مؤشرات الفرضية:**

أ- الصعوبات المادية:

- عدم وجود أوعية عقارية.
- نقص الاعتمادات المالية.

ب- الصعوبات غير المادية:

- نقص المعطيات حول احتياجات السكان.

- نقص التأطير الخاص بالتخطيط.

الفصل الثاني: التخطيط: تأطير نظري

تمهيـــــــد

1- أهمية التخطيط وأهدافه

2- خطوات وعناصر عملية التخطيط

3- مقومات نجاح التخطيط

4- الاتجاهات النظرية لدراسة التخطيط

- نقد وتقييم-

تمهيد:

يعتبر التخطيط لغة العصر الذي يقوم على المشروع والبرنامج والفكرة ومن يسيء استعمال هذه اللغة فهو يسير في اتجاه مخالف للتقدم، لأن أهم الخطوات العملية للتخطيط فهم الواقع وتكوين صورة حقيقية عنه، من هذا المنطلق أتخذ من التخطيط أسلوبا علميا للتحكم في مجمل المشكلات السكانية الناتجة عن النمو العمراني السريع الذي دفع بالمنظرين إلى وضع نماذج وأفكار تخطيطية تطورت لتصبح نظريات تعالج الشأن المديني من خلال رسم ملامح المدن المستقبلية التي يجب أن تتوفر على كل متطلبات الحياة الحضرية المعاصرة.

أولا: الأسس النظرية للتخطيط

1- أهمية وأهداف التخطيط

يعتبر التخطيط في جميع المجتمعات اليوم الوسيلة لرسم برامج المستقبل على أسس علمية محسوبة، وهنا تكمن الأهمية البالغة لهذا العلم لسعيه العلمي المستمر لتحقيق التوازن بين الموارد والاحتياجات، مع تحديد وقت وتكلفة كل عملية، بالإضافة إلى ضمان المتابعة والرقابة المستمرة لكل عمليات التخطيط مع دوام الاستعداد للخطوات الموالية[1]. "وتكمن أهمية التخطيط في كونه أمرا ضروريا لمواجهة أحداث المستقبل والتغيرات المتوقعة"[2] فمنطلقات التخطيط قائمة على فكرة استقراء المستقبل مما يجعله يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر أهمها:

1- منى عطية خزام خليل: التخطيط الاجتماعي في المجتمع المعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، مصر، دط، 2011، ص19.

2- أيوب دخل الله: التربية ومشكلات المجتمع في عصر العولمة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2015، ص44.

على المستوى الإقليمي[1]

- تحسين الإنتاج والخدمات في شتى القطاعات والأنشطة من حيث الكم والنوع، من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان.
- إيجاد نوع من التوازن بين مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي بين أقاليم وجهات الدولة المختلفة وخاصة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وبين القطاعات الزراعية والأقاليم الصناعية بكل مستوياتها.
- إيجاد نوع من التوازن بين كمية الإنتاج ونوعيته ومستوى الخدمات من ناحية، وبين حجم الاستهلاك والزيادة السكانية وارتفاع مستوى المعيشة من ناحية أخرى.

ومنه تهدف السياسات العامة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم في الجزائر إلى[2]:

- الاستغلال العقلاني للفضاء الوطني وخاصة توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على كافة الإقليم الوطني.
- تثمين الموارد الطبيعية واستغلالها العقلي
- التوزيع الفضائي الملائم للمدن والمستوطنات البشرية من خلال التحكم في نمو التجمعات السكنية وقيام بيئة حضرية متوازنة.

1- ثائر مطلق محمد عياصرة: التخطيط الإقليمي(دراسة نظرية وتطبيقية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص30.

2- عبد الحليم مهورباشة: مبادئ وأسس التخطيط الحضري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص ص 13-14.

- دعم الأنشطة الاقتصادية المعدة حسب الأقاليم.
- حماية التراث الإيكولوجي الوطني وترميمه وتثمينه.
- تماسك الاختيارات الوطنية مع المشاريع التكاملية الجهوية.

فالهدف الأسمى للتخطيط على مستوى الإقليم هو محاولة خلق نوع من التوازن بين المتطلبات والإمكانيات المتوفرة في جميع الميادين وعلى كافة الأصعدة.

على المستوى التنظيمي[1]

- يوفر قدرة على التنبؤ بأحداث المستقبل، وبذلك يسمح لأي مشروع بالتكيف مع الأحداث من خلال تحديد أفضل الأساليب وطرائق العمل في ضوء ما يحتمل حدوثه.
- يساعد التخطيط السليم في إعطاء التنظيم أو المشروع مركزا ودورا تنافسيا أفضل، من خلال المرونة التي يوفرها فيما يتعلق بتطوير وتعديل أساليب العمل وزيادة الإنتاج أو تخفيضه بعد تحديد حاجات السكان ورغباتهم.
- يقلل من إمكانية الخطأ بجميع أشكاله، باعتباره أسلوب قائم على الموضوعية في صنع القرارات.

يكمن هدف التخطيط على المستوى التنظيمي في التنبؤ بالمستقبل لتجنب الأخطاء في المجالات والمشاريع التنظيمية.

1- عثمان محمد غنيم: التخطيط أسس ومبادئ عامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2001، ص ص 43-44.

على المستوى الاجتماعي[1]

- رفع مستوى الخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة، الإسكان، الرعاية الاجتماعية، الأسرة، الطفولة، المسنين، رعاية الفئات الخاصة، تنمية المجتمعات المحلية..) بصفة مستمرة.
- تنمية العادات والتقاليد والقيم والمعايير المتفقة مع ثقافة المجتمع.
- إحداث تغييرات بنائية ووظيفية، في البناء الاجتماعي للمجتمع بما يسمح بتحقيق أهدافه.
- مواجهة المشكلات الاجتماعية التي تعيق تحقق الأهداف من خلال البرامج الوقائية والعلاجية والتنموية.
- ترتكز أهداف التخطيط اجتماعيا على إحداث تنمية اجتماعية للمجتمع، تتجسد في إمكانيات بشرية تساهم بدورها في تنمية وتقدم المجتمع.

تقوم أهداف التخطيط الاجتماعية على مبدأ التنمية الاجتماعية من خلال التصدي للمشكلات الاجتماعية بتسخير برامج خاصة ورفع مستوى الخدمة بجميع مجالاتها بما يوافق مطالب المجتمع ونقائصه.

1- منى عويس، عبلة الأفندي: التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية(بين النظرية والتطبيق)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، دط، 1996، ص42.

2-خطوات وعناصر العملية التخطيطية

تختلف خطوات وعناصر العملية التخطيطية باختلاف منهجية التخطيط المتبعة في كل دولة، إلا أن هناك بعض الأطر العامة التي تم الاتفاق عليها والتي سيتم توضيحها فيما يلي:

2-1 خطوات العملية التخطيطية

تعرف الخطوة على أنها "عبارة عن مسافة أو فترة زمنية يتم فيها نشاط معين يتضمن عدة إجراءات لتحقيق هدف معين"[1] والمقصود من هذا التعريف أن التخطيط يمر بمسافات وفترات زمنية متتابعة يتم من خلالها اتباع إجراءات معينة تحقق أهداف وغايات محددة وواضحة.

عليه نذكر أهم الخطوات التي تمر بها العملية التخطيطية بشكل من التفصيل:

2-1-1 وضع الخطة:

يتطلب وضع الخطة تحديد الأهداف العامة ومن ثم ترجمة هذه الأهداف إلى أرقام والتنبؤ بالوضع الاقتصادي في المستقبل ."والتخطيط لا يمكن أن ينتهي بانتهاء صياغة الخطة أو حتى بالشروع في التنفيذ لمحتوياتها بل يتطلب أن يكون كل هدف من أهداف الخطة معبرا عنه بمقادير رقمية قابلة للتحقيق والمتابعة وتقويم الأداء، مصحوبة بسياسات وخطوات إجرائية عملية، وكذلك بتوفير الوسائل الضرورية لتحقيق هذه الأهداف حتى لا تظل مجرد تنبؤات

1- ماهر أبو المعاطي الدسوقي: مرجع سبق ذكره، ص58.

تأشيريه ومن ثم الشروع بوضع بذور الخطة لضمان استمرارية العملية التخطيطية".[1] فالأساس الذي يقوم عليه وضع الخطط توفير البيانات الإحصائية الدقيقة والكفاءات المتخصصة المسؤولة عن صياغة الأهداف العامة للبرامج والمشاريع دون مبالغة من ناحية الكم ولا الكيف لارتباطها بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد الوطني.

2-1-2 إقرار الخطة والإعلان عنها:

بعد الانتهاء من وضع الخطة تقدم إلى الجهات الرسمية لكي تقر بها، وتختلف الجهات الرسمية باختلاف نوع الخطة كمايلي[2]:

- الخطط التنموية تقرمن قبل مجالس الأمة أو مجلس الوزراء وأحيانا الجهتين معا.
- الخطط الإقليمية والعمرانية تقر من قبل مجالس الحكم المحلي أحيانا أو من قبل الوزارة ذات العلاقة في أحيان أخرى أو الجهتين معا.
- خطط التطوير على مستوى التنظيم الإداري أو المؤسسة ويتم إقرارها من قبل مجلس الإدارة المسؤول.

بعد إقرار الخطة تقوم الجهات الرسمية بالإعلان عنها عبر وسائل مختلفة، كوسائل الإعلام أو المؤتمرات المخصصة لهذا المجال.

1- عبد الله بن علي المرواني: التخطيط التنموي (الإطار النظري والمنهج التطبيقي)، مركز البحوث معهد الادارة العامة، الرياض، السعودية، دط، 2005، ص 26.

2- عثمان محمد غنيم: التخطيط أسس ومبادئ عامة، مرجع سبق ذكره، ص96

2-1-3 تنفيذ الخطة:

تعتبر جزءا مهما في نظام التخطيط وتؤثر على تحقيق أهداف الخطة، وذلك من أجل تقويم السياسات وتحديد تأثيراتها على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في إطار الأولويات المحددة في الخطة[1] حيث تتحمل الحكومة مسؤولية تنفيذها بأجهزتها وأقسامها المختلفة وفي هذه المرحلة يكون هناك اتصال دائم بين الأجهزة الحكومية المنفذة للخطة والجهة المسؤولة عن التخطيط، مع مراعاة الإجراءات التالية[2]:

- دراسة إجراءات تنفيذ الخطة على المستويات وفي القطاعات المختلفة.
- تحديد أولويات تنفيذ المشروعات والبرامج التي تتضمنها الخطة.
- عدم التجاوز في مرحلة التنفيذ عن التكلفة المادية التي تم تحديدها التي تم تحديدها في الاطار النهائي لوضع الخطة.
- تحديد المشروعات التي تنفذها الأجهزة المركزية وتلك التي تنفذها الأجهزة المحلية.
- مراعاة علاقة المشروع المراد تنفيذه في الخطة بالمشروعات التي تم تنفيذها بناء على خطط سابقة.
- توافر الشروط المالية والتنظيمية والبشرية اللازمة لنجاح التنفيذ.

1- سلامة محمود عبد الجواد: استراتيجيات التخطيط للتنمية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دط، 2014، ص33.
2- عبد الله بن علي المرواني: مرجع سبق ذكره، ص ص 72-73.

2-1-4 متابعة تنفيذ الخطة:

تعرف المتابعة على "أنها عملية تهدف إلى التعرف على مدى تقدم تنفيذ الخطة للتأكد من أنها تسير في الطريق المرسوم لها وفي حدود التوقيتات المقدرة لإنجاز مراحلها حتى تحقق الهدف النهائي والتدخل لإزالة أية معوقات تعترض سير الخطة"[1] الواضح من هذا التعريف أن خطوة متابعة تنفيذ الخطة تنصب حول التأكد من سير الخطة وفق ماهو مقدر لها من وقت وأهداف لاستدراك أي عوائق طارئة.

لهذا يستوجب تنفيذ الخطة المتابعة المستمرة لجميع مكوناتها مع أجهزة التخطيط المختصة والذي يساعد في تطبيق الخطة وتحقيق أهدافها الرئيسية، ذلك من خلال ملاحظة الحالات الطارئة التي قد تخرج عن مسار الخطة ولم تكن متوقعة [2] حتى يمكن تجنب هذه الأخطاء عند وضع خطة أخرى، حيث أن هذه الخطوة لها ثلاث مستويات[3]:

- متابعة على مستوى الاقتصاد الكلي: وتشتمل عدة معدلات من أبرزها معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدلات الاستثمار، الدخل الوطني، معدلات وأنماط الاستهلاك وتهدف المتابعة على مستوى الاقتصاد الكلي إدماج مواطن الخلل لصانعي

1- ماهر أبو المعاطي الدسوقي: مرجع سبق ذكره، ص74.

2- مصطفى يوسف كافي: الحسابات الاقتصادية القومية واستخداماتها في التخطيط والتنمية، ج1، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، ط1، 2014، 30.

3- عبد الله بن علي المرواني: مرجع سبق ذكره، ص 28.

القرارات التي تحول دون بلوغ الأهداف المرسومة بالخطة بغية معالجة مواطن الخلل والضعف .

- متابعة على مستوى القطاعات الاقتصادية: وترتكز عملية المتابعة القطاعية على مراقبة معدلات النمو والتطور في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني حيث أن أي عائق لنمو أي قطاع يؤثر على نمو قطاعات أخرى، ويكمن هدف المتابعة في لفت أنظار الجهات المسؤولة عند ظهور أي معوق أو خلل، وذلك لمعالجته في بدايته.
- متابعة على مستوى إقليمي :وتتمثل عملية المتابعة الاقليمية في تشكيل لجان خاصة بجميع المناطق الجغرافية أو الإدارية تتحدد مهامها في الاشراف على خطوات سير تنفيذ المشاريع والبرامج التنموية ضمن حدود مكانية معينة، والتي بدورها تقوم بإعداد تقارير متابعة دورية (شهرية أو فصلية أو سنوية) عن سير العمل التنموي التي يتم رفعها إلى مجالس التنمية الإقليمية (مجالس المناطق)، التي ترفعه بدورها بعد الدراسة والتحليل إلى الجهة المسؤولة عن التخطيط في الدولة.

2-2 عناصر عملية التخطيط

لعناصر التخطيط مكونات نذكر منها:

2-2-1 الدراسات الأولية:

تعبر عن "التحضير المسبق لما سوف يتم تنفيذه في زمن محدد ومتفق عليه من أجل كفاءة العمل في القطاعات الإنتاجية والخدماتية بغية تحسين المستوى المعيشي للسكان"[1] ويعتبر هذا العنصر الانطلاقة الأولية لبقية العناصر حيث تكمن أهميته في تحديد مشكلات المجتمع بصورة دقيقة ووفق دراسة معمقة وذلك من أجل صياغة أهداف التخطيط في ضوء الإمكانيات المتاحة للمجتمع.

2-2-2 الخصائص:

تكمن أهمية الخصائص في قدرتها على الكشف عن الإمكانيات والقدرات الخاصة بأي مجتمع تم دراسته مسبقا وتحديد خصائصه لإيجاد حلول للصعوبات والمشكلات التي تواجه أي مجتمع أو منطقة، وتصنف الخصائص على مجموعات وفقا لأهميتها ليسهل التعامل معها أولا وتوظيفها في عملية التخطيط[2] فتصنيف وتحديد خصائص المجتمعات المدروسة تساهم بشكل كبير في تحديد نوع الصعوبات لإدراجها بشكل منظم في عملية التخطيط.

1- ثائر مطلق محمد عياصرة: مرجع سبق ذكره، ص31.

2- المرجع السابق: ص32.

2-2-3 المشكلات:

يعتبر تحديد المشكلة خطوة مهمة في عملية التخطيط باعتبارها الأساس الذي ينطلق من خلاله صياغة الأهداف الخاصة بالتخطيط، ويتم تصنيف هذه المشكلات حسب أهميتها وطبيعتها تمهيدا لاختيار البرامج والمشاريع التي تحقق الأهداف المنشودة[1]. فتحديد نوع المشكلة يمكن من الاختيار الأنسب للمشروع والبرنامج الذي يسير وفقا لأهداف الخطة.

2-2-4 الأهداف:

تعد الأهداف بمثابة الغايات الأساسية التي تسعى الخطة إلى تحقيقها وتختلف باختلاف نوعية الخطة ومداها، وتعنى بالنتائج المطلوب الوصول إليها أو تحقيقها سواء مادية أو مالية وتكون قابلة للتطبيق أي تتناسب مع موارد وإمكانيات الجهة أو الدولة (مادية طبيعية وبشرية) والتي يتم تحديدها وفقا للاستنتاجات التي يتم التوصل إليها من خلال التعرف على الوضع الاقتصادي والاجتماعي القائم وتشخيص المشاكل التي تواجه تقدمه. وهناك نوعان من الأهداف[2]:

- الأهداف العامة: والتي تصاغ بصورة عامة وتؤدي إلى تحديد المتطلبات المراد تحقيقها في قطاع معين خلال فترة زمنية محددة.

1- عثمان محمد غنيم: التخطيط أسس ومبادئ عامة، مرجع سبق ذكره، ص109.

2- عبد الله بن علي المرواني: مرجع سبق ذكره، ص29.

- الأهداف الكمية: التي ترغب الجهة أو الدولة تحقيقها في قطاع معين خلال فترة زمنية محددة.

ويتم تحديد هذين النوعين من الأهداف من خلال دراسات مساندة في مجالات مختلفة سواء اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، فضلا عن ناتج تحليل الوضع الراهن للقطاعات الاقتصادية المختلفة وكافة مجالات الخدمات العامة والخاصة .

2-2-5 السياسات والإجراءات:

السياسة هي مجموعة المبادئ والقواعد التي تضعها الإدارة العليا في المنظمة لكي تسترشد بها باقي المستويات الإدارية داخل المنظمة، تقسم إلى سياسات عامة خاصة بالإدارة العليا وسياسات فرعية تضعها الإدارة الوسطى وسياسات تنفيذية تطبق على النشاطات اليومية، حيث تحقق أهدافها باتباع مجموعة شروط[1]

- المرونة: تخضع للتعديل إذا اقتضى الأمر.
- الوضوح: غير معقدة ولاتقبل التأويل.
- الواقعية: تطبق ميدانيا.
- التوافق مع مجمل المعتقدات والقيم السائدة في المجتمع.

1- أحمد يوسف عريقات وآخرون: المفاهيم الإدارية الأساسية- النظرية والتطبيق-، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دط، 2011، ص110.

وعليه تعنى هذه السياسات بمجمل الخطوات الموجهة المتعلقة بسير الخطة والمستمدة من الأهداف.

أما الإجراءات فهي سلسلة من الأعمال والخطوات أو المراحل التي يجب إتباعها لتنفيذ عمل ما، فهي المسار الذي يجب اتباعه داخل المنظمة لإتمام عمل من الأعمال[1] ووفق خطوات السياسات المرسومة.. وذلك لـ[2]:

- إزالة الفوضى والعشوائية والإرباك أثناء التنفيذ
- توفير الوقت والجهد أثناء عملية التنفيذ
- تسهيل عملية الرقابة على الأداء الفعلي لمختلف العمليات والنشاطات كماهي واردة في الخطة
- تحقيق التنسيق بين العاملين والنشاطات والعمليات مع بعضها البعض.

2-2-6 الموازنات

وتعبر عن الترجمة الرقمية للخطط فمنها[3]:

- الموازنات العينية: وهي ترجمة رقمية تعبر عن الوحدات المادية من المدخلات (معدات، تجهيزات..) والوحدات المادية من المخرجات (كأنواع السلع والخدمات).

1- أحمد يوسف عريقات وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص112.
2- عثمان محمد غنيم: التخطيط أسس ومبادئ عامة، ص ص 116-117.
3- عبد الله بن علي المرواني: مرجع سبق ذكره، ص35.

- الموازنات البشرية: وتضم ماهو مقدر كميا من الموارد البشرية والقوى العاملة في المنظمة واستخداماتها ووظائفها المختلفة.
- الموازنات المالية: وهي ترجمة مالية للموازنات العينية والبشرية، وتأخذ شكل موازنات جارية تمثلها (الإيرادات والنفقات الجارية) والموازنة الاستثمارية وتتضمن (الاستثمار متوسط وطويل الأجل)

2-2-7 البرامج والمشاريع

تعبر البرامج عن مجموعة الأنشطة العامة أو الرئيسية التي يفترض أن تنبثق منها المشروعات التنفيذية، حيث تتميز بكونها تنتهي بمجموعة استراتيجيات أو مسارات عامة تنطلق من خلالها المشاريع. أما المشروع فهو مجموعة السياسات والإجراءات والطرق التي تنفذها الإدارة بطريقة منظمة لتحقيق نتائج محددة، لتندرج مسؤولية القائمين عليها في الآتي:[1]

- وضع الجدول الزمني المناسب لتنفيذ العمل
- اختيار أعضاء الفريق الذين سيقومون بتنفيذ الأعمال الرئيسية بعناية.
- توزيع المسؤوليات في العمل على الأشخاص المعنيين كل حسب اختصاصه.
- العمل على توفير الاحتياجات المطلوبة سواء كانت مادية أو موارد بشرية.
- مراقبة ومتابعة كافة الإنجازات المتحققة في العمليات

1- عامر محمد سعيد طوقان: التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي، شركة دار البيروني للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2018، ص ص141-145.

3-مقومات نجاح التخطيط

لنجاح عملية التخطيط وبلوغ أهدافه بشكل واقعي لابد من اتباع مجموعة من المقومات التي تسهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التخطيط، أبرزها مايلي[1]:

- وجود اتصالات فعالة ومستمرة بين أجهزة التخطيط وأجهزة التنفيذ لضمان التعرف على مدى تحقيق الخطط لأهدافها والوقوف على المقومات التي تواجه التنفيذ.
- الاستعانة بالخبراء في التخصصات المختلفة للمساهمة في العمليات التخطيطية على أن يتقبل كل مخطط الرأي المقدم له دون تعصب لرأيه الخاص.
- مشاركة كل الأجهزة الحكومية والشعبية في اقتراح ومناقشة برامج ومشروعات الخطة بحيث تلقى القبول من كل الأطراف ويحدث التغيير على مستوى المجتمع دون تعارض من قبل أفراده.
- أن يقوم التخطيط وفقا لطبيعة البناء الاجتماعي والتحليل الوظيفي له ووفقا للاحتياجات الفعلية والموارد المتاحة.
- ضرورة تناسق السياسة التخطيطية من ناحيتين: من ناحية إحداث التوازن بين الهدف ووسائل تحقيقه، ومن ناحية الاهتمام بالتخطيط من جوانبه الفنية والعملية، دون التركيز على الجانب الفني البحت للعملية التخطيطية.

1- محمود محمد محمود، هاشم مرعي هاشم: التخطيط لتنمية المجتمع في ضوء المتغيرات المعاصرة، زرقاء اليمامة للنشر والتوزيع، الفيوم، مصر، دط، 2008، ص ص 48-50.

- تحديد البدائل وتوضيح المدخلات والمخرجات عن طريق تحليل التكلفة والعائد، والمقصود به "تقدير وتقييم لصافي العوائد المصاحبة لعدد من البدائل المقصود منها تحقيق أهداف عامة محددة"[1]
- كما يشير الدسوقي إلى ضرورة "مراعاة التنسيق بين قطاعات الخطة بعد وضعها موضع التنفيذ للربط بين التخصصات المختلفة والجمع بينها في سبيل تحقيق الأهداف"[2].
- كما أكدت منى عويس وعبلة الأفندي على ضرورة الاستفادة من تجارب الدول المختلفة في مجال التخطيط، بالإضافة إلى اعتبار التخطيط جزءا من نسيج المجتمع يحقق له أهدافه المنشودة[3]

ومما سبق نجاح التخطيط يستلزم مجموعة مؤشرات نعرض تفاصيلها في الشكل رقم (01):

1- أحمد مداوس اليامي: تقنية تحليل التكلفة- العائد، أسلوب ناجح في تحليل السياسات والبرامج العامة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 19، العدد2، 2005، ص114.

2- ماهر أبو المعاطي الدسوقي: مرجع سبق ذكره، ص78.

3- منى عويس، عبلة الأفندي: مرجع سبق ذكره، ص 121.

شكل رقم (01): يوضح متطلبات نجاح التخطيط

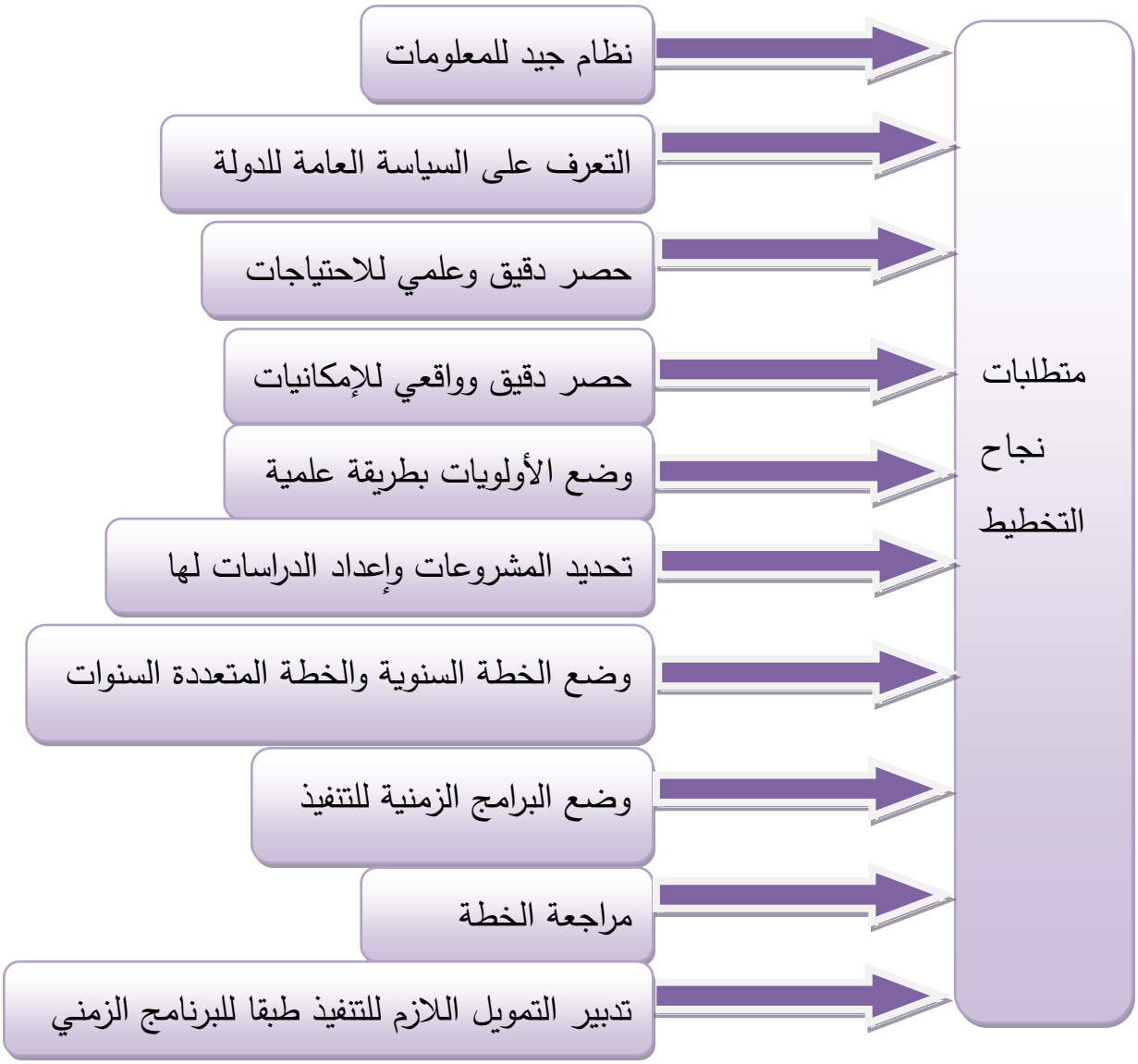

المصدر: محمود محمد محمود، هاشم مرعي هاشم التخطيط لتنمية المجتمع في ضوء المتغيرات المعاصرة ص 51.

فبالرغم من وجود مقومات وأسباب تجعل من التخطيط فعالا وناجحا، إلا أن دولنا العربية تبقى من ضمن الدول التي تعاني من مجموعة مشاكل وصعوبات ساهمت بشكل كبير في تراجع مستوى التخطيط وعدم تمكنه من تحقيق أهدافه المنشودة بما يتوافق مع غايات التخطيط ومبادئه ويعود ذلك إلى عدة أسباب نذكر منها:

- محدودية التنبؤ عند الإنسان والذي يعود إلى عدم دقة الوسائل أو البيانات والمعلومات الموظفة في عملية التخطيط، وهو ما يعمل على عدم قدرة المخطط على التوقع السليم، الذي يفقد في أحيان كثيرة قيمة عملية التخطيط.[1] كمثال على ذلك تم التخلي عن أدوات التهيئة العمرانية القديمة في الجزائر في التسعينيات لاستحداث مخطط توجيهي للتهيئة والتعمير كأداة عمرانية وتخطيطية وذلك "بسبب سوء التقديرات التي بنيت عليها" [2]
- افتقار الدول العربية لقوانين تخطيطية تخدم الصالح العام للسكان وتضمن حقوق كل الأطراف، كصعوبة استغلال الملكيات الخاصة للسكان التي تعيق تنفيذ المخططات الأساسية، والتي تستغل في أنشطة غير ملائمة. بالإضافة إلى انشغال السلطات الحكومية على مستوى الدولة والإقليم بالمشاريع العامة مع تجاهل التخطيط الذي يضمن حياة أفضل للسكان، الذي أرجعه خلف حسين إلى "جهل الساسة بهذا الجانب مما جعله مهملا في العديد من الدول، ومما يؤسف له أن هذا ماتعاني منه الدول النامية الغنية والفقيرة"[3]
- غياب المشاركة الجماهيرية في عملية التخطيط يعمل بشكل فعال في عرقلة العملية التخطيطية، والتي إضافة إلى كونها تعمل على تقبل أي تغيير يمس المجتمع فهي في الوقت نفسه قراءة لاحتياجات السكان الحقيقية، هذا ما نفتقده في معظم دولنا العربية.

1- عثمان محمد غنيم: التخطيط أسس ومبادئ عامة ،مرجع سبق ذكره، ص44.

2- عبد الحليم مهورباشة: مرجع سبق ذكره، ص129

3- خلف حسين علي الدليمي: التخطيط الحضري(أسس ومفاهيم)، الدار العلمية الدولية- دار الثقافة، عمان، الأردن، ط1، 2002، ص135.

- السرعة في رسم المخططات دون دراسة معمقة، أو الاعتماد على حقائق ومعلومات ناقصة أو مضللة مما ينتج عنه صعوبة تخطيط المشكلة موضوع البحث بشكل فعال[1] هذا مايعمل على التقليل من أهمية ومصداقية هذه المخططات.
- افتقار الدول للبرامج التدريبية والتعليمية للكوادر التخطيطية كما أشارت إليه هناء حافظ بدوي واعتبرت أن هذه التدريبات تعمل على " التصدي بكفاءة إلى المشكلات التي تواجههم وتواجه العملية التخطيطية في تلك الدول"[2]
- غياب المدة الزمنية في إعداد المشروعات أو عدم احترام الآجال القانونية لإنجاز المشروعات المختلفة التي تؤدي إلى تفاقم عدة مشكلات كمشكلة السكن الحضري بالجزائر[3]

مجمل المشاكل والصعوبات السابقة تنصب حول الممارسين للعملية التخطيطية، وأساليب الدولة في انتهاج التخطيط كعملية تمس الجانب التنموي، إلا أن أي تقصير في تطبيق التخطيط بأسسه الفعلية يؤدي إلى عواقب أوجزها محمد صبري حافظ والسيد محمود البحيري في كتابهما تخطيط المؤسسات التعليمية في الشكل رقم (02):

1- محمد عاطف غيث، محمد علي محمد: دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر، دط، 2002، ص279.

2- هناء حافظ بدوي: التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية في مهنة الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، مصر، دط، 2003، ص239

3- عبد الحليم مهورباشة: مرجع سبق ذكره، ص 131.

شكل رقم (02) يوضح عواقب سوء التخطيط

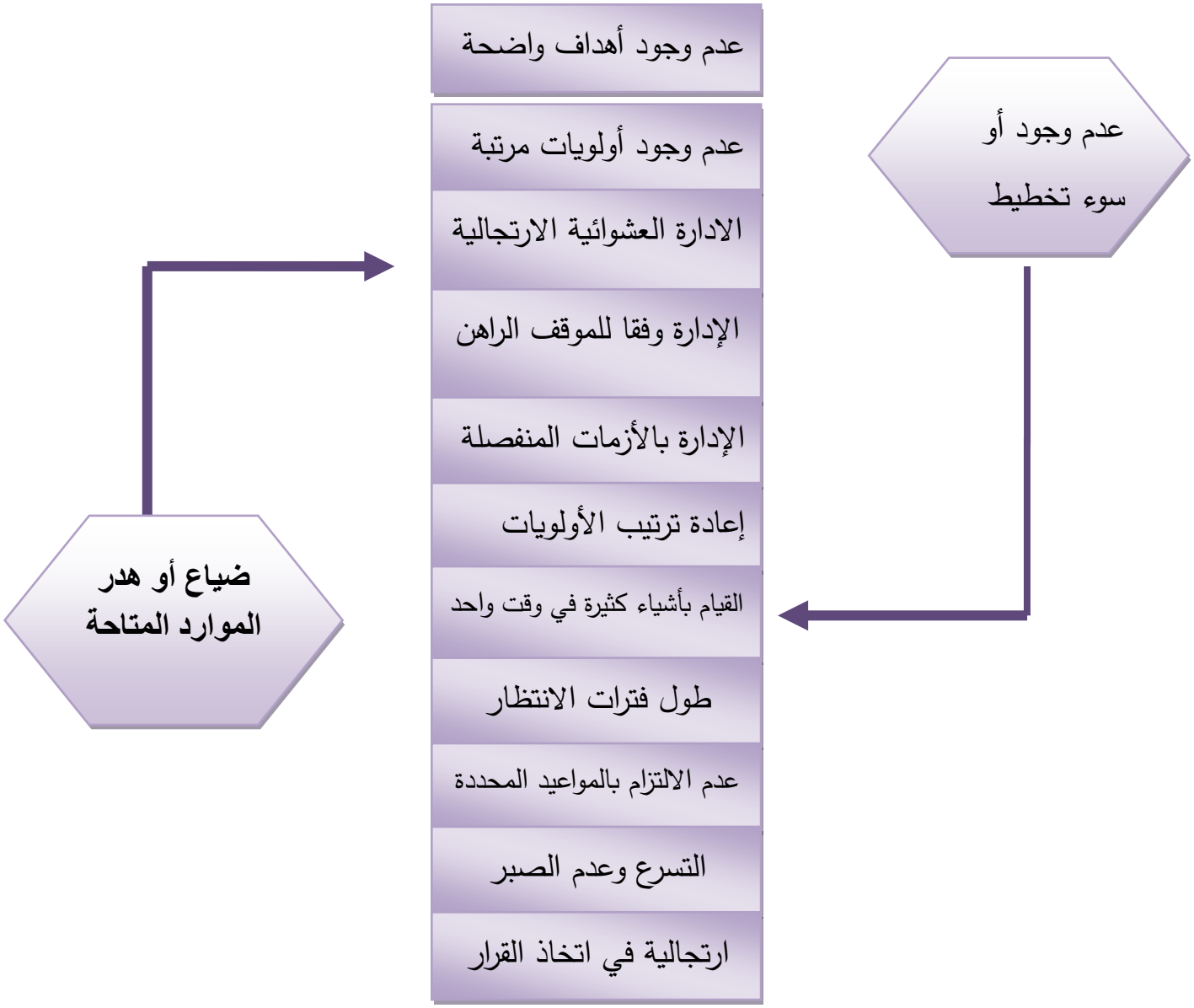

المصدر: محمد صبري حافظ، السيد محمود البحيري: تخطيط المؤسسات التعليمية ص66.

ثانيا: الاتجاهات النظرية لدراسة التخطيط- نقد وتقييم-

1- تحليل نظري للاتجاهات النظرية للتخطيط

ساهمت الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر في ازدحام المدن وتوسعها مما أدى إلى ظهور مشاكل متنوعة، سواء على مستوى الحركة وذلك لضيق الطرق التي كانت مصممة بشكل لا يتناسب مع الاختراع الحديث المتمثل في السيارة، أو على مستوى المسكن وذلك نتيجة الهجرة وزيادة فرص العمل لظهور المصانع بالمدن، بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية الناتجة عن انتقال عادات وتقاليد مجتمعات متباينة من القرى داخل المدينة.

هذا ما جعل المخططين يسعون إلى إيجاد أفكار تخطيطية تنقذ المدينة وتساهم في إعادة بناءها بشكل يتناسب مع المتغيرات الجديدة، لخلق بيئة حضرية نظيفة خالية من الأحياء السكنية المتخلفة يتمتع سكانها بجميع الخدمات الضرورية للعيش مثلهم مثل باقي المدن المخططة التي تفتقد لكل مظاهر وأشكال التلوث ولو بشيء نسبي، لتتبلور هذه الأفكار في شكل اتجاهين مختلفين هما:

1-1 **الاتجاه الأول: انتشار المناطق الحضرية** تبنى هذا الاتجاه العديد من المخططين حيث ركزوا على فكرة تتراوح بين إنشاء مدن جديدة وإعادة تخطيط وإنشاء المدن القديمة، ولهذا تتضمن عدة نظريات منها مايلي:

أ- نظرية المدينة الواسعة لـ frank loyed wright

رائد هذه النظرية هو المعماري فرانك لويد frank loyed الذي انطلق في نظريته التي ظهرت سنة 1920 من مقولته الشهيرة بأن "الإنسان يعيش على الأرض، دعه يعود مرة ثانية ليعيش على الأرض التي نشأ عليها"[1] حيث حاول من خلال هذه المقولة الإشارة إلى الريف باعتبارها المنشأ الاول للإنسان الذي ينبغي عليه العودة له، ومنه تنقل المدينة إلى الريف وذلك بتوزيع الأنشطة المختلفة على أرجاء المدينة مثل السكن والصناعة والمتاجر والخدمات المتنوعة والحدائق على امتداد طريق رئيسي عام.

واقترح frank loyed أن تضم هذه المدينة الواسعة 1400 أسرة أي "أن تكون مساحة كل تجمع 4 ميل مربع ويستوعب 1400 نسمة ويكون نصيب الأسرة الصغيرة فدان مربع والأسرة الكبيرة مابين 8 إلى 10 فدان"[2] وحسب رأيه يجب أن تتوفر الأسرة على سيارة لتسير عبر هذه المدينة الواسعة، فبهذه الطريقة يعتقد أن المساواة تتحق بهذا الشكل ويضمن كل شخص حقه من الخدمات وفرص العمل.

- **نقد نظرية frank loyed wright**

من خلال العرض السابق لنظرية فرانك وماقدمه من اسهام في تخطيط المدينة الواسعة بالبعد عن الازدحام المنتشر في كافة المدن وتجنب كل مصادر التلوث إلا أنها لاقت انتقادات تمثلت في كون فرانك أسس لمدينة تركز على مساحات شاسعة لتعيش كل أسرة على فدان من

1- فؤاد بن غضبان، فاطمة الزهراء بركاني: مدخل إلى التخطيط الإقليمي والحضري، دار المنهجية، عمان، الأردن، ط1، 2016، ص177.

2- خلف حسين علي الدليمي: التخطيط الحضري(أسس ومفاهيم)، مرجع سبق ذكره، ص64.

الأرض تصل إلى 10 فدان ضمن الأسرة الواحدة، كما اشترط في ذلك أن تكون الكثافة السكانية تتدرج لتقل بالابتعاد عن مركز المدينة وهذا من الصعب تقبله وفرضه على الأسر التي تكون مجبرة على امتلاك وسيلة نقل توصلها إلى المكان الذي ترغب فيه في ظل هذه المدينة الواسعة.

ب- نظرية المدن الشريطية لـ Soria Mata

رائد هذه النظرية هو المخطط الإسباني Soria Mata الذي يرى "أن المدينة هي مصدر المساوئ، وأنها يجب أن تمزج بالريف، وأن الأسرة لابد أن تمتلك منزلا مستقلا بحديقة لا تقل عن 400 م^2، يبني منها 80 م^2 ".

ركز في نظريته على إلغاء الشكل المركزي للمدينة والأخذ بأسلوب المدينة الشريطية التي تمتد على امتداد الطريق الرئيسي، الذي يضم الخدمات والمرور بعرض 50م، ومن أمثلة الخدمات التي اقترحها المباني العامة والخدمات التجارية والاجتماعية والحدائق أما بالنسبة للمساكن والصناعة تتواجد على جانبي الطريق حتى تلتحم المدينة مع المدينة المجاورة[1].

- نقد نظرية Soria Mata

بالرغم من المميزات التي قدمها Soria Mata كأفكار نظرية لمدينة جديدة تمتد من مدينة قديمة والتي تعتبر مساهمة اقتصادية توفر الكثير من المال وحل أفضل من تجديد أو إعادة بناء مدينة قديمة، كما تضمن توزيع الأراضي السكنية توزيعا متكافئا من ناحية اتصالها بشبكة

1-عمر محمد علي محمد، أحمد حسن إبراهيم: جغرافية المدن بين الدراسة المنهجية والمعاصرة، دار الوفاء، الاسكندرية، مصر، ط1، 2016، ص204.

المرور الرئيسية مع إمكانية تمتع كل مسكن بحديقة خلفية، بالرغم من هذه المميزات إلا أن هناك بعض الانتقادات الموجهة لهذه النظرية تمثلت "في غياب الارتباط والتآلف بين سكان المدينة لطولها وعدم تقاربهم، بالإضافة إلى عدم تساوي كل السكان في القرب من الخدمات العامة الموزعة بشكل طولي مواز للمدينة، والذي لا يسمح مستقبلا من قيام مراكز متدرجة متميزة عمرانيا"[1].

ج- المدن الحدائقية لـ Ebenzer Howard

ظهرت المدن الحدائقية على يد Howard في سنة 1898م وذلك لمواجهة المظاهر السلبية التي أفرزتها الثورة الصناعية في المدن الذي أدى إلى نموها بشكل غير منتظم مع انخفاض مستوى الخدمات ظهور مشاكل بيئية واجتماعية.

يعود الفضل إلى المخطط الإنجليزي Ebenzer Howard في تحول فكر تخطيط المدن والمجتمعات الجديدة بتأصيله لنظرية المدينة الحدائقية التي تقوم على "تحقيق التوازن الطبيعي بين البيئة الحضرية للمدينة الجديدة من خلال الجمع بين خصائص الحضر والريف بحيث تفرز مجتمعا متوازنا يلبي جميع الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والعمراني لقاطنيه"[2]

اقترح هوارد عدد سكان مدينة الحدائق بـ 32000 نسمة، فإذا وصلت واحدة من هذه المدن إلى الحجم 58000 نسمة سميت مدينة مركزية على أن لا يتجاوز سكانها هذا العدد تفاديا للإصابة

1- أحمد محمد النشاوي وآخرون: نظريات تخطيط المدن، ص9 https://issuu.com/47473/docs/d2732c16e235cb/35

2- أبو زيد راجح: العمران المصري(رصد التطورات في عمران أرض مصر في أواخر القرن العشرين واستطلاع مساراته المستقبلية حتى عام 2020)، ج1، المكتبة الآكاديمية، القاهرة، مصر، ط1، 2008، ص415.

بأمراض المدن العملاقة، "كما اقترح أن يكون بالمدينة ستة شوارع مشجرة بعرض 36 مترا منطلقة من مركز المدينة لأطرافها كما تنتشر على هذه الاجنحة الخدمات العامة والحكومية، وتعتمد المدينة في حياتها على سياسة الاكتفاء الذاتي سواء في الانتاج الزراعي أو الصناعي أم في النشاط التجاري والتوظيف"[1] ونظرا للقبول الذي حققته هذه النظرية تم تنفيذ تخطيط أول مدينتين حدائقيتين في إنجلترا هما مدينة ليتشورت letchworth سنة 1903م ولوين welwyn سنة 1919م [2].

- نقد نظرية المدن الحدائقية لـ Ebenzer Howard

مما تقدم تفصيله عن نظرية هوارد وما قدمه من جديد فيما يخص المدن الحدائقية التي تقدم للسكان كل احتياجاتهم دون الحاجة إلى الانتقال من مدينة إلى مدينة أخرى، لكن بالرغم من جل أفكاره التخطيطية المساعدة للإنسان إلا أنه تعرض لانتقادات تمثلت في انعدام الروابط الاجتماعية بين السكان لاستقلال كل فرد بأسرته، كما اعتبرت نظرية بعيدة عن الواقع لاعتمادها على النسب الهندسية دون مراعاة واقع السكان.

د- المدن التوابع لـ Raymond Unwin

ظهرت فكرة المدن التوابع سنة 1922م من طرف المخطط الإنجليزي Raymond Unwin صاحب عبارة "فرط الزحام لا يعود بأي مكسب"[3] لهذا اقترح إنشاء ضواحي حول المدن ومرتبطة بها على أن يتراوح حجم سكان الضاحية بين 12 و18 ألف بحيث لا تتطلب

1- علي سالم أحميدان الشواورة: عدالة التنمية بين الريف والحضر، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014، ص281.
2- أبو زيد راجح: مرجع سبق ذكره، ص415.
3- أحمد خالد علام وآخرون: تاريخ تخطيط المدن، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط1، 1993، ص123.

مواصلات داخلية، وقد تشمل بعض الصناعات ولكن يجب ربطها بالمدينة الأم بواسطة شبكة مواصلات سريعة[1]

- **نقد نظرية Raymond Unwin**

بالرغم من المميزات المقدمة من قبل **Raymond** والتي اعتبرت من بين الحلول للمشاكل التي تعاني منها المدن الصناعية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية لما تعرضت له من دمار، بالإضافة إلى تمركز الخدمات خارج المدينة الذي قلل من الازدحام إلا أنه في الوقت نفسه أعتبر من الانتقادات لقلة هذه الخدمات في المدن التوابع وتمركزها في المدينة الرئيسية.

هـ- نظرية التوسع الشبكي لـ Hilber Seimer

تهتم هذه النظرية بإعادة تخطيط وإنشاء المدن القديمة، تقوم على فكرة التوسع الأفقي بدلا من التوسع الرأسي، ولتفادي الأسعار المرتفعة داخل المدن اقترح **Hilber** التوسع خارج المدن، أما على مستوى المدينة فتخطيطها يكون بشكل يسمح بأن يكون موقع المصانع على جانب الطريق الرئيسي ومن الجانب الآخر توجد المحلات التجارية والمكاتب الإدارية والمناطق السكنية والحدائق العامة والمساحات الخضراء التي تتوسطها الملاعب والمدارس والمباني العامة[2]

1- حفيظي ليليا: المدن الجديدة ومشكلة الاسكان الحضري -دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية رقم 07 المدينة الجديدة علي منجلي-، رسالة ماجستير -غير منشورة-، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009-، ص53..

2- فؤاد بن غضبان، فاطمة الزهراء بركاني: مرجع سبق ذكره، ص ص 178-179.

2-1 الاتجاه الثاني: تمركز المناطق الحضرية

يعتبر هذا الاتجاه معاكس للاتجاه الأول الخاص بانتشار المدن وتوسعها، الذي يدعو إلى قيام مدن كبيرة تتكون من أبنية عمودية ذات كثافة عالية من السكان والبناء والأنشطة، حيث يصل سكان بعض المدن إلى 20 مليون نسمة أو أكثر، ومن النظريات التي صنفت ضمن هذا الاتجاه مايلي:

أ- نظرية المدينة العالية التمركز لـ الإخوة جودمان Goodman brothers

تعتبر هذه النظرية فكرة لأخوين أحدهما معماري والآخر عالم اجتماع حضري، نتجت عن عدم الرضا عن معظم الأعمال العمرانية والنماذج التخطيطية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى، حيث اهتم الأخوين بمدى تحقيق القيم الاقتصادية السائدة آن ذاك في النماذج التخطيطية المقترحة من قبلهما.[1]

بنى الإخوة نظريتهما على فكرة إقامة مركز عمراني معقد، على أعلى درجات الكفاءة في الاستهلاك والانتاج هو عبارة عن بناء مدينة مكونة من مبنى ضخم يصل قطره إلى نحو ميل، يتألف من طوابق عديدة تصل إلى 25 طابقا، استخدم الطابق الأول كمكاتب ومحالات تجارية، أما الطابق الثاني فيستخدم للصناعات الخفيفة، لتليه المكاتب الإدارية، ثم بقية الاستخدامات الحضرية، ويكون التنقل ضمن المبنى بوسائل مواصلات سريعة رأسيا وأفقيا. ويحيط بالمبنى

1- أحمد كمال الدين عفيفي: نظريات في تخطيط المدن، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الجيزة، مصر، ط1، 2000، ص 136.

مناطق خضراء تتخللها مباني ترفيهية ومدارس ثم تليها مباني سكنية ضمن هذه المدينة النموذجية[1]

- **نقد نظرية Goodman brothers**

بالرغم من الأفكار المقترحة من الإخوة **Goodman** التي قدمت كحل لمركز حضاري معقد مستعملين وسائل مواصلات عالية الجودة بتقنية آلية رأسيا وأفقيا، لا تشغل حيزا كبيرا من الأراضي، إلا أنها وبالرغم من منطلقها الاقتصادي إلا أنها أنتقدت لارتفاع كلفة بناء هذا المركز الحضاري.

ب- نظرية مدينة الغد لـ Le corbusier

جاءت أفكار المعماري الفرنسي **Le corbusier** عام 1922م كحلول مقترحة لمعالجة مشاكل المدن القائمة في ذلك الوقت ومضادة لنظرية المدن الحدائقية حيث قدم رفضا لفكرة المدينة الحدائقية لما تسببه للإنسان من هدر للوقت والتكلفة المستغلة في غير مكانها حيث قدم لفكرة إقامة "شوارع ضخمة تحتوي في وسطها عمارات عالية، ناطحات سحاب تتركز في الوسط مراكز المواصلات الرئيسية، وحولها عمارات على شكل خطوط زجاجية ، وخارج المدينة توجد منطقة الفيلات"[2] ، حيث صممت لإيواء 3 ملايين نسمة، ليطور هذا المخطط بعد ذلك **Le corbusier** ليسميه بالمدينة المشرقة الذي تميز بهيكله المقفل الذي يمكن تطويره بحرية في

1- علي سالم أحميدان الشواورة: مرجع سبق ذكره، ص293.

2- أمال لبعل: التخطيط الحضري والتنمية المستدامة في الجزائر- حالة بلدية بسكرة نموذجا-، أطروحة دكتوراه-غير منشورة- قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017-2018، ص82.

المستقبل، وعرف المساحة العمراني بأربع وظائف هي: المسكن العمل، المواصلات، الراحة الفكرية والجسدية [1]تم تطبيق هذه النظرية في مدينة أوتاو بكندا.

- **نقد نظرية Le corbusier**

امتدح عرفان سامي **Le corbusier** في كتابه عمارة القرن العشرين حيث اعتبر أن نظريته حظيت الإنتشار الواسع وأرجع ذلك لعدم سلبيته في أعماله ولاهتمامه بمشاكل الناس الحقيقية، ولهذا السبب ساهمت نظريته على توفير الوقت، الذي كان يستغرق في الانتقال الأفقي اليومي من المسكن إلى العمل، مما جعل استغلالية هذا الوقت للعامل في الترويح عن النفس[2] بالرغم من ذلك تعرض لانتقادات ارتكزت حول أن تطبيق هذه النظرية لم يحل مشاكل المدينة ولم يخفض من كثافة سكانها، بل أكثر من ذلك فهو زاد من كثافة السكان وتعقد الحياة.

ج- المدينة الاتحادية لـ E.Gloeden

يرى المخطط الألماني **Gloeden** من خلال فكرته عن المدينة الاتحادية التي نشرها سنة 1926م كفكرة معاكسة لمدن التوابع ، حيث عبر عنها من خلال تكوين مدن من مجموعة خلايا متعددة ومتساوية الأهمية، يحدد قطر كل خلية بـ 2كم ومخصصة لسكان معينون لا

1- عمر محمد علي محمد، أحمد حسن إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص206.

2- علي سالم أحميدان الشواورة: مرجع سبق ذكره، ص292.

يتعدون 100 ألف نسمة، ويكون نمو المدينة واتساعها بواسطة تكوين خلايا جديدة حيث أن الخلايا الأولى تكون مغلقة وتمتاز باللامركزية [1]

ليصل من خلال نظريته إلى فكرة التخطيط اللامركزي في إنشاء المدن أي أن كل خلية من خلايا المدن تكون مستقلة بذاتها

- **نقد نظرية E.Gloeden**

مما سبق طرحه حول نظرية المدينة الاتحادية لـ **Gloeden** الذي بنى نموذجه النظري حول فكرة الخلايا المستقلة وما تضمنه للسكان من خدمات تفوق خدمات الخلية الواحدة لتصل إلى التجمع السكاني ككل، مع عزل الاستعمالات عن البيئة السكنية التي تسبب التلوث السمعي كالضوضاء والازدحام، عليه تعتبر هذه النظرية مثالية من حيث أنها تضمن للسكان مستوى عالي من الخدمات مع امكانية نمو المدينة باستمرار دون عوائق، بالإضافة إلى عدم تداخل المساحات المبنية مع المساحات الخضراء، مع ذلك لاقت نظرية **Gloeden** بعض الانتقادات لعدم وجود بؤرة مركزية أي غياب مركز تنمو حوله المدينة، وهو "عكس ماجاء في نظرية هوارد من التركيز على المدينة الأم باعتبارها بؤرة التجمع وحولها المدن التوابع"[2]

1- أحمد محمد النشاوي وآخرون: ص34. .

2- أحمد كمال الدين عفيفي: مرجع سبق ذكره ص65.

2-1 نظريات تخطيط الخدمات:

ركزت نماذج ونظريات تخطيط الخدمات على التوزيع الجغرافي للخدمات الذي يتعامل مباشرة مع ما هو موجود على أرض الواقع فيما يتعلق بتوزيع الموارد في هذا المكان وكيفية إعادة توزيعها بطريقة مثلى ذات نتائج اقتصادية واجتماعية أفضل حتى تكون أكثر كفاءة وكفاية مع متطلبات واحتياجات السكان.

ومن أهم النماذج والنظريات التي تهتم بتخطيط الخدمات نذكر مايلي:

أ- نظرية المكان المركزي

تنسب هذه النظرية للباحث الألماني والتر كرستالر walter christaller التي جاء بها في عام 1933 لتشتهر بعد ذلك بين الباحثين الجغرافيين والاقتصاديين والاجتماعيين حيث حاول تطبيق نظريته على إحدى المدن الألمانية " للتوصل إلى قانون يستطيع بواسطته أن يحكم مواقع المدن وتوزيعها وتباعدها وحجومها وتصنيفها بحسب وظائفها وتحديد علاقتها ببعضها البعض" [1]

حيث اقترح كرستالر للإقليم شكلا سداسيا تقف المدينة في وسطه وباعتبار أن المدن تتباين في حجومها فمجالات نفوذها تتناسب مع هذه الحجوم، وبالتالي يعتمد الصغير على الأكبر وهكذا، ليتكون نظاما هيراركيا –طبقيا– للمدن الكبرى[2] كما هو موضح في الشكل التالي:

1- مازن عبد الرحمن الهيتي: مرجع سبق ذكره، ص 125.

2- صبري فارس الهيتي، جغرافية المدن، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص 74.

شكل رقم (03): يوضح توزيع الخدمات على المدن حسب نظرية كرستالر

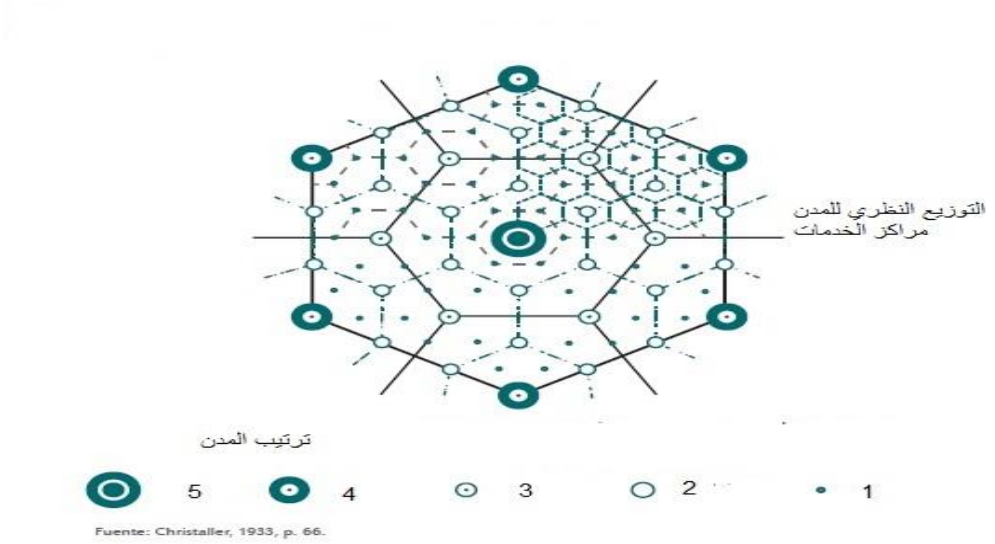

المصدر: خلف حسين علي الدليمي، التخطيط الحضري، ص 186.

- **نقد نظرية walter christaller**

على الرغم مما قدمه كرستالر من نموذج للهيكل المكاني إلا أنه تعرض لجملة من الانتقادات تمثلت في:

- اهتمت النظرية في تحديد التسلسل الهرمي للمدن على الخدمات فقط، لكن قد تتطور المدن بسبب عوامل اقتصادية مثل الصناعة والسياحة.
- الأسس النظرية لكرستالر تتنافى مع مفهوم المدينة المشتتة التي تعني مجموعة من المدن تقوم بوظيفة واحدة كمدينة واحدة، ولكنها في الحقيقة مقسمة إلى أجزاء كل منها ذو حجم سكاني معين.[1]

1- فؤاد بن غضبان: جغرافية الخدمات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، دط، 2013، ص46.

- يرى مازن الهيتي أن الكثير من الدراسات والأبحاث حاولت تطبيق نظريته على مدن مختلفة فلم تتمكن من التوصل إلى وجود شكل سداسي ثابت فاعتبرت نظرية أكثر منها واقعية[1].

3-1 نظريات التنظيم المكاني للخدمات بالمدينة

يعتبر توسع المدن وكبرها العامل الأساسي في تنوع استعمالات الأرض كالاستعمال الصناعي والصحي والتعليمي والتجاري، مما دفع بالباحثين في المجال الحضري من الاجتماعيين والجغرافيين إلى اكتشاف قوانين ونظريات وأفكار تفسر التوزيع المساحي للأفراد والخدمات من ناحية قربها من مركز المدينة أو ابتعادها عنه، ومن أمثلة هذه النماذج والأفكار النظرية نموذج الدوائر المتراكزة، ونظرية القطاعات ونظرية النوى المتعددة.

أ- نظرية الدوائر المتراكزة لـ burgess

اهتم الباحث أرنست برجس بدراسة مدينة شيكاغو الأمريكية التي توصل من خلالها إلى حقيقة أن النمو الحضري يحدث بصورة موحدة من المركز إلى جميع الجهات، وأن توسع البنية الداخلية للمدينة نحو الأطراف يقوم على أساس تمييز خمس مناطق دائرية الشكل تحيط الواحدة بالأخرى[2] المفصلة في العناصر التالية:

1- مازن عبد الرحمن الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص126.

2- محمد العاني: أصالة المدينة كوحدة جغرافية دراسة تحليلية وتخطيطية في عوامل التنشئة وخصائص الفكر التخطيطي، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، دمشق، سوريا، 2010، ص 193.

- المنطقة التجارية المركزية: تمثل قلب المدينة ومركزها التجاري لاشتهارها بالمحلات التجارية والفنادق والمسارح والسينما والمصارف والدوائر الحكومية وغيرها من الخدمات، كما تتميز بالبناءات العمودية للاستغلال الأمثل للأراضي العائد لارتفاع أسعارها[1]. الذي يفسر انتشار بناء العمارات توفيرا للمساحات المرتفعة الثمن.
- المنطقة الانتقالية: تتميز هذه المنطقة بالكثافة العالية للسكان، وانخفاض الدخل الفردي، وانتشار الأمراض الاجتماعية "وحسب برجس فإن المنطقة الأولى تمتد فيزيقيا من خلال عمليتي الغزو* والاحتلال على حساب المنطقة الثانية التي تتوسع وتغزو هي الأخرى المنطقة الموالية"[2]
- منطقة سكن العمال: تمثل هذه المنطقة المكان الأمثل لأصحاب الدخل المحدود توفيرا للوقت ولأجرة التنقل لقرب مكان عملهم من مكان سكنهم.
- منطقة سكنية أفضل: تتسم هذه المنطقة بمساكن أرقى من النطاقات السابقة، وتشتمل على أغلب الأحياء السكنية لأصحاب الأعمال التجارية وذوي المهن، يعيش أغلبهم في شقق عمارات ذات طوابق متعددة، كما تحتوي على حدائق عامة ومراكز تجارية محلية تقدم خدمات وبضائع ذات الاستهلاك اليومي[3]

1- صبري فارس الهيتي: جغرافية المدن، مرجع سبق ذكره، ص 54.

* " عملية دينامية تهدف إلى إحلال استعمال جديد بدل استعمال سابق نتيجة لتأثير عوامل أهمها القابلية على شراء الأرض بأسعار عالية والقابلية على دفع الايجار للوحدة الواحدة" مازن عبد الرحمن الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص 133.

2- اسماعيل قيرة: علم الاجتماع الحضري ونظرياته، منشورات جامعة قسنطينة، دط، 2004، ص58.

3- عمر محمد علي محمد، أحمد حسن إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص213.

- منطقة الضواحي: "تقع خارج حدود المدينة التي احتلت النطاق الأول للظهير المحيط بالمدينة"[1] يسكن هذه المنطقة أشخاص تتباين طبقاتهم الاجتماعية بين الدخل المحدود والعالي، تتعلق جميع أشغالهم داخل مركز المدينة.

- **نقد نظرية برجس burgess**

تصنف نظرية برجس ضمن النظريات القديمة التي تفسر التركيب الداخلي للمدن وتوزيع الخدمات والأفراد فيها وبالرغم من الإضافات التي قدمها إلا أن نظريتة لا تخلو من ثغرات ونقاط ضعف، حيث تعتبر ميلا أليهان milla alihan من أوائل المنتقدين لنظرية برجس حيث اعتبرتها "تفتقد إلى الحدود الواقعية ولا تعكس حقيقة التمثيل الواقعي للاستخدام الاجتماعي للأرض"[2]

كما يؤكد برجس نفسه أن نموذجه لا يمثل وصفا واقعيا لكل المدن وأن العوامل والظروف المرتبطة بنمو المدينة يمكن أن تجعلها تنحرف إلى حد ما عن نموذجه فالمسألة نسبية وتختلف باختلاف المدن ومجتمعها[3]

1- محمد العاني: مرجع سبق ذكره، ص195.

2- اسماعيل قيرة: مرجع سبق ذكره، ص60.

3- سعيد ناصف: مرجع سبق ذكره، ص 78.

ب- نظرية القطاع لـ هومر هويت h.hoyt

ظهرت هذه النظرية في نهاية الثلاثينيات سنة 1939م ، كرد فعل للانتقادات العديدة التي تعرضت لها نظرية برجس، حيث أكد على أن نمو المدينة وتخطيطها يجب أن يكون على شكل قطاعات sectors ، كبديل لمفهوم الحلقات عند برجس.

تجسدت اسهامات هويت في هذه النظرية من خلال الدراسات الحقلية التي قام بها مستعملا حقائق تتعلق بسعر الأرض وقيمة الإيجار للمناطق السكنية في 64 مدينة صغيرة ومتوسطة الحجم في الولايات المتحدة الأمريكية، وخلص إلى نتيجة تمثلت في وجود نمط عام في الإيجارات ينطبق على كل المدن وهو أن مناطق السكن لأي طبقة معينة تميل إلى أن تتطور وتنمو ابتداء من مركز المدينة إلى خارجها في شكل قطاعات، ليتخذ أساسا لنظريته من خلال جمعه لحقائق خمس مدن كبرى وهي: نيويورك، واشنطن، شيكاغو، ديترويت، فيلاديلفيا، ليكون معياره الوحيد الذي استند عليه في نظريته هو توزيع الدخل الذي يميل إلى المقطعية أكثر منه نحو الدائرة، لتتضمن نظريته خمس قطاعات هي:[1]

- منطقة الأعمال والتجارة التي تتوسط قلب المدينة
- قطاع السكن المنخفض الطراز
- قطاع السكن متوسط المستوى
- قطاع السكن عالي الطراز والمستوى

1- فؤاد بن غضبان: الخدمات الحضرية برؤية جغرافية معاصرة، الدار المنهجية، عمان، الأردن، ط1، 2015، ص ص 66-68.

- **نقد نظرية h.hoyt**

بالرغم من الإضافة التي قدمها هويت فيما يخص تأثير المواصلات الحديثة في تشكيل بنية المدينة وخاصة من ناحية توزيع المناطق السكنية إلا أنها تعرضت لانتقادات تمثلت في:

- غموض الطريقة التي تتكون بواسطتها القطاعات المختلفة.
- لم تراع النظرية ظهور الضواحي خارج المدن.
- كما أكد فرانسيس هاوزرF.haouser من خلال دراسته لبعض المدن الأروبية – لندن، باريس، فيينا– استكهولم– على انها غير قادرة على تفسير البناء الايكولوجي نظرا لعدم استخدامها للشواهد الايكولوجية السائدة ، مما تنحصر محدودية تطبيق هذه النظرية فقط على بعض المدن الأوروبية[1]

د– نظرية النوى المتعددة لــ harris &ulman

ظهرت نظرية النوى في منتصف الأربعينات سنة 1945م كنتيجة للانتقادات التي وجهت إلى نظرية الدوائر المتراكزة، ونظرية القطاع لتستند إلى فكرة مخالفة لفكرة النمو الحلقي والقطاعات المتغيرة تمثلت في "أن معظم المدن الكبرى تحتوي مراكز ثانوية يحد نموها الذاتي من دورة

1– اسماعيل قيرة: مرجع سبق ذكره، ص64.

النواة المركزية للمدينة التي تنمو حولها بقية القطاعات"[1] كما افترض هاريس وأولمان عوامل تؤدي لظهور النوى في المدن نذكر منها[2]:

- تقتضي بعض الأنشطة الاقتصادية وجود خدمات خاصة كالصناعة مثلا تحتاج إلى أراضي واسعة وخدمات السكك الحديدية
- لايمكن لبعض الأنشطة الاجتماع مع بعضها البعض، مثلا البضاعة الثقيلة لا يمكن أن تتجاور مع المناطق السكنية لذوي الدخل العالي .
- ارتفاع الإيجار والسعر العالي للأرض يعمل على طرد بعض المؤسسات التي لا تستطيع دفع الإيجار المطلوب، لتظهر على شكل نوى في المدينة بعد اختيارها لموقع مناسب في منطقة معينة تتوافق ومستوى دخلها.

وعليه فطبيعة النشاط وسعر الأرض من بين محددات النوى في المدينة، ليتضمن نموذجهما النطاقات والقطاعات التالية[3]:

- منطقة الصناعات الخفيفة وتجارة الجملة.
- المنطقة السكنية منخفضة الطراز
- منطقة السكن المتوسط الطراز
- منطقة السكن عالي الطراز.

1- فؤاد محمد الشريف بن غضبان: الاقتصاد الحضري، مرجع سبق ذكره، ص260.

2- عمر محمد علي محمد، أحمد حسن إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص223.

3- فؤاد بن غضبان: الخدمات الحضرية برؤية جغرافية معاصرة، مرجع سبق ذكره، ص72.

- منطقة الصناعة الثقيلة
- منطقة أعمال واقعة على الأطراف
- ضاحية سكنية
- ضاحية صناعية

2- التقييم العام للنظريات السابقة

من خلال الطرح المقدم من الاتجاهين الأول والثاني وماتضمناه من نظريات حول بناء وانتشار المدن كل حسب توجه كل مفكر أو مخططه ونظرته للمدينة وما يمكن تقديمه للسكان من نموذج أفضل وأنسب بحسب بيئة كل مخطط وأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فباختلاف منطلقات وأفكار كل نظرية إلا أن هناك بعض النقاط المشتركة التي انصبت حول بناء الاتجاهين على أعمدة ثلاثة تعتبر الركيزة الأساسية لقيام نظرية للتخطيط في أي مجتمع ليتم تطويرها وتكييفها من قبله، وفق متغيراته الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وتتمثل الدعائم الأساسية لقيام النظرية بأي مجتمع فيما يلي:[1]

- التغيرات في الهياكل العمرانية التي تعود إلى المدن القديمة في شكلها العمراني وتركيبها الداخلي.
- التغيرات الاقتصادية سواء على المستوى العالمي أو المحلي.
- التغيرات في القيم الاجتماعية وأنماط السلوك داخل كل مجتمع.

1- أحمد كمال الدين عفيفي: مرجع سبق ذكره، ص152.

- التغيرات الحضرية للتجمعات السكانية سواء من حيث الحجم، الوظيفة، البعد القيمي.

قدم المهندس محمد حماد نظرته حول ما إذا تتوافق تخطيط مدننا العصرية مع التقدم العلمي في مختلف الخدمات والمرافق، والاتصالات والحواسيب، فحسب رأيه أن العالم يتقدم وتخطيط المدن جامد، وهذا حسب وصفه بتعثر مسايرة المدينة للتقدم العلمي الذي يعود إلى تمسكها بالماضي، كما يعود تأخرها وجمودها أيضا إلى كثافة السكان التي هي في ازدياد مطرد ونواحي نشاطهم في تطور بينما مساحة المدينة كماهي، كما اعتبر نظريات تخطيط المدينة ماهي إلا علاج بدائي لمشكلات المدينة وماهي إلا تخدير لتخفيف آلامها، التي لا تتحمل ضغط حركة المرور ووسائل النقل[1].

ليجمع أغلب الدارسين للمجال الحضري أن الحلول المقدمة لفائدة المدن ومشاكلها ماهي إلا أفكار بدائية لا تتماشى مع تقدم العصر وتطوره.

1- علي سالم أحميدان الشواورة : مرجع سبق ذكره، ص ص 294- 295

الفصل الثالث: التخطيط للخدمات التعليمية ودوره في تلبية احتياجات السكان

تمهيد

1- أهداف التخطيط للخدمات التعليمية المدرسية

2- بيانات ضرورية لتخطيط الخدمات التعليمية

3- تأثير تخطيط الخدمات التعليمية في التعليم

4- شروط ومعايير تخطيط الخدمات التعليمية وفق الاحتياجات السكانية

5- الصعوبات والمشكلات التي تواجه تخطيط الخدمات التعليمية في العالم العربي

تمهيـد:

تتعاظم الحاجة لتخطيط الخدمات وبالأخص الخدمات التعليمية كأداة إجرائية لضبط احتياجات السكان في المجال التعليمي، ليعد التخطيط بمثابة استثمار العقل والتفكير العلمي في توجيه التعليم وتحديد حركته بما يتوافق مع احتياجات السكان ويساهم في تقديم قاعدة معلوماتية تقلص الفجوة بين المخطط وصاحب الخدمة باعتماد معايير تخطيطية تصميمية ملائمة لأوضاع المجتمع مع مراعاة الشروط العالمية للبناء والتصميم، بهدف التصدي للمشاكل المتعلقة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي يتعرض لها تخطيط الخدمات التعليمية لضمان بيئة مدرسية تتمتع بجودة تسهم في تكوين مخرجات على درجة من الكفاءة التعليمية والتدريبية.

أولا: تخطيط الخدمات التعليمية أهدافه بياناته وآثاره

1-أهداف تخطيط الخدمات التعليمية المدرسية: تهدف عملية تخطيط المباني المدرسية وكافة الخدمات إلى تطوير السياسات التخطيطية والتي تتعلق بالآتي:

- **الأهداف الاجتماعية:**

تركز على الجانب الاجتماعي للمجتمع من خلال تنميته مع مساعدة الأفراد على تنمية شخصياتهم، وتغيير أنماط سلوكهم، وزيادة طاقتهم في الإنتاج بالإضافة إلى تلبية احتياجات

المجتمع في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لإتاحة الفرص للحصول على أعلى درجات التعليم[1].

كما تركز الأهداف الاجتماعية على النقاط التالية[2]:

- توفير فرص متكافئة للتعليم.
- توفير التعليم المناسب لكل فرد حسب قدراته وإمكانياته.
- الحفاظ على ماله قيمة من تراث المجتمع وتقاليده.

- **الأهداف السياسية**

تتوقف الأهداف السياسية لتخطيط الخدمات التعليمية على الاتجاهات السياسية للمجتمع من خلال تدريب المتعلمين على كيفية المحافظة على القوانين الداخلية للمؤسسة التربوية من أجل ترسيخ روح المبادرة في تطبيق كل ما هو إلزامي في ضبط سلوكاته بما يتوافق والمصلحة العامة. كما يهدف تخطيط الخدمات التعليمية في الجانب السياسي إلى: [3]

- المحافظة على الكيان السياسي والاجتماعي للدولة
- تنمية الروح الوطنية والقومية بين أفراد المجتمع
- زيادة التفاهم والتعاون بين جميع الأفراد على المستوى العالمي

1- عبد المنعم فهمي سعد: التخطيط للتربية الاجتماعية، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط1، 2007، ص58.

2- سعيد جاسم الأسدي، عبد الستار جبر الرميض: الأبنية المدرسية جودة شاملة ورؤية مستقبلية، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014، ص32.

3- خلف محمد البحيري: أسس تخطيط التعليم، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2014، ص 28.

- **الأهداف الاقتصادية:**

ترتكز الأهداف الاقتصادية على مستوى الخدمة التعليمية في مجموعة إجراءات تنصب جميعها في المحافظة على الأبنية المدرسية والتي تتم وفق مايلي[1]

- زيادة الكفاية الانتاجية للفرد وزيادة قدرته على التحرك الوظيفي بسهولة من مهنة إلى أخرى تبعا للظروف
- الحفاظ على المباني المدرسية بحالة جيدة وتطويرها بما يلزم من إضافات ضرورية لتحقيق البيئة السليمة للعملية التعليمية
- تطوير المدارس معرفة العجز القائم بالمدارس المتمثل في اكتظاظ المدارس بالطلبة
- معرفة الحاجة إلى بناء مدارس جديدة خلال السنوات القادمة نتيجة تزايد الطلبة.
- وضع خطة تعلق بالميزانية المالية التي تلزم من أجل تنفيذ مشاريع الأبنية المدرسية

كما تمكن بعض الأهداف الاقتصادية التالية من[2]:

زيادة قدرة الفرد على التحرك الوظيفي تبعا لظروف الانتاج أو التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد، بالإضافة إلى سعيها في مواجهة مشكلات البطالة بين المتعلمين وغير المتعلمين بدافع الاستغلال الكامل لجميع القوى العاملة الموجودة، مع محاولة تنشيط البحث العلمي والتكنولوجي بدافع المساهمة في اسراع عملية التطوير الاقتصادي والصناعي.

1- أيوب دخل الله: التربية ومشكلات المجتمع في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص ص48-49.

2- خالد سليمان أحمد المومني، محمد علي القضاة: معالم في الفكر الإداري، دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، 2009، ص199.

- **الأهداف الثقافية:**

قبل تبيان أهم الأهداف الثقافية المساعدة على تخطيط الخدمات التعليمية نشير إلى تبيان مفهوم الثقافة حيث من أكثر التعاريف شيوعا للثقافة تعريف إدوارد بورنيت تايلور مؤلف كتاب الثقافة البدائية 1871م حيث يعرفها على أنها "الكل المركب من المعرفة، الإيمان، الفن، الأخلاق، القانون، الأزياء، وأية عادات وتقاليد أخرى تحضر في حياة الإنسان بصفته عضوا في المجتمع"[1].

وعليه يكمن الجانب الثقافي للتعليم في اعتباره أهم وسيلة لحفظ ونقل الثقافات من جيل إلى جيل، من خلال مؤسساته التعليمية، فبالإضافة إلى ما سبق فهو يساهم بشكل فعال في تحسينها وتطويرها وعليه للتعليم في الجانب الثقافي وظيفتين " وظيفة المحافظة هدفها صيانة ثقافة الجنس البشري واتصالها ونشرها، ووظيفة تطويرية أو خالقة هدفها تغيير ثقافة الإنسان وتطويرها وتنميتها"[2] فبالنسبة للوظيفة الأولى فتعتمد على ترسيخ كل ما هو أخلاقي وتراثي خاص بالأجيال السابقة، أما الوظيفة الثانية فالهدف الأسمى لها هو تطوير هذه الثقافة بما يتناسب مع ضروريات العصر وتقدمه خاصة في المجال المادي.

2-بيانات ضرورية لتخطيط الخدمات التعليمية

يستوجب على أي مخطط للمجال التعليمي أن تتوفر لديه مجموعة بيانات وإحصائيات تمكنه من تفعيل عملية التخطيط ويمكن حصر هذه البيانات فيما يلي:

1- علي ناصر كنانة: الثقافة وتجلياتها-السطح والأعماق-، مؤسسة الرحاب الحديثة، بيروت، لبنان، ط1، 2017، ص8.

2- إبراهيم بن عبد العزيز الدعيلج: مرجع سبق ذكره، ص45.

2-1 السكان: يركز المخطط في هذا العنصر حول البحث عن كل مايتعلق بالسكان من حيث العدد والسن والجنس، مع مراعاة معدل المواليد والوفيات والهجرة والخصوبة بالإضافة إلى الحالة التعليمية للأفراد[1].

2-2 القوى العاملة: تشير إلى مستوى المهارات والخبرات والأساليب المتطورة اللازمة لشغل الوظائف والمهن في القطاعات الاقتصادية، وذلك وفق المواصفات التي يتطلبها سوق العمل والتغيرات التي تحدث في ممارسة الوظائف والمهن[2]

2-3 إحصائيات تعليمية: تشمل هذه الإحصائيات كل مايتعلق بالجانب التعليمي سواء البشري أو المادي نذكر منه مايلي:[3]

أ- توزيع التلاميذ وفق الجنس والمستوى التعليمي، والاقليم سواء كان حضريا أو ريفيا، مع الأخذ بالاعتبار تكلفة التلميذ حسب المرحلة التعليمية.

ب- البناء المدرسي من حيث نمطه وتاريخه والإقليم الذي ينتمي إلية، ومستوى التعليم وتبعية المبنى إن كان حكوميا أو خاصا.

ت- كفاءة وكفاية الفصول والقاعات والهدف الأساسي لإنشائها.

ث- خطة الدراسة وما تشمله من ساعات مخصصة لكل مرحلة تعليمية.

1- محمد حسنين العجمي، إدارة وتخطيط المدرسة الابتدائية، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص 370.

2- أحمد علي الحاج محمد: أصول التربية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دط، 2003، ص 288.

3- محمد حسنين العجمي: الإدارة والتخطيط التربوي (النظرية والتطبيق)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط3، 2013، ص ص 371- 372.

ج-هيئة التدريس من ناحية السن والنوع والتخصص والمرحلة ونوعية التعليم والمؤهلات والخبرة وساعات التدريس.

ح-معدلات الرسوب والتسرب والتدفق والتخرج والاستيعاب.

3-تأثير تخطيط الخدمات التعليمية على التعليم

يرتبط التعليم ارتباطا وثيقا بعملية التخطيط الجيد والمحكم لخدماته، الذي يتم وفق أطر وسياسات التنمية الشاملة لأي دولة، كما يصبوا لتحقيق أهداف مجملها تنصب لفائدة التعليم والمتعلمين أبرزها تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين أبناء الوطن، حيث يبينه الشيباني بقوله "أن يكون لكل فرد في المجتمع فرصة تعليمية متكافئة مع ما لغيره في بداية الانطلاق ثم في التقدم والنجاح والارتقاء بنفسه من خلال الخدمات التعليمية المتاحة"[1] فتوفير الخدمات التعليمية بشكل مشترك بين كل أبناء الشعب دون وجود استثناءات، من غايات التخطيط للتعليم وخدماته، بالإضافة إلى توزيعها بما يتوافق وحاجة المجتمع لها باختلاف المكان والبيئة، دون إغفال سن المتعلم الذي يمكنه من الالتحاق بالمدرسة الذي يختلف باختلاف البلد الذي يعيش فيه[2] حيث يرتبط نجاح أي خطة تعليمية بالمؤشرات السابقة، كما يعتبر الاهتمام بالتعليم ذو الكفاءة النوعية مع التدريب العملي من دعائم التنمية الاقتصادية من خلال تزويدها بقوى عاملة ذات كفاءة مهنية.

1- عبد الله الرشدان: علم اجتماع التربية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004، ص 320.

2- محمد حسنين سعيد المبعوث: التخطيط التربوي بين النظرية والممارسة (نحو تربية اسلامية عربية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2013، ص137.

وباعتبار أن التخطيط قائم على أهداف بعيدة المدى تصل إلى عشر سنوات توزع على خطتين مدى كل منهما خمس سنوات، مما يحقق استمرارية وثباتا في مجال السياسة التعليمية، بالإضافة إلى تأثيره على الإدارة التعليمية وتطويرها لمتابعة الخطط التعليمية بشكل منظم للوفاء بمطالب وحاجات التعليم، كما يمكن تحديد تأثير آخر للتخطيط التعليمي على التعليم يتمثل في ترشيد الانفاق على التعليم وحسن استخدام مصادره، الذي يعمل على زيادة كفاءة النظام التعليمي وزيادة إنتاجيته[1] حيث يعرف علماء المالية والاقتصاد المالي النفقة العمومية على انها "استخدام مبلغ مالي من قبل شخص عمومي تحقيقا للمنفعة العامة"[2] حيث تتحقق هذه المنفعة العامة من خلال المتعلم بواسطة تعليم كفء يلبي حاجته التعليمية هذا ما يؤيده كل من مالتس malthus وسنيور senior ، و ميل mill، وآخرون على أن "التعليم ينمي في أفراد المجتمع التفكير العلمي، ويجعلهم قادرين على التعرف على الثقافات المختلفة، وعلى كشف الفساد وحل المشكلات، ويترتب على ذلك التخفيف من حدة الاستياء والتوتر السياسي، واستقرار النظام العام للمجتمع، كما أن زيادة الوعي بتنظيم الأسرة وارتفاع مستوى المعيشة يرتبط طرديا بارتفاع مستوى التعليم"[3]

1- محمد صبري حافظ، السيد محمود البحيري: مرجع سبق ذكره ، ص 42.

2- عز الدين بوشوك: الإنفاق العمومي وتكلفة التمدرس في المؤسسات التعليمية الجزائرية، معهد العلوم الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص29.

3- فاروق عبده فليه: اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2007، ص 158.

ثانيا: احتياجات السكان من الخدمات التعليمية شروطها أدوارها ومعايير تخطيطها

يعتبر البناء المدرسي الأرضية الممهدة للقيام بالعمل التربوي التعليمي، فهو الوعاء الذي يحوي العملية التعليمية، لما له أهمية في كونه "يمثل الوسط البيئي السائد في دينامية العملية التربوية"[1]

على اعتبار أن المبنى المجهز بكل الوسائل والأجهزة المواكبة لضروريات العمليات التعليمية والمسايرة لخصوصيات المتعلمين يعبر عن النجاح الحقيقي للتعليم.

1- شروط ومعايير تخطيط الخدمات التعليمية وفق الاحتياجات السكانية

باعتبار أن المدرسة مؤسسة اجتماعية يسعى المجتمع من وراءها إلى إنتاج فرد صالح يساهم في ترقية مجتمعه وبلاده فعليه هناك جملة من الشروط الواجب توفرها في هذه المؤسسة نذكر منها:

على المستوى الاجتماعي[2]

- أن تحقق أهداف المناهج الدراسية وتتوفر مرافقها على المواصفات التربوية الضرورية.
- مركزا صالحا لخدمة البيئة الاجتماعية.

1- أحمد محمود الزنفلي: الأبنية المدرسية وكفاءة النظام التعليمي، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، دسوق، مصر، ط1، 2009، ص16.

2- فاروق شوقي البوهي: مرجع سبق ذكره، ص ص 284-285.

- تساعد على مكوث الطلاب فيها أطول مدة من النهار وذلك مراعاة لما يلي

على المستوى التربوي[1]

- أن يكون البناء المدرسي متناسبا مع أبعاد الطفل.
- أن يحقق البناء المدرسي مبدأ التنوع فيختلف شكله باختلاف مراحل التعلم وأنواعه
- أن يكون متمما للبيت فيلاقي فيه التلميذ محيطا يتلاءم مع جو بيته.
- أن تسهم بهندستها في تنمية ذوق التلميذ وإعداده السليم.

على مستوى التخطيط

1-1 التوزيع الجغرافي للمدارس على الأحياء: تكمن فائدة توزيع الخدمات على الأحياء في المدن وذلك في معرفة خصائص وكفاءة وأنماط هذا التوزيع، لتحديد أين يجب أن توجد هذه الخدمات، كما توفر المعلومات الضرورية للمخططين لتقرير الاحتياجات المستقبلية من الخدمات التعليمية[2]

2-1 توجيه البناء المدرسي: يتخذ أي بناء مدرسي وجهة محددة تبعا لموقع كل بلد جغرافيا، الذي بدوره يفرض على التعليم نمطا معينا، فمثلا تختلف المباني المدرسية في البلدان الممطرة عن البلدان قليلة المطر، كما يختلف تصميم المبنى المدرسي في المناطق الحارة عن المناطق الباردة- فالدنمارك، وفنلندا، والنرويج، والسويد- من البلدان الباردة مما يفرض على المتعلمين سنا إجباريا للالتحاق بالمدارس متأخرا سنة أو سنتين عن باقي البلدان الأخرى، بعكس المناطق

1- سعيد جاسم الأسدي، عبد الستار جبر الرميض، مرجع سبق ذكره، ص 41.

2- سهير خليل محمد أبو شنب: مرجع سبق ذكره، ص 111.

المعتدلة كفرنسا واليونان وإيطاليا وإسبانيا التي تسمح للأطفال بالالتحاق بالمدرسة في سن مبكر قد يصل لثلاث سنوات[1].

3-1 موقع البناء: يرتبط بالشروط التالية[2]

- يطل على مناظر طبيعية جميلة.
- يكون الموقع بعيدا عن المعامل والمصانع المضرة بالصحة والطرق المعرضة لأخطار السير.
- تسمح بالتوسع المستقبلي.
- الوصول إليها يكون سهلا، وتكون قريبة من خدمات الماء والمجاري.

2-1 أبعاد وأدوار الوظائف التربوية والاجتماعية والثقافية للخدمة التعليمية

تتميز المدرسة ببنائها وتجهيزاتها والقائمين عليها بمجموعة من الوظائف، وبذلك تتميز عن بقية المؤسسات والهياكل الإدارية الأخرى باعتبارها "مصدرا للإصلاح الاجتماعي، بما تنشره بين الناس من مهارات، وما تسديه للبيئة من خدمات، ومصدرا للنمو الاقتصادي، بما تعده من قوى بشرية عاملة"[3] فبهذا تتعد أدوار ووظائف المبنى المدرسي داخل المجتمع.

1- محمد حسن سعيد المبعوث، مرجع سبق ذكره، ص ص 136-137.

2- سعيد جاسم الأسدي، عبد الستار جبر الرميض، مرجع سبق ذكره ، ص40.

3- رائدة خليل سالم: المدرسة والمجتمع، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016، ص7.

1-2-1 الدور التربوي

يكمن الدور التربوي للخدمة التعليمية أو البناء المدرسي في كونه يقدم مجموعة من العمليات التربوية التي تهدف إلى التنمية السلوكية لشخصية الإنسان، ما يدل على أن التربية وصلة فكرية تحدد غايات العمل ومساراته وكيفياته ووسائله، بالإضافة إلى أنسنة التربية المنبثقة من داخل الشخصية نفسها بمساعدة عوامل أخرى خارجية[1]

لتتعدى وظيفة البناء المدرسي من كونه بناء جامدا صمم للقيام بالعملية التعليمية ليصبح في ظل المدرسة الحديثة "مجموعة فضاءات يؤدي كل منها دوره في تكامل وتنسيق مع الفضاءات الأخرى من أجل تعزيز النمو العقلي والانفعالي والجسدي للطالب وتحقيق توازنه النفسي وتعزيز مختلف جوانب شخصيته"[2] حيث يقدم نمط البناء المدرسي الحديث في ظل تطور النظريات الهندسية الحديثة هيكلا صمم بشكل يتكيف مع حاجة المتعلمين، باستغلال الفضاءات الداخلية والخارجية بصورة تسهم في تنمية الذوق والحس لدى المتعلم.

لنستخلص أن أي بناء لا يراعي المعايير العالمية التي تساعد على جذب المتعلمين للوسط المدرسي فهو يسبب مشاكل نفسية تؤدي غالبا إلى النفور من المدرسية من خلال مظاهر التسرب المدرسي وغيرها من المشاكل التعليمية التي تعود أسبابها إلى البناءات التقليدية.

1- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: التخطيط لاستثمار المبنى المدرسي لتنمية المجتمع المحلي في ضوء التوجهات العالمية المعاصرة، مصر، 2011-2012، ص20.

2- محمد السيد حسونة: مرجع سبق ذكره، ص21.

1-2-2 الدور الاجتماعي

خضعت المدرسة كغيرها من المؤسسات الاجتماعية إلى تطورات فرضها المجتمع المعاصر، مما دعى إلى تطوير البناء المدرسي حتى يكون قادرا على إشباع حاجات معينة يراها المجتمع ضرورية ويرى المدرسة كفيلة بتحقيقها، "ففيما مضى تولي المدرسة اهتماما كبيرا بالجانب التحصيلي للطالب بتلقينه مختلف المعلومات والمعارف إلا أن المجتمع فرض على المدرسة نظرة أخرى أو توجها آخر تمثل في تحويلها من مؤسسة تعليمية إلى مؤسسة ذات وظيفة اجتماعية تساير تطورات الحياة الاجتماعية"[1] حيث تعتبر المدرسة مجتمعا صغيرا يعيش فيه المتعلم ويدرب على العمل الجماعي، وعلى تحمل المسؤولية ويعملون بروح تعاونية لرفع المستوى الاجتماعي للبيئة التي يعيشون فيها ليصبح ارتباط المجتمع بالمدرسة ارتباطا وثيقا وضرورة حتمية لعدة أسباب منها:

- المدرسة أداة المجتمع في تنشئة الطلاب بما يوائم قيمهم واحتياجاتهم، وإعداد المتعلم لمواجهة احتياجاته[2] فدور المدرسة في هذا الجانب يكمن في تقديم تعلمات تتوافق واحتياجات وضروريات المجتمع.
- المدرسة حقل خصب بأنشطته التعليمية المتنوعة التي يمارس الأفراد من خلالها الكثير من الممارسات ويكتسب المزيد من الخبرات التي تشبع احتياجاته، وهي أيضا

1- عبد الخالق محمد عفيفي: الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ط1، 2002، ص73.

2- سمير حسن منصور، سلوى عبد الله عبد الجواد: أساسيات الخدمة الاجتماعية في المجال التعليمي، مطبعة البحيرة، دمنهور، مصر، دط، دن، ص23

مؤسسة اجتماعية تتخذ من التعليم وسيلة لتحقيق غرضين أساسيين هما: الإعداد العملي والفني للحياة الانتاجية بالإضافة إلى إعداد الأفراد للتفاعل السليم مع المجتمع على أسس قوية من العلاقات الطيبة التي تم تدريبهم عليها.[1] فالتفاعل هو أساس العمل الاجتماعي وطريقه المباشر لاكتساب الخبرات والمهارات التي تشبع احتياجاته و تضمن له بيئة مدرسية ذات طابع اجتماعي.

1-2-3 الدور الثقافي

تعتبر المدرسة ضرورة أوجدها المجتمع لمتابعة واستكمال وظائف الأسرة في تربية وتعليم الطفل، التي تكمن في تبسيط وانتقاء التراث الثقافي بما يساهم في التأثر الإيجابي به ومحاولة تقديمه في نظام متدرج[2] يتفق وقدرات ومستوى الأطفال العقلي والعمري.

بالإضافة إلى أدوار تكميلية تكمن في مايلي[3]:

- انتقال الثقافة: تعمل المدرسة على المحافظة على الثقافة فهي تكشف عن قدرة الإنسان على التعلم وتنظيم التعلم في صورة رمزية وتوصيل هذا التعلم كمعرفة إلى أعضاء الجنس البشري ويتأتى ذلك بتزويد المتعلمين بالقيم والمعايير والعادات المتوازنة جيلا بعد جيل وتجسيدها في شكل ملتقيات احتفالية لترسيخ الموروث الثقافي وتدعيمه.

1- محمد سلامة غباري: مداخل الخدمة الاجتماعية المدرسية وأهدافها التنموية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، ط1، 2009، ص ص72-73.

2- محمود عبد الحي محمد علي: الاهتمام بالطفولة وأثره في منع الانحراف وتحقيق التنمية- دراسة مقارنة-، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ط1، 2018، ص218.

3- سمير حسن منصور، سلوى عبد الله عبد الجواد: مرجع سبق ذكره، ص ص 45-47.

- المحافظة على تقاليد الثقافة الفرعية: يتم ذلك من خلال محاولة نقل جماعات عرقية أو دينية لمعايير وقيم ومعلومات خاصة تدرس ضمن ما يعرف بمدارس الثقافة الخاصة– مثل المدارس الدينية والمدارس الخاصة– لكي يتيسر تنفيذ أهدافها.
- التنشيط الثقافي: يكون ذلك بتقسيم الثقافة إلى علوم دراسية مختلفة ثم توزع كل مادة على المقرر سنويا وفق ترتيب متسلسل ليسهل استيعابه.
- التطهير الثقافي: يرتكز هذا المبدأ على تقديم ما هو جديد بشكل مدروس ليقدم للمتعلمين مما يعين على تطوير المجتمع ورقيه، لتساعد بذلك المدرسة وبنائها من تمكين الفرد المناسب المكان المناسب.

1-2-4 الدور الاقتصادي

تقاس الأبنية المدرسية والخدمة التعليمية على المستوى الاقتصادي بما يمكن تحقيقه من أغراض تعليمية، حيث ينظر للتعليم اقتصاديا على أنه "تنمية الموارد البشرية، ونوع من الاستثمارات طويلة الأجل تتطلب استقرارا واستمرارية عبر الزمن"[1] فمن خلال الخدمة التعليمية يعد المتعلم ويدرب طوال المسار الدراسي على مهارات تمكنه من المساهمة في التنمية الشاملة. لتكمن أهمية الأبنية المدرسية وتجهيزاتها في العملية التعليمية من خلال ماتوفره بناءاتها المصممة وفقا للمقاييس والشروط العالمية في إتاحة الفرصة للمنهاج الدراسي لتحقيق غايته على أكمل وجه.

1- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: مرجع سبق ذكره، ص23.

فإلى جانب اعتبار المبنى المدرسي مصدرا من مصادر الاستثمار في العملية التعليمية، قد يعتبر أحيانا من مصادر الهدر وهذا في حالة إدارته وتشغيله بصورة خاطئة تساهم في تدني البناء وزيادة الانفاق على صيانته مستقبلا .

3-1 معايير تخطيط الخدمات التعليمية وفق الاحتياجات السكانية

يتخذ أي تصميم للمبنى المدرسي شكلا هندسيا ومعماريا يتم وفق أسس ومعايير تخطيطية اتفق عليها مجمل المخططين ترتبط في كثير من الأحيان بالتركيبة السكانية والبيئة الخاصة بهذه الفئة، لضمان سلامة البناء وكفاءته التي تصنف إلى معايير عامة، تصميمية و تخطيطية نذكر:

1-3-1المعايير التخطيطية للمدارس: قام المخططون بتحديد جملة من المعايير التي تتفق مع مستوى وعمر كل طفل لكن تخضع في الوقت نفسه لاعتبارات تختلف ضمنيا بحسب نوع البناء، وتوجد معايير مشتركة بين جميع الأطوار والمستويات العلمية منها المعايير المشتركة بين جميع الخدمات التعليمية –ابتدائي، متوسط، ثانوي–، والمعايير التي ينفرد بها كل مستوى على حدى كما سيتم توضيحه فيما يلي:

أ- المعايير العامة والمشتركة بين جميع البناءات المدرسية: تضم مجموعة من المعايير نذكر منها:

- معيار الأمان: وهو أهم معيار يجب اعتماده في توزيع الخدمات التعليمية حفاظا على سلامة وأمن المتعلمين في جميع الأطوار والمستويات التعليمية حيث يراعى في ذلك مايلي:

- أن يتجنب في اختيار مواقع المدارس طرق المرور السريعة والرئيسية حفاظا على سلامة الطفل، وإن وجدت هذه العوائق يجب بناء جسور عبور آمنة أو أنفاقا لحماية أرواح الطلبة من خطر المرور، مع تصميم الأبنية بطريقة تكون قادرة على مواجهة الكوارث الطبيعية التي تتعرض لها بعض المناطق كالأعاصير والزلازل والأمطار الغزيرة [1] هنا يجب الأخذ بالاعتبار هذا المؤشر استعدادا لأي كارثة قد يتعرض لها أي بناء مدرسي حفاظا على أرواح المتعلمين.
- التحكم في مصادر الضجيج، حيث أثبتت الدراسات تأثير هذه الأخيرة على أداء الطلاب والمعلمين وصحتهم بالإضافة إلى تحصيلهم الدراسي "وهنا تكمن أهمية اختيار الموقع وتوجيه الصفوف ومساحة النوافذ ونوع الفراغات المجاورة وعزلها عن المصادر الداخلية والخارجية لمصادر الضجيج أثناء عملية التصميم والتنفيذ"[2] هذا ما يؤكد على شرط من شروط بناء الخدمات التعليمية وهو الاختيار الأنسب للموقع تفاديا لأي صعوبات وعوائق حالية أو مستقبلية.

1- خلف حسين علي الدليمي: تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية، مرجع سبق ذكره، ص99.

2- سعيد جاسم الأسدي، عبد الستار جبر الرميض: مرجع سبق ذكره، ص50.

- معيار معدل التأطير: يرتبط هذا المعيار بعدد الطلاب لكل معلم الذي يقدر في "الجزائر ب 25 طالب/ معلم وهو يعتبر جيدا بالمعيار الدولي 25-30 طالب/ معلم"[1] فتحقيق هذا المعدل واقعيا يضمن للمعلم التدريس بأريحية لقلة عدد الطلبة الذي يخفف من الفوضى ويساعد على استيعاب الدروس بشكل أفضل لتحقيق نتائج أحسن، أما اكتظاظ الفصول الدراسية فتحصيلها الدراسي يكون إلى حد ما سيئا مما يؤثر على مستوى التعليم بشكل أكبر.
- معيار مستوى التعليم: ويعد أهم معيار تقوم عليه البناءات المدرسية والعمليات التعلمية فهو الأساس في تكوين جيل واع مشبع بالقيم والكفاءات للمساهمة في بناء وطنه والمحافظة على سلامته وأمنه، ويمكن الحكم على أي بلد من خلال سياسته التعليمية، فأي بلد يريد أن يرفع أو ينقص من مستوى تعليم أبنائه فعليه اتباع مايلي[2]:
  - إصلاح المناهج بما ينسجم ومتطلبات المرحلة الراهنة من مرونة وتقبل كل جديد
  - استخدام تقنيات الحاسوب والمعدات والوسائل الحديثة في كل مراحل التعليم.
  - رفع كفاء المعلم من خلال الدورات التكوينية.
  - الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، أخذ كل ما هو إيجابي ويتوافق مع ثقافة المجتمع

1- فؤاد بن غضبان: جغرافية الخدمات، مرجع سبق ذكره، ص 187.

2- سهير خليل محمد أبو شنب: مرجع سبق ذكره، ص123.

ب- معايير تخطيط المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية

- معايير تخطيط المدارس الابتدائية: تتفق معظم دول العالم على نظام واحد في التعليم الابتدائي ينطلق من الصف الأول إلى الصف السادس ويضم الفئة العمرية من 6 إلى 12 سنة، أما بالنسبة للجزائر فنظام التعليم الابتدائي يبدأ من الصف الأول إلى الصف الخامس أي أن دخول الطفل بصفة رسمية للمدرسة الابتدائية يبدأ من سن السادسة، وعليه لقيام المبنى الابتدائي يشترط مجموعة من المعايير هي:

- أهم معيار يحكم به على مستوى الخدمة التعليمية هو معيار المسافة بين مسكن الطالب والمدرسة، الذي حدد مابين 400 إلى 800 م[1] لسهولة الوصول إلى المدرسة دون مشقة وإرهاق
- معيار حصة الطالب من المساحة المبنية الذي شهد تطورا بتطور التعليم وازدياد المختبرات وقاعات التدريس والتصميم والتدريب وقاعات المطالعة، ليأخذ الطفل مساحة مابين 2-4 م[2] لترتفع إلى 4-6 م[2 2]
- مراعاة الوسط السكاني لموقع المدرسة بحيث يكون موقعها في وسط حي سكني وليس تجاري أو صناعي[3]

1- هبة محمد حمودة شقير: توزيع وتخطيط الخدمات الّتعليمية في محافظة سلفيت باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، رسالة ماجستير -غير منشورة-، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2009، ص69.

2- فؤاد بن غضبان: جغرافية الخدمات، مرجع سبق ذكره، ص184.

3- فؤاد بن غضبان: الخدمات الحضرية برؤية جغرافية معاصرة، مرجع سبق ذكره، ص131.

- أن لا تبنى المدرسة على شارع رئيسي تجنبا لأخطار الحوادث التي قد يتعرض لها أثناء ذهابه إلى المدرسة، ، كما أن المساحة المطلوبة للمدرسة الابتدائية تتراوح بين 4840م^2 لمجاورة سكنية تعدادها 2000 نسمة و13870م^2 لمجاورة تعدادها 8000 نسمة [1].

- معايير تخطيط المدارس المتوسطة: تختلف مسميات هذه المرحلة من بلد لآخر، وتنطلق الدراسة من الصف الأول متوسط إلى الرابع متوسط كما هو الحال في الجزائر، وعليه هناك مجموعة من المعايير التي يتفق عليها عالميا لإنشاء المدارس المتوسطة نذكر منها:

- يقدر نصيب الطالب من المساحة المبنية مع ازدياد احتياجات المتعلمين للمختبرات وقاعات التدريس والمطالعة والتدريب ما بين 4-6 م^2 ليرتفع إلى 6-8 م^2، كما يتم الاعتماد في إقامة مدرسة إعدادية أو متوسطة لكل 25 ألف نسمة من السكان ولأكثر من وحدة جوار [2]

- معيار المسافة بين مسكن الطالب والمدرسة يقدر بـ 1000 إلى 1500م [3] ويفضل أن تكون مجاورة للملاعب والحدائق العامة للاستفادة منها.

1- فريال واصف محمد الحاج محمد: تقييم وتخطيط الخدمات التعليمية في مدينة طوباس، رسالة ماجستير-غير منشورة- كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2010، ص ص 65-68.

2- خلف حسين علي الدليمي: تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية، مرجع سبق ذكره، ص ص 93- 94.

3- هبة محمد حمودة: مرجع سبق ذكره، ص72.

- معايير تخطيط المدارس الثانوية: تحظى هذه المرحلة باهتمام كبير نظرا للفئة التي تدرس وتتخرج بشهادة تؤهلها للدخول إلى الجامعة بمختلف تخصصاتها، لتضم هذه المرحلة في الجزائر مرحلة التعليم من أولى إلى غاية ثالثة ثانوي يستمر مسار التعليم فيها ثلاث سنوات تخضع فيه إلى عدة شروط ومعايير لإنشاء بناءها نذكر:

  - معيار المسافة بين مسكن الطالب والمدرسة يقدر بـ 15000 إلى 2000 م [1]
  - المساحة المخصصة للبناء المدرسي في المرحلة الثانوية تكون ضعف المساحة المحددة للبناء المدرسي في المرحلة الابتدائية[2]
  - يراعى في موقع المدارس الثانوية قربها من خطوط المواصلات التي تدور حول قلب المدينة، حيث تخدم قطاعا أكبر وقد تكون بعيدة عن مساكن الطلبة[3]
  - مدرسة ثانوية لكل تجمع سكاني يتراوح عددهم بين 18000 و70000 نسمة[4]

ج- معايير تخطيط الخدمات التعليمية العالمية والعربية

يختلف تحديد معايير تخطيط الخدمات التعليمية لأي دولة وفق احتياجاتها السكانية وبيئتها، فنجد بعض الاختلافات في تصميم وتخطيط المباني المدرسية من دولة إلى أخرى وهناك بعض التشابه الذي يمكن التعرف عليه من خلال عرض جدول يبين أهم المعايير المعتمدة في بعض

1- هبة محمد حمودة، مرجع سابق، ص72.

2- طاهر جمعة طاهر يوسف: التحليل المكاني للخدمات التعليمية في مدينة نابلس باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية GIS، رسالة ماجستير -غير منشورة-، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية،2007، ص56.

3- بسام عبد العزيز أحمد سرحان: المعايير التخطيطية في تطوير المدارس(حالة دراسية لمدينة رام الله)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، 2002، ص78.

4- فؤاد بن غضبان: جغرافية الخدمات، مرجع سبق ذكره، ص187.

الدول الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال كأعظم دولة في العالم، ونماذج من بعض الدول العربية.

3-2-1 المعايير العالمية والعربية: نستطيع معرفة معايير تخطيط المباني المدرسية لدول العالم الغربي والعربي من خلال البيانات المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم(01) يوضح المعايير التخطيطية المتبعة في بعض الدول العربية والغربية -المدرسة الثانوية نموذجا-

المعيار	عالميا	الولايات المتحدة	مصر	لبنان	فلسطين
عدد الطلبة	2700-1000	2000-1200	1260-720	1220-320	540-180
مساحة الموقع ألف م^2	220-141	442-88	25.2-11.9	10-7	5.4-1.8
المساحة المبنية ألف م^2	27	100-42	11.2-4.4	4.01-1.35	2.3-0.8
نصيب الطالب من مساحة الموقع م^2	30-25	221-73	30.9-13.2	21.9-8.9	10
نصيب الطالب من المساحة المبنية م^2	27-10	50-35	13.2-4	4.1-3.6	1.57
عدد الصفوف	77-28	75-50	40-24	24-8	18-6
عدد الطلبة في الفصل	35-30	25	36-30	46-40	30
المسافة بين السكن والمدرسة	1600-1200	1600-1200	1600-1200	1600-1200	1600-1200
الموقع بالنسبة للشارع	رئيسي	رئيسي	رئيسي	رئيسي	رئيسي

المصدر: بسام عبد العزيز أحمد سرحان: المعايير التخطيطية في تطوير المدارس(حالة دراسية لمدينة رام الله) ص87.

نلاحظ من خلال الجدول أنه هناك معيارين تم الاتفاق عليهما وتطبيقهما من قبل الدول العربية والولايات المتحدة والمتوافقة مع المعايير العالمية لإنشاء وتخطيط أي مدرسة ثانوية

وهما: معيار المسافة بين السكن والمدرسة ومعيار موقع الشارع الذي يتحتم إنشاءه على شارع رئيسي عكس البناءات الابتدائية التي تشيد ضمن شارع فرعي تخوفا من تعرض أي طفل لحادث مرور نظرا لصغر سنه الذي لا يمكنه من عبور الشوارع الرئيسية، على عكس الطالب المتمدرس في المدارس الثانوية الذي له القدرة على عبور الشوارع الرئيسية دون تخوف، أما بالنسبة لباقي المعايير نجد التزام الولايات المتحدة إلى حد كبير بأغلبها على عكس الدول العربية التي تخالفها خاصة في تخصيص مساحة بناء أقل بكثير لعدد محدد من الطلبة الذي يترتب عليه فصول قليلة وكثافة عالية في الفصل كما هو الحال في لبنان التي حددت عدد الفصول بـ24 صف لعدد من الطلبة لا يتجاوز 1220 التي بدورها تؤثر على نسبة المتمدرسين داخل الصف الذي يصل في الحد الأقصى 40 متمدرس في كل صف مما قد يؤثر على مستوى التحصيل والاستيعاب الذي يؤثر على مستوى التعليم بشكل عام في البلد.

كما تشير دراسة اليونيسكو 2007 إلى وجود أسباب تؤدي بالطلاب إلى الرسوب المدرسي من أهمها "عدم ملائمة الأبنية المدرسية للمعايير العالمية" [1] لتفقد المدرسة الدور المنوط بها من مصدر جذب إلى مصدر طرد لطلابها بفعل العامل السابق ذكره.

1- محمد السيد حسونة، التخطيط للاستثمار المبنى المدرسي لتنمية المجتمع المحلي في ضوء التوجهات العالمية المعاصرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتعليم، مصر، 2011-2012، ص22.

ثالثا: الصعوبات والمشكلات التي تواجه تخطيط الخدمات التعليمية في العالم العربي

يواجه التخطيط والمخططون في العالم العربي جملة من الصعوبات التي تؤثر على مستوى الخدمات التعليمية في المدن، تشترك أغلبها في الآتي:

1- نقص البيانات والإحصائيات الأساسية اللازمة لتخطيط الخدمات التعليمية: تنطلق أي خطة تعليمية من خلال جملة من البيانات الإحصائية، التي تعتبر أساس قيام التخطيط في أي مجال وسيره بصورة تضمن نجاحه، حيث تتعلق هذه البيانات الإحصائية في المجال التعليمي بـ تعداد السكان وتوزيعهم حسب السن والجنس وتقديرات الزيادة والنمو خلال سنوات الخطة سواء في الريف أو الحضر.

حيث تساهم هذه المعلومات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية بشكل كبير في تبيان واقع البيانات التي تنقص أجهزة التخطيط في بلداننا العربية، التي تكون غالبا مبنية من خلال نسب وإحصائيات قديمة لا تكشف بشكل دقيق واقع المجتمع واحتياجاته مما يعرقل عمل المخططين والخطط الخاصة بتحسين التعليم وخدماته، وعليه يجب "تنمية البنية الأساسية لتقنيات التوثيق والمعلومات بتوفير أجهزة والموارد المالية والبشرية مع إعداد العاملين وتدريبهم في مجال أعمالهم"[1]

2- قلة الخبراء والمدربين على التخطيط: يعود ذلك إلى نقص المعاهد العلمية التي تقوم بالأبحاث الخاصة بتخطيط الخدمات التعليمية، أو تقديم دراسات ومناهج خاصة بذلك[2]

1- محمد حسنين العجمي: الإدارة والتخطيط التربوي (النظرية والتطبيق)، مرجع سبق ذكره، ص373.

2- خالد سليمان أحمد المومني، محمد علي القضاة: مرجع سبق ذكره، ص206.

مما أدى إلى ضعف التخطيط وتراجعه على المستوى التعليمي وذلك لغياب العمل الجماعي في تطويره وفق متغيرات العصر.

على اعتبار أن التخطيط عملية صعبة تحتاج إلى ذهنيات قادرة على الخيال والتحليل وجب تطوير وتكييف مهارات القائمين على عملية التخطيط مع متطلبات العصر من خلال تكوينات وبرامج خاصة تسهم في تطوير امكانياتهم.

3-عدم كفاءة التنظيمات والأجهزة الخاصة بالتخطيط التعليمي: تشير الدراسات الخاصة بتخطيط التعليم في العالم العربي أن التنظيمات القائمة "تعاني سوء تنظيم العمل في هذه الأجهزة، كما لايوجد ترابط بين هذه الأجهزة والأجهزة المسؤولة عن التخطيط على المستوى القومي أو الادارات المسؤولة عن التدريب في الوزارات الأخرى"[1]

فتكاتف الأجهزة وعملها المنسق والمتكامل يمنع وجود أي عقبات أمام نجاح التخطيط ومن أهم العوامل المساعدة على فشل الخطط التعليمية على مستوى التنظيمات وأجهزة التخطيط مايلي[2]:

- المركزية الشديدة في التخطيط
- قلة القدرات التربوية السليمة
- التأخر في صنع القرارات
- وحدة التخطيط في الدائرة لاتمارس نشاطات تخطيطية محددة.
- عدم ملائمة التركيبة الإدارية والتنظيمية.

1- إبراهيم بن عبد العزيز الدعيلج: مرجع سبق ذكره، ص38.

2- خالد سليمان أحمد المومني، محمد علي قضاة: مرجع سبق ذكره، ص206.

4-تغير الظروف والأحوال قبل انتهاء الخطة الموضوعة أو أثناء تنفيذها: باعتبار التخطيط للتعليم يميل بطبيعته التي تفرض عليه "أن يكون تخطيطا طويل المدى، ولما كانت المجتمعات الحديثة تتميز بأنها دائمة وسريعة التغيير فإن الفروض والأسس التي قامت عليها الخطة التعليمية قد تصبح غير ذات موضوع قبل الانتهاء من وضعها أو أثناء تنفيذها"[1]

ويرجع ذلك إلى خصوصية المجتمعات العربية التي تميل إلى التغير اقتصاديا من خلال ارتفاع الأسعار وعدم ثباتها لضعف البنية الاقتصادية، بالإضافة إلى التغيرات السياسية التي تشهدها مجتمعاتنا العربية التي تساهم في عرقلة العملية التخطيطية بشكل كبير.

وعليه تنصب مجمل المشكلات والصعوبات السابقة في البلدان العربية إما في تخطيط أو متابعة وتنفيذ الخطط التعليمية الذي تسبب في تراجع الخدمات التعليمية النتاج عن تراجع عملية التخطيط التي يجب بناءها وفق أسس علمية مما يلزم البلدان العربية إلى إعادة النظر في كل المشاكل المطروحة أمامها وترسيخ الجهود المالية والعملية في إحداث نوع من التغير لتجاوز هذه العوائق التخطيطية المتراكمة عبر الزمن.

1- بيومي محمد ضحاوي، رضا إبراهيم المليجي: مرجع سبق ذكره، ص44.

الفصل الرابع: الخدمات التعليمية والاحتياجات المجتمعية في المدن الجزائرية

أولا: الاحتياجات المجتمعية لتنمية المجتمع المحلي في البيئة الحضرية

1 – ماهية الاحتياجات في المجتمع الحضري

2– تصنيف الاحتياجات المجتمعية

3– العوامل المؤثرة في كيفية تحديد الاحتياجات المجتمعية

4– مقاييس تقدير الاحتياجات المجتمعية

ثانيا: جودة الخدمات التعليمية في الحياة الحضرية بالمدن الجزائرية

1– جودة الخدمات التعليمية في الحياة الحضرية

2– الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للتعليم في الجزائر

3– مهام المدرسة الجزائرية

4– نظام التعليم الجزائري: مقاربة في المقومات والتطور

5– نحو رؤية استراتيجية لتنمية الخدمات التعليمية في الجزائر

6– المخططات التنموية للتعليم في الجزائر

تمهيد:

يعتبر قياس وتقدير الاحتياجات السكانية من المجالات الجديدة التي يجب إمعان البحث والدراسة فيها، حيث يسعى الباحثون في المجال الاجتماعي إلى وضع مقاييس واضحة ومحددة تقيس بدقة حجم الاحتياجات في المجتمع بشكل إحصائي وكمي، يقوم بها الممارس لتحديد الحاجات والموارد قبل تخطيط البرامج لمواجهة هذه الاحتياجات واقعيا وتلبيتها وتحقيق نوع من التوازن بين حجم الحاجة والخدمة المقدمة باختلافها سواء خدمة صحية أو تعليمية أو تثقيفية أو غيرها، وإذا نظرنا إلى الخدمات التعليمية بوصفها الأنشطة المهمة التي تقدمها المؤسسات التعليمية لفائدة سكانها بما توفره للمجتمع من تنمية في جميع المجالات من خلال مخرجاتها من الكوادر الفاعلة في تنشيط التنمية وتسريع عجلة التطور في البلاد والمدن وبالأخص الجزائر

أولا: الاحتياجات المجتمعية لتنمية المجتمع المحلي في البيئة الحضرية

1- ماهية الاحتياجات في المجتمع الحضري

يحاول بعض المفكرين الاجتماعيين إعطاء تعاريف مختلفة للحاجة ركزت أغلبها على فكرة العوز وعدم الاشباع، الذي دفع بهم إلى وضع حلول عملية للكشف عن هذه الاحتياجات عرفت بتقدير الاحتياجات والتي تشير إلى "عملية منظمة لجمع وتحليل المعلومات كمدخلات لتوزيع الموارد مع رؤية واضحة استكشافية للحاجات والخدمات التي تنقص المجتمع وارتباطها بمستويات القبول الهامة والتي يوجد اتفاق عام من المجتمع على إشباعها"[1]

1- ماجدة أحمد عبد الوهاب: تقدير احتياجات سكان المناطق العشوائية كمؤشرات تخطيطية لتنميتها، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، ع21، ج4، 2006، ص1713.

1-1 أهمية تقدير الاحتياجات في المجتمع الحضري

تمثل المهمة الأولى لأي مجتمع يسعى لتحقيق النسبية في إشباع الحاجات المختلفة لسكانه سواء الحاجات الاجتماعية أو التعليمية أو الصحية أو الاقتصادية أو غيرها من الحاجات، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والامكانيات المتاحة، وهنا تكمن أهمية تقدير الاحتياجات باعتبارها تعمل بطريقة مناسبة تصلح للتخطيط، كما تحدد نوعية وجود الخدمات الحالية، بالإضافة إلى أنها تسمح بالدفاع عن فكرة تغيير الاحتياجات، كما تحدد المعوقات والصعوبات التي تقف حجر عثرة في سبيل توصيل الخدمات من خلال التشجيع على جمع المعلومات و توثيق الخدمات الحالية وتحديد طبيعة المشكلات الاجتماعية[1].ويتم ذلك بتحديد الأولويات؛ أي تحديد درجة الأفضلية لبرنامج أو مشروع معين على باقي البرامج والمشروعات لمقابلة وإشباع حاجات أو لمواجهة وحل مشكلات في ضوء الإمكانيات والموارد المتاحة خلال فترة زمنية محددة، ويشترك في القيام بهذه العملية خبراء وفنيون وقادة المجتمع والمواطنين أنفسهم الذي يستلزم تحديد معايير لأولويات اختيار الحاجات وفق تكاليف مادية تتوقف على حجم الحاجة المطلوبة، الذي يتطلب جوانب يجب مراعاتها:[2]

- الحاجات والمشكلات الاجتماعية من حيث درجة الإلحاح وما تمثله من أهمية لدى سكان المجتمع.
- الموارد والإمكانيات المتاحة في المجتمع.

1- محمد عبد العال عبد العزيز: تقدير احتياجات الأسر الفقيرة المهمشة بالمناطق العشوائية(دراسة ميدانية مطبقة على الأسر الفقيرة بالمجتمعات العشوائية بالفيوم)، بحث مقدم من جامعة الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية، 2014، ص ص 7-8.

2- محمود محمد محمود، هاشم مرعي هاشم: مرجع سبق ذكره، ص ص 110- 111.

- التوقيت الزمني لتنفيذ الخطة المقترحة لتحقيق الأهداف المبتغاة.
- الأجهزة والمؤسسات الموجودة بالمجتمع من حيث الفاعلية والكفاءة الفنية.

2-1 أهداف تقدير الاحتياجات في المجتمع الحضري:

هناك أهداف أساسية تشير إلى تقدير الاحتياجات في أي مجتمع حضري أهمها[1]:

- تحديد الاحتياجات المجتمعية الهامة طبقا لمدى تأثيرها على مواطني المجتمع المحلي الحضري، وهذا يرجع إلى الأولوية الملحة في تحديد حاجة المجتمع لشيء محدد.
- اختبار البرامج والأنشطة المجتمعية المتخصصة التي يمكن تنفيذها لمحاولة إشباع تلك الاحتياجات
- جمع المعلومات التي تعبر أساسا ومدخلا لتنمية المجتمع المحلي الحضري
- تحديد الأدوار التي يمكن أن تقوم بها منظمات المجتمع لتوفير الخدمات
- تحديد الموارد التي يمكن استخدامها في إشباع الاحتياجات.

لتجتمع كل هذه الأهداف من أجل تلبية أهم الاحتياجات المجتمعية وذلك بتحديد الأولويات بحسب الحاجة المقدرة لكل مجتمع والموارد المسخرة.

1- محمود محمد محمود، أحمد عبد الفتاح ناجي: التنمية في ظل عالم متغير، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، دط، 2007، ص39.

3-1 خصائص تقدير الاحتياجات في المجتمع الحضري

من أهم الخصائص المميزة للاحتياجات المجتمعية والسكانية للإنسان نذكر منها[1]:

- القابلية للقياس: وتعني قدرة الإنسان على قياس حاجته لأشياء معينة وترتيبها حسب أولوياتها الملحة في سلم تفضيلاته، والمنافع التي تعود عليه منها.
- القابلية للإحلال(التنافس) ترتبط هذه الخاصية بمدى ضرورة احتياجاتنا في سلم اختياراتنا فمنها ما نستطيع التضحية بها وتأجيلها، وذلك وفق نوعية الحاجة المطلوب إشباعها، فمثلا شرب المياه الغازية قد يحل محل شرب المياه العادية.
- القابلية للانقسام: تستمد هذه الخاصية من القابلية للإشباع للحاجات بشكل تدريجي يساعد على تخفيف حدة هذه الحاجة كاستخدام المال في تلبية حاجة معينة كالملبس مثلا يتم تلبيته على مراحل.

2-تصنيف الاحتياجات المجتمعية

حظيت دراسة الحاجات والدوافع البيولوجية والسيكولوجية العديد من علماء النفس وأبرز المهتمين بمجال السلوك الانساني والذي نورده من خلال تصنيف بعض الباحثين في هذا المجال للاحتياجات بشكل مبسط فيمايلي:

1- محمود محمد محمود، هاشم مرعي هاشم: مرجع سبق ذكره، ص ص 118، 119.

2-1 نظرية الحاجات الإنسانية لأبراهام ماسلو

أوضح أبراهام ماسلو Maslow في نظريته المعروفة بالتنظيم "الهيراركي في الحاجات" أن الإنسان يولد ولديه خمسة مستويات من الحاجات مرتبة في شكل هرمي وتعد نظرية أبراهام ماسلو لتدرج الاحتياجات الإنسانية من أشهر النظريات التي حللت الاحتياجات الإنسانية السكانية، فهو أول من وضع تصنيفا للاحتياجات الجسمية عام 1945، الذي حصرها في خمسة فئات متدرجة من الأسفل إلى الأعلى:[1]

- الحاجات الفسيولوجية: تتمثل في الحاجات الأساسية للإنسان التي لها علاقة بتكوينه البيولوجي والفيسيولوجي، كالماء والهواء والأكل...
- الحاجة إلى الأمن والأمان: تتمثل في تهيئة وتوفير البيئة الآمنة للفرد، وتتمثل حسب رأي ماسلو في الحصول على عمل مستقر يوفر الأجر الكافي، وأنواع التأمين المتعددة وغيرها من الحاجات التي يشعر الإنسان أنها تسهم في توفير الأمن له كل من جانبه الخاص.
- الحاجات الاجتماعية: هي الحاجات التي تظهر الحب والتعاطف مع الآخرين، وعد اشباعها يشعر الفرد بعدم القدرة على التكيف مع المجتمع.
- حاجات تقدير الذات: تعبر عن حاجة الفرد في تكوين صورة إيجابية عن نفسه مما يحسسه بقيمته وأهميته بالنسبة للمجتمع الذي يعيش فيه.

1-مدحت محمد أبو النصر: الإدارة بالحوافز- أساليب التحفيز الوظيفي-، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، ط1، 2009، ص ص 119-120.

- الحاجة إلى تحقيق الذات: تأتي هذه الحاجة بعد إشباع الحاجة السابقة، تشير إلى رغبة الفرد في أن يكون مايود أن يكونه ومايمكنه أن يكونه وفقا لطاقاته وإمكانياته الكامنة.

شكل رقم(04): يوضح تدرج الاحتياجات الانسانية كما وضحها أبراهام ماسلو

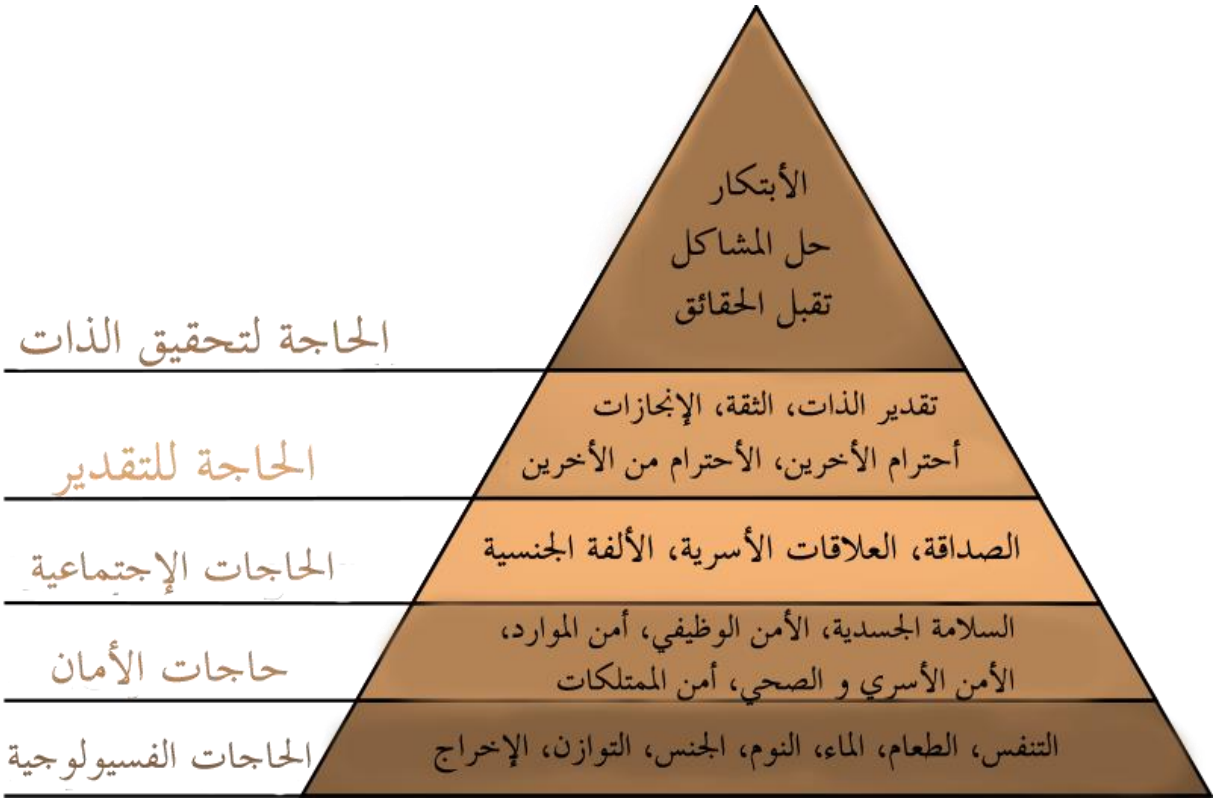

المصدر: https://arz.wikipedia.org

النقد الموجه لنظرية ماسلو Maslow

رغم ماقدمه ماسلو من تفسيرات منطقية لفكرة الحاجات مما جعلها أكثر النظريات قبولا في مجال السلوك إلا أنها تعرضت لبعض الانتقادات نوجزها فيما يلي:

- لم تؤكد نتائج الدراسات بشكل كاف إمكانية تقسيم الحاجات الإنسانية في مجموعات مستقلة تماما عن بعضها، رغم أن بعض الدراسات أيدت الافتراض الخاص بأن الحاجة

التي يتم إشباعها بشكل مناسب تقل أهميتها في دفع السلوك، إلا أن أغلب الدراسات لم تؤكد على صحة هذا الافتراض [1].

- لم تهتم النظرية بتحديد حجم الإشباع اللازم للانتقال إلى الحاجة الأعلى منها مباشرة، كما تفترض أننا ننتقل من إشباع إحدى الحاجات إلى إشباع حاجة أخرى فور إشباع الحاجة الأدنى[2].

2-2 تصنيف عبد العزيز مختار ورياض حمزاوي للحاجات الأساسية من حيث[3]:

- نطاقها إلى حاجات فردية، جماعية، مجتمعية.
- طبيعتها إلى حاجات مشبعة، حاجات غير مشبعة.
- نوع النشاط إلى حاجات نفسية (انفعالية) وجسمية وعقلية.
- مؤسسات المجتمع إلى حاجة تعليمية، حاجة صحية، حاجة اقتصادية، حاجة اجتماعية، حاجة إلى توافر الأمن، حاجة إلى مسكن ملائم ومريح..

2-3 نظرية جلاسر في تصنيف الحاجات: تتضمن نظريته الخاصة بتفسير السلوك الإنساني – نظرية الضبط– التي حدد فيها خمس حاجات اعتبرها الحاجة الفطرية الأساسية والدافعة للسلوك الإنساني وهي كالتالي[4]:

1– حسن محمد إبراهيم حسان، محمد حسنين العجمي، الإدارة التربوية، دار المسيرة، عمان ، الأردن، ط1، 2007، ص388.

2– جلال عبد الحليم، محددات الرضا الوظيفي لدى أساتذة التعليم الثانوي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016، ص64.

3– هناء حافظ بدوي: التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية في مهنة الخدمة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ص78–79.

4– ئاسو صالح سعيد علي، حسين وليد حسين عباس: الإرشاد النفسي –الاتجاه المعاصر لإدارة السلوك الإنساني–، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015، ص125.

- الحاجة للبقاء: تتضمن هذه الحاجة مجموعة متطلبات الجسم كالحصول على الطعام والحماية في بعض الأحيان.
- الحاجة للحب والانتماء: تتضمن هذه إقامة علاقات مع الآخرين من أجل تبادل الحب والتعاون، التي تشبع ضمن الأسرة أو الأصدقاء وغيرهم.
- الحاجة للقوة: التي اعتبرها جلاسر مهمة لاكتساب الاحترام والتقدير من الآخرين، النابعة من الثقة في النفس وتقدير الذات.
- الحاجة للحرية: حيث تكسب هذه الحاجة الناس ممارسة خياراتهم دون تقييد وفقا لإرادتهم الخاصة وللبدائل المتاحة أمامهم.
- الحاجة للمرح: يرى جلاسر أن المرح واللعب مهم في اكتساب المهارات والتعلم.

3-العوامل المؤثرة في كيفية تحديد الاحتياجات المجتمعية

تتعد العوامل المؤثرة في كيفية تحديد الاحتياجات المجتمعية للسكان، فمنها يرجع إلى الإمكانيات والأوضاع المادية والبشرية للمجتمع كالموارد المتاحة والخبرات والمهارات المتوفرة لأفراد المجتمع، والبعض يرجع إلى المعايير السائدة في ذلك المجتمع ومن أهم هذه العوامل كما حددها بعض الباحثين الاجتماعيين مايلي[1]:

1- محمود محمد محمود، هاشم مرعي هاشم: مرجع سبق ذكره، ص121.

3-1 **مستوى المعيشة:** ويختلف باختلاف المكان والزمان

3-2 **الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة:** يرتبط هذا العامل بالتغير الاجتماعي والثقافي الذي يطرأ على المجتمع من خلال التغيرات التي تطرأ عليه كفكرة رفض جعل دور الحضانة متاحة للأمهات في وقت سابق إلا أن الأمر اختلف الآن بخروج المرأة للعمل.

3-3 **مدى توافر الموارد والمهارات الفنية الضرورية:** ويرتبط هذا العامل بالخبراء المختصين بتحديد حاجات المجتمع وكيفية وضع برامج تساعد على اشباع هذه الاحتياجات.

4-مقاييس تقدير الاحتياجات المجتمعية

يعتبر قياس الحاجة من المجالات الجديدة التي مازالت تحتاج مزيدا من البحث والدراسة وذلك لنسبيتها حيث تنعكس مدى كفاءتها في تقدير الحاجة تقديرا دقيقا، وتعرف على أنها "عملية منتظمة لجمع البيانات وتحليلها بوصفها مدخلات لنسق تحديد الحاجات في ضوء الموارد المتاحة من الإنتاج المادي والخدمي، وطبيعة العجز أو النقص استرشادا بالمستويات المعيارية المقبولة وكذلك تعهدات المجتمع بالنسبة للبرامج والأنشطة" [1]ومن الوسائل التي تستخدم في قياس الاحتياجات مايلي:

1- أحمد مصطفى خاطر، محمد عبد الفتاح محمد: الاتجاهات المعاصرة في تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، دط، 2010، ص39

4-1 قياس الحاجات على مستوى المجتمع: الذي يتضمن وسيلتين، أجمع عليهما العلماء[1] وهما: وسيلة المسح الاجتماعي ووسيلة دليل الاحتياجات الاجتماعية يمكن التفصيل في كلا الوسيلتين فيمايلي:

- **المسح الاجتماعي:** يعتبر المسح الاجتماعي بنوعيه الشامل وعن طريق العينة، الطريقة المنظمة لجمع البيانات من أفراد مجتمع معين باستخدام وسائل جمع البيانات كالمقابلة والاستبار وغيرها ويكمن دوره في التعرف على خصائص الظاهرة المدروسة من خلال الكشف عن طبيعة المجتمع المدروس وتحديد احتياجاته[2]
- **دليل الاحتياجات الاجتماعية:** عملية تجميع العوامل المعينة وبطريقة خاصة بحيث يفترض في هذه العوامل أن تكون دليلا على الحاجات في المجتمع، وبعد ذلك تقدر هذه العوامل تقديرا كميا يقيس مدى ظهور وانتشار الحاجات في المجتمع ويعتمد الباحثين في هذا الدليل على الموضوعية والوفرة في المعلومة. الذي يجعل منه أمرا صعبا في مجتمعنا العربي والجزائري بالأخص.

4-2 نمط الخدمة كأساس لقياس الحاجات: يختلف استخدام هذا المقياس وفقا لطبيعة ونوعية الخدمة، التي تنقسم إلى:

- خدمات قائمة بالفعل: ويقدر حجم الحاجة في هذه الخدمة وفقا لثلاث مؤشرات:
  - طلبات العملاء: وترتبط بتقديم أي عميل لمؤسسة بطلب خدمة معينة ولم يتم تلبيتها

1- محمود محمد محمود، أحمد عبد الفتاح ناجيي: مرجع سبق ذكره،ص39.

2- هناء حافظ بدوي: التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية في مهنة الخدمة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ص 80-83.

- قوائم الانتظار: وتعني أن الخدمة المطلوب تلبيتها ضمن قائمة الانتظار في انتظار تلبيتها.
- الاستفادة الفعلية من الخدمة: وتعني ان العميل تم الاستفادة من الخدمة التي قدم طلب من أجل تلبيتها.

- خدمات مستحدثة: تتعلق هذه الخدمات بقيام إحدى مؤسسات المجتمع سواء التعليمية أو الصحية أو الترفيهية، وغيرها بإنشاء خدمة جديدة في انتظار تقرير مدى إقبال أفراد المجتمع والاستعانة بهذه الخدمة لتلبية احتياجاتهم وعلاج مشاكلهم[1].

3-4 **مقاييس على أساس التقدير المهني:** ويعتمد هذا النوع على تقديرات المهنيين المختصين باستخدام معايير وأساليب موضوعية في ضوء خبراتهم في تقدير الاحتياجات، وهنا حدد بيجي سليث peggy sleeth 1994 مجموعة من الأدوات التي يمكن استخدامها في تقدير الاحتياجات منها[2]:

- الاستطلاع: عبارة عن استفتاء يجمع من خلاله بيانات عن احتياجات المجتمع.
- المقابلات: خاصة بمقدمي الخدمات للكشف عن مدى اشباع الخدمات لحاجات المجتمع وكيف يمكن تحسينها.

1- محمود محمد محمود، هاشم مرعي هاشم، مرجع سبق ذكره، ص ص 123-124.

2- ماجدة أحمد عبد الوهاب: مرجع سبق ذكره، ص ص 1720-1721.

- تحليل الإحصائيات والسجلات: ويتم هذا التحليل سنويا بإجراء تحليل للبيانات الإحصائية للتعرف على احتياجات المجتمع وتحديد المناطق الجغرافية التي تعاني من مشكلات.
- الاجتماعات وجمع التقارير: ويستفيد من هذه الاجتماعات في معرفة احتياجات المجتمع وتحديد البرامج والخدمات التي يجب توفيرها لإشباع تلك الاحتياجات، مع معرفة رأي الناس فيما يقدم لهم من خدمات.
- رأي الخبراء: يقوم الخبراء في هذه الأداة بوضع معايير وأساليب موضوعية يتم في ضوئها تقدير الاحتياجات.
- مصفوفة تقدير الاحتياجات: تتضمن هذه الأداة استخدام طرق مختلفة لجمع معلومات من مصادر مختلفة تتعلق بالسكان المستفيدين من الخدمات، وتتعلق البيانات المجموعة بـ
  - تحديد من هم المحتاجين للخدمة
  - وصف المجتمع المستهدف
  - تحديد الحاجات المجتمعية
  - تحديد مجوعة البدائل لإشباع تلك الحاجات.

ثانيا: جودة الخدمات التعليمية في الحياة الحضرية بالمدن الجزائرية

1-جودة وضرورة الخدمات التعليمية في الحياة الحضرية

1-1-مفهوم جودة الخدمات التعليمية

تزايد الاهتمام بهذا المجال لشكاوي العالمية في ما يخص انخفاض مستويات الكفاءة في التعليم، فانخفاض مستوى الجودة يتضمن انخفاض المنتج التعليمي وانخفاض الاتصال الجيد بين المؤسسات التعليمية والمجتمع، "فمنذ نهاية التسعينيات من القرن العشرين وحتى الآن تواجه النظم التعليمية تحديا كبيرا يتمثل في تحسين جودة التعليم الذي تقدمه المؤسسات التعليمة"[1]، وقبل تعريف جودة الخدمات التعليمية نشير بشكل بسيط إلى تعريف الجودة التي تختلف بحسب توجه كل باحث وتخصصه.

أ- تعريف الجودة الشاملة Total Quality

الجودة لغة من "الفعل جاد جُودةً: صار جيدا، يقال جاد المتاع وجاد العمل فهو جيد وجمعه جياد وجيائد، جاد الرجل: أتى بالجيد من قول أو عمل فهو مجودا"

يعرفها معهد المعايير الوطنية الأمريكي (ANSI) وجمعية ضبط الجودة الأمريكية (ASQC) على أنها "المزايا والخصائص الكلية للسلعة أو الخدمة والتي تشتمل على قدرتها في تلبية

1- شادية عبد الحليم تمام: الجودة في برنامج التعليم المفتوح في ضوء الاتجاهات العالمية والاحتياجات المحلية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ط1، 2010، ص124.

الاحتياجات"[1] حيث اختص هذا التعريف بكون أي خدمة مقدمة ترتبط بمكوناتها الداخلية التي تمكنها من تلبية الاحتياجات.

ب- تعريف جودة الخدمات التعليمية

تعرف الجودة في التعليم على أنها "أسلوب استراتيجي يقوم على التعاون المشترك والإحساس بالمسؤولية بين العاملين في أداء الأعمال وفق معايير ومبادئ تؤدي إلى تحقيق تميز وتفوق عادل في عناصر النظام التعليمي (المدخلات، العمليات، المخرجات) مع الاستمرارية في التطوير والتحسين بمرونة وفعالية تحقيقا لحاجات ورغبات المستفيدين اعتمادا على تقييمهم لمعرفة مدى التحسن في الأداء"[2] نستخلص من هذا التعريف جودة التعليم والخدمة التعليمية قائمة على التعاون المشترك بين العاملين داخل القطاع التعليمي وفقا لعوامل وشروط تعمل جميعها على استمرارية تطوير وتحسين الأداء.

1-2 ضرورة الخدمات التعليمية في البيئة الحضرية

1-2-1 تطور الخدمات التعليمية:

تشير دراسة تطور الخدمات التعليمية إلى التعرف على الجوانب المهمة التي مهدت لبداية هذه الخدمات، وتكشف عن مدى انسجامها مع متطلبات الحياة خلال فترات زمنية معينة، ذلك لما تحققه الخدمة التعليمية من أهمية واضحة على حياة المجتمعات وتطورها، فنجد أهم

1- محمد عبد العال النعيمي وآخرون: إدارة الجودة المعاصرة مقدمة في إدارة الجودة الشاملة للإنتاج والعمليات والخدمات، دار اليازوري العالمية للنشر والتوزيع، دط، عمان، الأردن، 2009، ص30.

2- سعيد جاسم الأسدي، عبد الستار جبر الرميض: مرجع سبق ذكره، ص123.

الدارسين لهذا المجال من المخططين الذين ركزوا على جانبين مهمين لإبراز التطور التاريخي للخدمة التعليمية هما:

- **التطور الكمي لمؤسسات الخدمات التعليمية:** "تصاحب الزيادة السكانية زيادة الطلب الكمي على التعليم في مراحله الأولى بوجه خاص لتليه وفيما يليه من مراحل"[1]، فالزيادة الكمية للخدمة التعليمية مرتبطة بحاجة السكان لها والتي تتصل بالزيادة السكانية فأي تراجع في هذا المجال يؤدي إلى ظهور المشكلة السكانية المتعلقة "بعدم التوازن بين عدد السكان والموارد والخدمات"[2] التي تحدث خللا في التنمية، ففي المرحلة الابتدائية تكون الحاجة إلى المدارس أكثر من غيرها لالتحاق أعداد كبيرة من الطلبة سنويا بها، أما في مرحلة المتوسط تكون الحاجة أقل، حيث تغذي كل ثلاثة أو أربعة مدارس ابتدائية مدرسة واحدة متوسطة، وفي مرحلة الثانوي، كل مدرسة ثانوية تغذيها ثلاثة أو أربعة مدارس متوسطة، أما على مستوى المعاهد والجامعات فتكون جامعة أو معهد على مستوى إقليم واسع أو محافظة واسعة أو دولة.

يشير هذا التطور الكمي إلى وجود "هيراركية في تطور مؤسسات الخدمات التعليمية الذي يبدأ من القاعدة التي تمثلها المدارس الابتدائية، ثم المدارس المتوسطة إلى غاية الجامعة التي تمثل القمة"[3]

1- محمد عمر علي العامري: مدخل إلى التربية المقارنة، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2017، 51.
2- فادي حسن عقيلان: إدارة الأزمات والكوارث الطبيعية والغير طبيعية، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص157.
3- فؤاد بن غضبان: جغرافية الخدمات، مرجع سبق ذكره، ص ص 174-175.

❖ **التطور النوعي لمؤسسات الخدمات التعليمية:** ويعتبر من الجوانب المهمة في دراسة الخدمات التعليمية، من خلال توفير المناهج والوسائل التعليمية والأجهزة والآلات المختلفة التي تحقق مستوى علمي للطالب يسهم في رفع قدراته.

مما يستدعي من النظم التعليمية المسؤولة وجوب التركيز بالإضافة إلى توسيع الأبنية والفصول الدراسية، تطوير نوعية التعليم وتكييفه بما يضمن الحاجة النوعية التي تسهم في التنمية البشرية، الذي بدوره يساعد على تنمية المدينة وتطويرها من خلال مختلف المجالات فجودة النوع تغني عن الكم وتضاهيه.

1-2-2 توزيع مؤسسات الخدمات التعليمية والعوامل المؤثرة في توزيعها:

أ- توزيع مؤسسات الخدمات التعليمية

ترتبط كفاءة وكفاية الخدمات التعليمية بتوزيعها توزيعا منتظما وعادلا يخدم كل سكان الدولة أو الاقليم أو المدينة، ويضمن تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع وبهذا تحقق العدالة في التوزيع، وإذا ما كان توزيع الخدمات غير منتظم يتسبب في صعوبة الحصول على الخدمة التعليمية مما يحقق خللا على مستوى المنظومة التعليمية وعليه يتخذ توزيع الخدمات التعليمية شكلين هما[1]:

- **التوزيع المنتظم:** يمثل هذا النوع نمطا مثاليا لعملية انتشار الخدمات التعليمية بشكل منتظم في جميع المناطق ويسهل الوصول إليها دون مشاكل، حيث يتخذ أنماطا عديدة منها المنتظم المركز وتكون المؤسسات موزعة على مسافات متقاربة جدا، والتوزيع المنتظم المتباعد تكون فيه المؤسسات موزعة بشكل منتظم

1- خلف حسين علي الدليمي: تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية (أسس- معايير- تقنيات)، مرجع سبق ذكره، ص108.

ولكن على مسافات قد تفوق المعيار المستخدم في توزيع الخدمات، والنوع الثالث التوزيع المنتظم المعتدل أي لا مركز ولا متباعد وهو أفضل أنواع التوزيع وهو ماتم تمثيله في الشكل رقم(05).

- **التوزيع غير المنتظم:** في هذا النوع من التوزيع تتوفر الخدمات في مكان وتقل أو تنعدم في مكان آخر ويعود هذا الى سوء التخطيط وقلة خبرة الجهات المسؤولة، الذي تترتب عنه معاناة سكان المناطق التي لا تتوفر على الخدمات مما يصعب على أبناءها التنقل من مكان الى آخر نظرا للمخاطر التي يصادفها أثناء عبور الطرق العامة التي تكون مزدحمة بالسيارات أو طرق المرور السريع، أو مايكلفه بُعد المسافة بين السكن والمدرسة أثناء التنقل، ويتخذ هذا النوع من التوزيع أنماطا مختلفة أيضا ممثلة في الشكل رقم (06)

شكل رقم (05) يوضح التوزيع المنتظم لمؤسسات الخدمات التعليمية

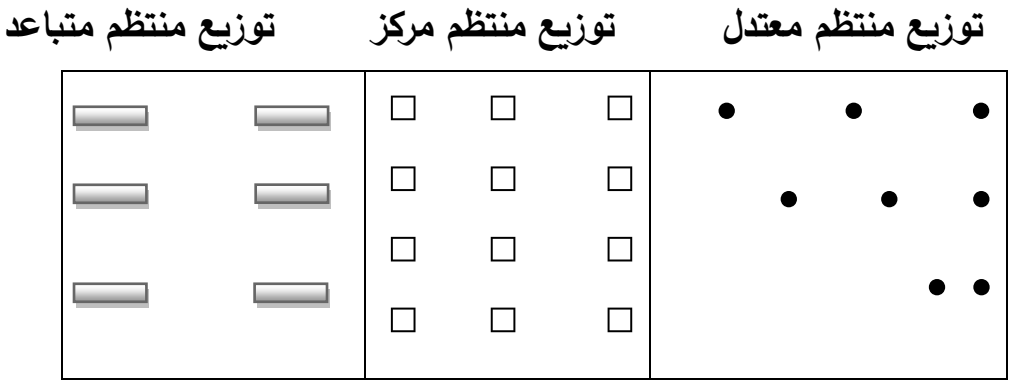

المصدر: خلف حسين علي الدليمي: تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية (أسس،معايير،تقنيات)، ص109

شكل رقم (06) يوضح التوزيع غير المنتظم لمؤسسات الخدمات التعليمية

توزيع غير منتظم مركز توزيع غير منتظم متباعد توزيع غير منتظم متوسط

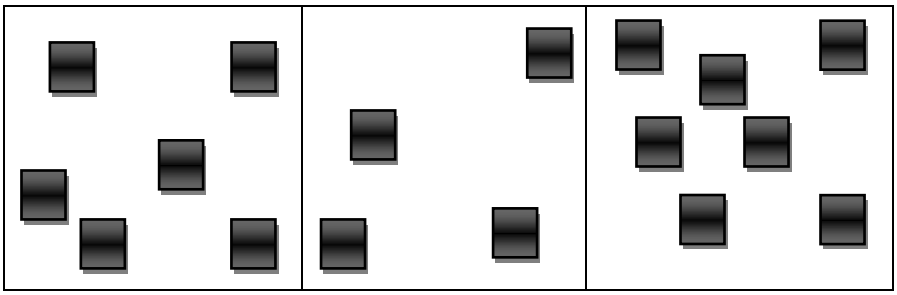

المصدر: خلف حسين علي الدليمي: تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية (أسس،معايير،تقنيات)، ص109

ب- العوامل المؤثرة في توزيع مؤسسات الخدمات التعليمة

يرتبط توزيع وانتشار الخدمات التعليمية في المدن بعدة عوامل تشكل عوامل جذب أو طرد للمواقع التعليمية أهمها:

1- **العوامل الطبيعية:** تعتبر العوامل الطبيعية والبيئية من محددات نظم التعليم في أي بلد، حيث أنها تؤثر في شكل المباني المدرسية وفي نمط هندسة البناء، سواء كان من الطين أو الخشب أو الحجر، ومنه يرى **هانز** أن طبيعة المناطق الشمالية الباردة تفرض عليها عدم بناء مدارس مكشوفة نظرا لشتائها القارس وعواصفها الثلجية، وهذا ماينطبق في الفلبين التي أوجدت حلا يقوم على أساس إقامة مبان دائمة للمدارس بتكاليف قليلة، حيث تقام في شكل وحدات بنائية تسمح بإضافة مباني جديدة داخلها، المراعية للأحوال الجوية والزيادة في عدد التلاميذ [1] وهنا نستنتج أن نوعية البناء الخاص بالخدمات

1- محمد عمر علي العامري: مرجع سبق ذكره، ص58.

التعليمية متوقف على طبيعة المكان الذي يلزم المخططين باختيار موقعا جغرافيا مناسبا لهذه الخدمة مع تصميم مناسب تفاديا لأي مخاطر قد يتعرض لها المتعلم مستقبلا.

2-**العوامل البشرية:** ترتبط الخدمة التعليمية بحاجة السكان لها فأي تجمع سكاني يستلزم وجود خدمات تعليمية متنوعة، وبالنسبة للعوامل البشرية المساعدة على اختيار موقع مناسب للخدمات التعليمية نذكر منها[1]:

- وظيفة المدينة: تختلف المدن في تقديم خدماتها تبعا للوظيفة التي وجدت من أجلها وهنا تختلف الخدمة التعليمية المقدمة بشكل نسبي فهناك مدن تجارية، مدن سياحية وغيرها.
- حجم التجمع السكاني: كلما كان التجمع السكاني أكبر كلما كان حجم الخدمة التعليمية أكبر والعكس صحيح، فازدياد الحاجة التعليمية مرتبط بحجم التجمع السكاني الذي يفرض خدمة تعليمية مستوفية الشروط من حيث عددها ومساحتها وكفاءتها.
- تباين الكثافة السكانية بين أحياء التجمعات السكانية: يزيد هذا العامل من التدقيق في توزيع الخدمات التعليمية في الأحياء بمراعاة التغير في كثافة سكان الأحياء هذا مايسمح بتلبية احتياجات السكان بأقل جهد وتكلفة.

1- سهير خليل محمد أبو شنب: التحليل المكاني للخدمات التعليمية في محافظة رفح باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، مرجع سبق ذكره ، ص ص 23-33.

- شبكات المواصلات وطرق الوصول للخدمة التعليمية: يقاس هذا العامل بالمسافة والمدة الزمنية التي يقطعها الفرد للوصول إلى الخدمة التعليمية الذي يرتبط بشبكات الطرق، فكلما كانت شبكات الطرق والمواصلات موزعة على المدينة توزيعا منتظما ساعد في سهولة الوصول إلى الخدمة بجهد وزمن أقل.

1-3 تصنيف الخدمات التعليمية في المدينة

تختلف الخدمات التعليمية من ناحية تقديمها للمجتمع باختلاف الفئات المخصصة لخدمتها وبهذا تتعدد التصنيفات وذلك وفق أسس مختلفة نذكر منها:

أ- **تصنيف الخدمات التعليمية وفقا لمراحل التعليم:** تنقسم الخدمات التعليمية في العالم وفقا لمراحل تسلسلها الزمني الذي يختلف من حيث التسمية باختلاف البلدان لكن يبقى المضمون واحدا كما هو موضح[1]:

- التعليم الابتدائي: ويشتمل على 6 سنوات من السنة الأولى إلى السنة السادسة (في بعض الدول كالجزائر يحدد ب 5 سنوات فقط) حيث يلتحق الأطفال إلى مقاعد الدراسة ابتداء من السن السادسة.
- التعليم المتوسط أو الاعدادي: ويشتمل على 4 سنوات من الصف الأول إلى غاية الصف الرابع في بعض البلدان كالجزائر أما في دول أخرى يدمج التعليم الابتدائي مع المتوسط ويسمى بالتعليم الأساسي ليصبح التسلسل الزمني لسنوات الدراسة سنة سابعة، سنة ثامنة أساسي وسنة تاسعة أساسي كما كان معمول به سابقا في الجزائر.

1- فؤاد بن غضبان، جغرافية الخدمات، مرجع سبق ذكره، ص176.

- التعليم الثانوي: يسمى في بعض الدول بالتعليم الإعدادي كما هو في العراق ويضم مرحلة التعليم من الرابع إلى السادس ثانوي، قد يكون التعليم في هذه المرحلة تعليما تخصصيا أو مهنيا، إلى جانب التعليم الثانوي بفروعه العلمية والأدبية المتوج بشهادة البكالوريا كما هو في الجزائر
- التعليم بالمعاهد العلمية: تضم هذه المعاهد تخصصات مختلفة مهنية وتقنية، توفر كوادر تقنية في كل التخصصات والمجالات، متوسط الدراسة 3 سنوات يتخرج الطالب حامل لشهادة الدبلوم ويحق للمتفوقين في بعض الدول استكمال دراستهم في الجامعة
- التعليم الجامعي: يمثل نهاية المشوار التعليمي والمسؤول عن عملية تكوين وتأهيل فئات بتخصصات مختلفة، لخدمة المجتمع، يضم التعليم الجامعي أربع مستويات متدرجة من الشهادات العلمية هي: البكالريوس أو الدبلوم العالي، أو الليسانس، والماجستير والدكتوراه.

ب- **تصنيف الخدمات التعليمية وفقا للقائمين على الملكية والإدارة:** باعتبار لما للخدمة التعليمية من أهمية في أي بلد من تكوين إطارات تعود عليه بالنفع فالقائم على هذه العملية هم هيئات ينتمون للمنظومة التعليمية كل حسب دوره ووظيفته هدفهم جميعا مصلحة المتعلم بالدرجة الأولى. وفي هذه الحالة يصنف إلى صنفين حكومي وخاص.

ج- **تصنيف الخدمات التعليمية وفقا لحجم المنشأة والمنطقة المخصصة لها:** يفيد التصنيفان في معرفة توزيع الخدمة التعليمية من ناحيتين ناحية خاصة بحجم المنشأة التي يراعي فيها المخططين حجم الطلاب والفصول والمدرسين والتجهيزات حيث تقسم إلى منشآت كبيرة وصغيرة. أما التصنيف الثاني فهو قائم "على المعايير الجغرافية مثل المنطقة التي تخدمها المدرسة أو طول الرحلة إليها" [1] ويرتبط كلا التصنيفين ببعضهما البعض.

2-الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للتعليم في الجزائر

تحتل الخدمات التعليمية في جميع المجتمعات مكانة مميزة لما تقدمه من اسهامات في تكوين وتنمية قدرات الأفراد تكوينا يعود بالإيجاب في مجال تنمية البلد في جميع المجالات، والجزائر كأي بلد له أهداف يسعى من خلالها لإعداد أفراد صالحين لهم الأثر الفعال في تطوير بلدهم ويمكن تحديد أهم الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى إليها الجزائر في مجال التعليم والتي قسمت إلى مرحلتين مرحلة ارتبطت بالاحتلال ومرحلة بعد الاستقلال

2-1 أهداف التعليم في الجزائر في عهد الاحتلال

ارتبطت هذه المرحلة بالسياسة الفرنسية في الجزائر والتي هدفت منذ البداية إلى "محو الشخصية العربية الاسلامية ابتداء من محاربة اللغة العربية وإحلال الفرنسية محلها"[2] حيث عبر أحد مفكري الاحتلال عن مكر المحتل ومسعاه في طمس الهوية الجزائرية بقوله " نحن

1- فؤاد بن غضبان، الخدمات الحضرية برؤية جغرافية معاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 129.

2- غول لخضر: التربية والتعليم واستراتيجية التنمية في العالم العربي (دراسة تحليلية نقدية بواقع التعليم في العالم العربي ودوره في التنمية، الجزائر نموذجا)، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، ط1، 2014، ص 174.

بصدد خلق أمة في الجزائر، أمة لن تكون متمدنة بدوننا. وفي اليوم الذي احتللنا فيه هذا البلد، وطردنا منه الحكومة الوحشية التي كانت تضطهده تعهدنا بمصائر هذه الشعوب، واتخذنا على أنفسنا عهد تمكينهم من الأنوار، والمعارف، والعقائد التي تفضلت الحكمة الالهية بمنحنا إياها، كل ذلك بفضل دولة متحضرة"[1]

لتتجسد الأنوار والمعارف المزعومة على مستوى التعليم في كونه:[2]

- ابعاد اللغة العربية عن المجالات العملية والثقافية.
- اعتماد التعليم على اللغة الفرنسية والمناهج الفرنسية في جميع مراحله.
- تعلم تاريخ فرنسا وجغرافيتها واقتصادها وأدبها وتاريخ علمائها سعيا لتكوين كيان عربي ممسوخ ثقافيا وخاضع للمستعمر الفرنسي.

2-2 أهداف التعليم في الجزائر بعد الاستقلال:

بخروج فرنسا من الجزائر واستعادة سيادتها الوطنية تغيرت أهداف التعليم تغييرا جذريا ليصبح الهدف الأسمى هو "تكوين مواطنين أحرار يعتزون بشخصيتهم العربية الاسلامية ويحافظون على مقومات أمتهم"[3]

1- تركي رابح: التعليم القومي والشخصية الجزائرية(1931-1956)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1981، ص 324.
2- نازلي معوض أحمد: التعريب والقومية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1986، ص ص 57-58.
3- غول لخضر: مرجع سبق ذكره، ص 176.

3- مهام المدرسة الجزائرية:

تشرف المدرسة الجزائرية على تعليم فئة كبيرة من المجتمع وذلك لغايات وأسباب وطنية تهدف إلى التنمية البشرية من أجل الاندماج في جميع مجالات الحياة تركز المدرسة الجزائرية على عدة مهام لتكوين نشأ يتميز بالعلم والمعرفة نذكر من بين هذه المهام كما نصت عليها الجريدة الرسمية مايلي[1]:

- ضمان اكتساب التلاميذ معارف في مختلف مجالات المواد التعليمية وتحكمهم في أدوات المعرفة الفكرية والمنهجية بما يسهل عمليات التعلم والتحضير للحياة العملية.
- إثراء الثقافة العامة للتلاميذ بتعميق عمليات التعلم ذات الطابع العملي والأدبي والفني، وتكييفها باستمرار مع التطورات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية.
- تنمية قدرات التلاميذ الذهنية والنفسية والبدنية وكذا قدرات التواصل لديهم واستعمال مختلف أشكال التعبير اللغوية منها والرمزية والجسمانية.
- ضمان تكوين ثقافي في مجالات الفنون والآداب والتراث الثقافي.
- تزويد التلاميذ بكفاءات ملائمة ومتينة ودائمة يمكن توظيفها بتبصر في وضعيات تواصل حقيقية وحل مشاكل بما يتيح للتلاميذ التعلم مدى الحياة والمساهمة فعليا في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وكذا التكيف مع المتغيرات.

1- شراد محمد العلمي: النظام التعليمي وثوابت الهوية الوطنية كتب المرحلة الأولى من التعليم الابتدائي نموذجا، -رسالة ماجستير غير منشورة-، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، 2014-2015، ص59-60.

- ضمان التحكم في اللغة العربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية، وأداة اكتساب المعرفة في مختلف المستويات التعليمية ووسيلة التواصل الاجتماعي وأداة العمل والانتاج الفكري.
- ترقية وتوسيع استعمال اللغة الأمازيغية.
- تمكين التلاميذ من التحكم في لغتين أجنبيتين على الأقل للتفتح على العالم، باعتبار اللغات الأجنبية وسيلة الاطلاع على التوثيق والمبادلات مع الثقافات.
- ادماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة في محيط التلميذ، في أهداف التعليم وطرائقه والتأكد من قدرة التلاميذ على استخدامها بفعالية منذ سنوات الأولى للتمدرس.
- منح جميع التلاميذ إمكانية ممارسة النشاطات الرياضية والثقافية والفنية والترفيهية والمشاركة في الحياة المدرسية والجماعية.
- تقوم المدرسة في مجال التنشئة الاجتماعية بالاتصال الوثيق مع الأسرة التي تعتبر امتدادا لها.
- تنمية الحس المدني لدى التلاميذ وتنشئتهم على قيم المواطنة بتلفيهم مبادئ العدالة والانصاف وتساوي المواطنين في الحقوق والواجبات والتسامح واحترام الغير والتضامن بين المواطنين.

- منح تربية تنسجم مع حقوق الطفل وحقوق الانسان وتنمية ثقافة الديمقراطية لدى التلاميذ، بإكسابهم مبادئ النقاش والحوار وقبول رأي الأغلبية، وبحملهم على نبذ التمييز والعنف، وعلى تفضيل الحوار.
- توعية الأجيال الصاعدة بأهمية العمل، باعتباره عاملا حاسما من أجل حياة كريمة ولائقة والحصول على الاستقلالية، وباعتباره على الخصوص ثروة دائمة تكفل تعويض نفاذ الموارد الطبيعية وتضمن تنمية دائمة للبلاد.
- تكوين مواطنين قادرين على المبادرة والابداع والتكيف وتحمل المسؤولية في حياتهم الشخصية والمدنية والمهنية.

4- نظام التعليم الجزائري: مقاربة في المقومات والتطور

تشير الأدبيات إلى أن أي نظام أو سياسة تعليمية هدفها "توظيف التعليم في خدمة المجتمع، وتدعيم قدرة الفرد على المشاركة الإيجابية في تنميته وتطويره بصفة مستمرة تجعله مواكبا لمعطياته المعاصرة من ناحية، وقادرا على المساهمة الفعالة في صناعة الحضارة الانسانية من ناحية أخرى"[1]

ومن هذا المنطلق نستطيع تتبع مراحل تطور النظام التعليمي الجزائري وذلك بتقسيمه إلى مرحلتين هامتين الأولى في عهد الاحتلال الفرنسي والثانية بعد الاحتلال الفرنسي بشيء من التفصيل والتحليل.

1- سعاد محمد عيد: تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2013، ص 39.

4-1 **نظام التعليم الجزائري في عهد الاحتلال الفرنسي:** خضع النظام التعليمي إلى عدة فترات ومراحل ارتبطت مبدئيا بالاحتلال الفرنسي وسياسته الهادفة إلى تدمير مقومات الشخصية الجزائرية من خلال زرع تعاليمه المعادية للإسلام والعروبة الهادفة إلى[1]:

- الفرنسية كوسيلة وهدف: بمعنى احلال اللغة الفرنسية وثقافتها محل اللغة العربية وثقافتها.
- التنصير كوسيلة وهدف: بمعنى محاولة إخراج الجزائريين من دينهم الإسلامي وتنصيرهم.

الذي يدعمه تصريحات الرئيس الفرنسي سنة 1930م عام الاحتفال بمرور مائة سنة على احتلال الجزائر حيث صرح قائلا إن الهدف من هذا الاحتلال هو تشييع جنازة الاسلام في الجزائر

- الإدماج كهدف: بمعنى انسلاخ الجزائريين من دينهم ولغتهم وأصالتهم العربية الاسلامية.

ليكون موقف الجزائريين دائما التنصل من كل مايغرس في أذهانهم من خلال السياسة التعليمية الفرنسية الفاشلة، ليتمسك الجزائري بمقوماته الأساسية، الاسلام والعروبة والوطنية التي كان

1- صغيري أحمد: السياسة التعليمية في الجزائر (1923-1972) ، مجلة منتدى الأستاذ، المدرسة العليا للأساتذة بقسنطينة، ماي2006، العدد2، ص ص85-87.

لمطالب الحركة الوطنية دورا فاعلا في هذا الجانب خاصة في الفترة مابين 1923-1954م التي طالبت بمايلي[1]

- مطلب الأمير خالد من خلال رابطة الإخوة الجزائرية التي أسسها سنة 15 أوت 1923م حيث طالب بمطالب في مؤتمر بروكسل المنعقد عام 1927م من مطالبه احترام الشخصية الجزائرية وتأسيس المدارس وتعميم التعليم باللغة العربي.

- مطلب نجم شمال إفريقيا أسس في شهر ماي 1933م لبرنامج سياسي متكامل تضمن بنده الثامن إجبارية التعليم والتكوين باللغة الوطنية الجزائرية، إمكانية انخراط الجزائريين في جميع مراحل التعليم، يجب أن تكتب كل الوثائق الادارية باللغتين العربية والفرنسية.

2-4 **نظام التعليم الجزائري بعد الاحتلال:** تميزت هذه المرحلة بتمتع الجزائر باستقلالها وبسيادتها الوطنية حيث مر نظامها التعليمي من خلال التجديدات والتغييرات التي طرأت عليه عدة فترات ومراحل يمكن إيجازها وفقا للمعطيات والمعلومات المتحصل عليها إلى ثلاث فترات نذكرها:

- **الفترة الأولى من (1962-1989)**

واجهت الجزائر في فترة مابعد الاستقلال مصاعب على مستوى التعليم وتوفير الكوادر العلمية بعد انسحاب المدرسين الفرنسيين ، مما دعى الحكومة الجزائرية إلى نداء الدول الصديقة والمنظمات الدولية لاستكمال الموسم الدراسي في 5جويلية 1962م، فاستجابت اليونيسكو وأعلنت إقرار مشروع للمساعدة، كما أعلنت مصر على استعدادها لإرسال 3000

1- المرجع السابق: ص97.

خريج أزهري مع استدعاء جميع الطلبة الجزائريين المبعوثين للدراسة في الخارج، بالإضافة إلى توظيف كل من يعرف الكتابة والقراءة باللغة العربية وتم استغلال الثكنات والمآرب وكل الأمكنة المشابهة كحجرات دراسة مؤقتة، كما تم مضاعفة حصص عمل المعلمين بحيث أصبحت الحجرة الواحدة تستقبل يوميا فوجين أو ثلاثة يتعدى عدد التلاميذ داخل كل فوج 70 تلميذا[1] ، ليلتحق في هذا الموسم الدراسي من 1962 إلى 1963 بالمدارس الابتدائية 777.636 تلميذا، مؤطرين بـ 19.908 معلما منهم 12.596 معلما جزائريا (917 بدرجة معلم و5.190 بدرجة مساعد و 6.489 بدرجة ممرنين)، و7.312 مؤطرا أجنبيا (معظمهم بدرجة مساعد)، أما في الثانوي فقد أمكن تسجيل 61.014 تلميذا تم تأطيرهم من قبل 1.822 أستاذا، أما في التعليم العالي فقد بلغ عدد الطلبة 3.217 طالبا.

بالرغم من السياسات المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية لاستدراك هذه المرحلة الحرجة على مستوى التعليم إلا أنها لاقت صعوبات عديدة مست اكتظاظ الفصول بالتلاميذ وانخفاض مستوى المعلمين من جهة أخرى، لتسعى بعد ذلك من خلال المحاور الكبرى لمخطط التنمية الوطنية لإدخال تعديلات على النظام التعليمي مست عدة أولويات منها[2]:

- تعميم التعليم ويقصد به تكافؤ الفرص التعليمية بين جميع الجزائريين

1- محمد عابد الجابري: التعليم في المغرب العربي(دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب وتونس والجزائر)، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب، دط، 1989م، ص ص123- 124.

2- المعهد العربي لحقوق الإنسان: حقوق الإنسان في المؤسسة التعليمية العربية (إشكالياتها وآفاق تطويرها)، المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، 2004، ص196.

- جزأرة إطارات التربية والتعليم بمعنى أن يصبح كل المؤطرين والمعلمين جزائري الجنسية
- تكثيف مضمون البرامج الموروثة عن العهد الاستعماري
- التعريب التدريجي للتعليم

مما أسفر عنه نتائج مهمة ضمن الفترة الممتدة من 1969 إلى 1970 منها[1]

إرتفاع عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية بنسبة 50% مع ارتفاع عدد المعلمين في هذه المرحلة إلى 39819 أي الضعف، مع ارتفاع عدد البنات المتمدرسات في المرحلة نفسها إلى 630870، كما تم ارتفاع عدد المعلمين الجزائريين إلى 35170 مع انخفاض عدد المعلمين الأجانب من 7212 إلى 4649 ليتحقق هدف جزأرة الإطارات التعليمية بنسبة 88.32%، بالإضافة إلى انخفاض نسبة الرسوب المدرسي من 10.88% إلى 7.50% حيث يلاحظ تحسن كبير على مستوى القطاع بالإضافة إلى تحقق أهداف مخطط التنمية الوطنية بشكل كبير.

- **الفترة الثانية من (1970 إلى 2002م)**

تميزت هذه الفترة بالإصلاحات التي مست قطاع التربية كوثيقة التعليم سنة 1974م التي صدرت بعدها تعديلات في شكل أمرية رقم 76-35 بتاريخ 16 أفريل 1976م الذي نص على "انشاء المدرسة الأساسية وتوحيد التعليم الأساسي وإجبارية تنظيم التعليم الثانوي وظهور فكرة

1- محي الدين عبد العزيز: تطور حركية التعليم في الجزائر من عام 1830 إلى عام 1990م، مخبر المسألة التربوية، في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، فيفري 2011، ص ص 32-33.

التعليم الثانوي المتخصص وتنظيم التربية التحضيرية"[1] الطابع الذي ميز هذه الفترة ظهور المدرسة الأساسية تماشيا مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تم تطبيقها فعليا في الموسم الدراسي 1980-1981م حيث تم ترسيخ الطابع الإلزامي والمجاني للتعليم الأساسي لمدة تبلغ 9 سنوات، كما سمح بترسيخ الاختيارات والتوجهات الأساسية للتربية الوطنية في المجالات التالية[2]:

- إقامة نظام تعليم وطني أصيل في مضامينه وتأطيره وبرامجه.
- دمقرطة التعليم من خلال المساواة في الحظوظ الممنوحة لكل الأطفال الجزائريين.
- التفتح على العلوم والتقانة الحديثة.

مما دعى إلى بناء وتشييد مدارس جديدة في جميع المراحل التعليمية كما يوضحه الجدول التالي:

1- شراد محمد العلمي: مرجع سبق ذكره، ص53.

2- المعهد العربي لحقوق الإنسان: مرجع سبق ذكره، ص117.

جدول رقم(02): تطور أعداد المؤسسات التربوية في جميع مراحل التعليم من سنة 1970-2002.

السنوات مراحل التعليم	عدد المدارس الابتدائية	عدد الإكماليات	عدد الثانويات والمتاقن
1971-1976	6467	519	72
1974-1973	7376	545	93
1977-1976	8182	665	142
1980-1979	9034	873	208
1981-1980	9236	632	230
1986-1985	11360	1561	415
1989-1988	11834	2108	705
1993-1992	13970	2498	883
1997-1996	15426	2929	1100
2001- 2022	16482	3532	1289

المصدر: بوتليليس مراد: تطور التعليم في الجزائر من 1830 إلى 2011 ص ص82 و88

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسات التربوية على مدار السنوات من 1970 إلى 2002 في تزايد مستمر الذي يعود إلى المستوى الاقتصادي الذي حققته الجزائر في هذه الفترة مما مكنها من تشييد وبناء مؤسسات على مستوى قطاع التربية تلبي احتياجات ومطالب المتعلمين المتزايدة .

- **الفترة الثالثة من(2002 إلى 2011)**

تميزت هذه المرحلة بثلاث أحداث يمكن إيجازها[1]

- تشكيل لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية

تشكلت هذه اللجنة يوم 9 ماي 2000 أوكت لها تقديم اقتراحات تمثلت في:

- تحسين نوعية التأطير بشكل عام والتأطير التربوي بشكل خاص
- السبل التي ينبغي اتباعها لتطوير العمل البيداغوجي اعادة تنظيم المنظومة التربوية بكاملها.

- تعديل الأمر المتعلق بتنظيم التربية والتكوين

يعدل ويتمم هذا الأمر 9/3 المؤرخ في 2003/08/13 م أمرية 16 أفريل 1976م الذي تضمن إعادة هيكلة التعليم الأساسي في طورين بدل 3 أطوار هما:

- التعليم الابتدائي مدته 5 سنوات
- التعليم المتوسط مدته 4 سنوات

- صدور القانون التوجيهي للتربية الوطنية

يرمي هذا القانون رقم 08-4 المؤرخ في 2008/01/23 إلى اصلاح المنظومة التربوية من خلال ترسيخ جملة من الأهداف ينبغي تحقيقها من قبل السياسة التربوية تمثلت هذه الأهداف والغايات فيمايلي:

1- بوتليليس مراد: تطور التعليم في الجزائر من 1830 إلى 2011، رسالة ماجستير -غير منشورة- كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران السانيا، 2012- 2013، ص ص 90-92.

- تعزيز دور المدرسة في بلورة الشخصية الجزائرية وتوطيد وحدة الشعب الجزائري.
- ضمان التكوين على المواطنة، انفتاح المدرسة على الحضارات والثقافات الأخرى واندماجها في حركة الرقمي العالمية.
- إعادة تأكيد مبدأ ديمقراطية التعليم بشكل عام وإلزامية التعليم الأساسي.
- تثمين وترقية الموارد البشرية.

من خلال ماسبق وضمن التعديلات السابقة على مستوى منظومة التعليم في الجزائر نلاحظ تطورا على مستوى الهياكل التربوية والتعليمية التي شهدت ارتفاعا الذي كان مصاحبا بالدرجة الأولى تزايد عدد السكان الذي أسفر عنه تزايدا وحاجة لمؤسسات تلبي هذه الزيادة وتحققها حيث يوضح الجدول تطور الهياكل التربوية الممتدة من سنة 2002 إلى 2011.

جدول رقم(03):يوضح تطور أعداد المؤسسات التربوية في جميع مراحل التعليم من2002-2011م

السنوات مراحل التعليم	2002- 2003	2006-2005	2009-2008	2011-2010
عدد المدارس الابتدائية	16714	17163	17552	17840
عدد الإكماليات	3654	3947	4579	5009
عدد الثانويات	1330	1437	1658	1813

المصدر: بوتليليس مراد: تطور التعليم في الجزائر من 1830 إلى 2011، ص96.

5- نحو رؤية استراتيجية لتنمية الخدمات التعليمية في الجزائر

تتعاظم أهمية الخدمة التعليمية في مجتمعنا حيث أصبحت عاملا هاما وأساسيا في عملية التنمية بما تحققه من زيادة في الانتاج الوطني من خلال تطوير وإدخال أساليب وتقنيات حديثة على نمط التعليم الذي يحدد مستقبل الأجيال ومستقبل بلادنا، ولنجاح الخدمة التعليمية في وطننا الجزائر يتطلب ذلك رؤية استراتيجية جديدة تهدف إلى تنمية البشر اجتماعيا ومعرفيا حيث يرى الباحث أن صياغة هذه الرؤية تتوقف على مجموعة مؤشرات منها[1]:

5-1 تحسين محتوى المقررات الدراسية: والهدف منه مواكبة التغيرات التي تطرأ على الحياة الواقعية للمتعلم النابعة من واقع المجتمع، وهذا تجنبا لأي قطيعة بين ماهو تعليمي نظري وماهو عملي تطبيقي.

5-2 مواكبة الطرق الحديثة في التعليم: من الأشياء التي تساعد على تنمية روح الابتكار والابداع لدى الطلاب هو اعتماد كرق حديثة تعتمد على تنويع الوسيلة ذلك للخروج من دائرة تلقين المعارف إلى توسيعها لفتح مجال الابداع لدى المتعلمين.

5-3 زيادة الاهتمام والرفع من ميزانية التعليم: إن تحقيق أهداف العملية التعليمية يتم في ظروف تستدعي توفير وسائل وأدوات بيداغوجية ولا يتم هذا الأمر إلا برفع مستوى الانفاق التعليمي لكل تلميذ وذلك في مختلف المناطق الجغرافية وفي كل المراحل التعليمية، وذلك من خلال بناء المدارس وتوزيعها بشكل عادل، وتمويل المؤسسات

1- فيروز مامي زرارقة: مشكلات وقضايا سوسيولوجية معاصرة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دط، 2014، ص ص 303-306.

التعليمية بكافة التسهيلات اللازمة للعملية التعليمية من كتب وأجهزة ومعدات للعمل التطبيقي.

5-4 التقليل من الحجم الساعي الدراسي للمعلم: يتطلب ذلك تخفيف العبء الدراسي للمعلم وجعله في مستويات معقولة مما يسمح من تمكينه من أداء مهامه بطريقة فعالة وناجحة، ذلك لأن التخفيف والتخفيض في ساعات العمل يساعد على التركيز والتدقيق بشكل أفضل لدى المعلم كما ينعكس أيضا على مستوى استيعاب الطالب لما يقدم له وذلك ضمانا لأداء واستجابة أفضل من الطرفين المعلم والمتعلم.

5-5 تخفيض عدد التلاميذ داخل القسم: تجعل كثافة الفصول الدراسية من عملية التواصل بين المعلم والمتعلم صعبة لكون تركيبة الفصل تتنوع من حيث الفروقات الفردية وأيضا مستوى الانضباط بينهم الذي يؤدي إلى ضعف التحصيل وعدم استيعاب كافة المتعلمين لما يقدمه الاستاذ، لهذا لابد أن لا يزيد عدد التلاميذ داخل القسم عن ثلاثين تلميذا.

6-المخططات التنموية للتعليم بالجزائر

بعد استقلال الجزائر واجهت الدولة مشاكل عديدة وذلك بفعل ما خلفه المحتل الفرنسي من دمار مس جميع الجوانب والهياكل وبالأخص جانب التعليم الذي يعتبر ركيزة أي بلد يأمل في التطور والتقدم، مما جعل الدولة الجزائرية تضطر لوضع خطط تنموية تمس جميع القطاعات

والمجالات من بينها قطاع التعليم من خلال بناء المدارس وتزويدهم بالتجهيزات اللازمة ولو كانت بسيطة في بدايتها.

لتعتبر الفترة الممتدة من 1965 إلى 1979م أهم فترة استفادت فيها الجزائر من ظروف مثالية على المستوى الداخلي الذي لم يشهد معارضة جدية في أوساط الحكومة، وعلى المستوى الخارجي، تميزت بتحولات اقتصادي مهمة تعود إلى ارتفاع أسعار النفط ، التي تم استثمار عائداته في تنمية الوطن ، من خلال تصنيع سريع، وتعليم جماهيري وخدمة صحية مجانية..[1]

وعليه يتم عرض أهم المخططات التنموية الخاصة بالتنمية الاقتصادية والتعليمية التي مرت بها الجزائر وقبل ذلك سنعرض جدولا يبين حجم النفقات المخصصة لميزانية الدولة في تطبيق هذه المخططات من سنة 1964 إلى 2015م

1- بلقاسم سلاطنية: ملامح التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري، مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر، الكتاب الثالث، مطبعة علي بن زيد للفنون المطبعية، بسكرة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص65.

جدول رقم(04): يبين تطور حجم النفقات لميزانية الدولة من 1964 إلى 2015م

السنة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مجموع النفقات
1964	2.632.193	–	2.632.193
1974	7.673.000	6.500.000	14.173.000
1984	69.709.000	46.026.000	115.735.000
1994	355.900.000	257.800.000	613.700.000
2004	1.200.000.000	720.000.000	1.920.000.000
2008	2.017.969.196	2.304.892.500	4.322.861.696
2010	2.837.999.823	3.022.861.000	5.860.860.823
2011	3.434.306.634	3.184.120.000	6.618.426.634
2012	4.608.250.475	2.820.416.581	7.428.667.056
2013	4.335.614.484	2.544.206.660	6.879.821.144
2014	4.714.452.366	2.941.714.210	7.656.166.576
2015	4.972.278.494	3.885.784.930	8.858.063.424

المصدر: عبد الله غالم، بيبي وليد: فاعلية التخطيط التنموي والمجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية ص46.

تقدر النفقات بـ الآلاف(دينار جزائري)

من خلال الجدول المبين لحجم النفقات المسجلة ضمن المخططات التنموية للجزائر نجد تطورا ملحوظا وذلك عائد لعدة أسباب منها؛ الزيادة المضطردة في عدد السكان التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة، بالإضافة إلى تطور وظائف الدولة المسؤولة عن رفع المستوى المعيشي للأفراد ونشر التعليم بينهم، مع وجود أسباب اقتصادية تتعلق بتحقيق التوازن العام للاقتصاد الوطني، وأسباب سياسية مثل تعدد الأحزاب، والتمثيل السياسي في الخارجي، مع وجود أسباب عسكرية متعلقة باستيراد العتاد الحربي، وأسباب إدارية خاصة بموظفي الحكومة لتنصب مجمل

الأسباب المذكورة في دائرة الزيادة المتواصلة لنفقات الدولة[1]

مرت مخططات التنمية في الجزائر بمرحلتين المرحلة الأولى وهي المرحلة الأحادية والمرحلة الثانية تعرف بالمرحلة التعددية سنقوم بعرضها بشيء من التفصيل في مايلي:

5-1 المرحلة الأحادية (1967 - 1989)

مرت هذه المرحلة بجملة من المخططات، وهي: المخطط الثلاثي الأول 1967 - 1969 ، المخطط الرباعي الأول 1970 - 1973، المخطط الرباعي الثاني 1974 - 1977 المخطط الخماسي الأول 1980 - 1984 ، المخطط الخماسي الثاني1985 – 1989

5-1-1 المخطط الثلاثي الأول (1967- 1969)

عرف هذا المخطط إنجازات اختصت بقطاع الصناعة بما يقارب 49% ، إلا أن التعليم أعتبر من بين القطاعات التي حظيت بما يقارب 8.2% من المبلغ الإجمالي للمخطط بمبلغ 912 مليون التي لم تعرف إلا إنجازات قليلة مما يدل على توجه الدولة واهتمامها في هذا المخطط بالصناعات الثقيلة دون الاهتمام بالخدمات الاجتماعية ، وذلك يعود لضعف إمكانيات الدولة ولجوئها إلى الاقتراض لتنفيذ المشاريع المستعجلة والاستراتيجية ضمن خطة التنمية[2]

1- عبد الله غالم، بيبي وليد: فاعلية التخطيط التنموي والمجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية المستقلة المعتمدة على الذات كنموذج بديل في الجزائر لإرساء قواعد الحوكمة المحلية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة البشير الابراهيمي برج بوعريريج، العدد3، 2015، ص ص 47-49.

2- عامر هني: قراءة في مخططات التنمية بالجزائر (1967-2014)، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 4، 2018، ص217.

5-1-2 المخطط الرباعي الأول (1970- 1973)

تم الاهتمام في هذا المخطط على إعطاء أولوية مطلقة في مجال الاعتمادات المالية إلى الصناعة التي أستثمر فيها مايزيد عن 50% ، بينما تم تهميش الزراعة وتهيئة المجالات الريفية والقروية[1]

5-1-3 المخطط الرباعي الثاني (1974- 1977)

يعتبر المبلغ المخصص لهذا المخطط يعادل 12 مرة حجم الاستثمارات في المخطط الثلاثي وأربع مرات للمخطط الرباعي الأول، حيث قدر بـ 110 مليار دينار جزائري وظفت في برامج الاستثمارات العمومية ، انصبت أهم أهدافه حول بناء اقتصاد اشتراكي لتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني، مع رفع الناتج المحلي مع حلول الآجال الحقيقية بنسبة 40% ، أي بزيادة سنوية تقدر بـ 40% [2]

حيث يعاب على هذه الفترة كونها تفتقر إلى المعطيات المتعلقة بالجانب السكاني كما يعاب عليها أيضا تخصيص مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية لإنشاء المصانع والهياكل الأساسية الضرورية لها مع بناء مناطق وأحياء سكنية جديدة لتغطية الطلب المتزايد على السكن بشكل فوضوي أحيانا، ساهم في انتشار الأحياء القصديرية مثل – الأحياء القصديرية في

1- التجاني بشير: التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص25.

2- وليد عبد الحميد عايب: الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي –دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية–، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص211.

الحراش، والأحياء القصديرية المحيطة بوهران، وحي بوحمرة بعنابة، والأحياء الفوضوية المنتشرة بحواف مدينة قسنطين-[1]

5-1-4 المخطط الخماسي الأول (1980- 1984)

طبق في هذا المخطط التوجيهات السياسية التي جاءت بها مقررات المؤتمر الرابع للحزب المنعقد في جانفي 1979م لاعتماد رؤية جديدة للتخطيط، لتعتمد هذه التوجيهات في مجال التعليم سنة 1980 مايلي[2]:

- فتح المدرسة أمام جميع الأطفال البالغين سن الدراسة.
- محو الفوارق الجهوية في ميدان التعليم
- توحيد نظام التعليم وتكييفه مع متطلبات التنمية وأهدافها
- تطوير وإنشاء أجهزة للتوجيه والإعلام لإصلاح الخلل الملاحظ في ميدان التوجيه
- تدعيم وتطوير التعليم باللغة الوطنية.
- تحقيق التوازن بين الطلب الاجتماعي والاقتصادي وطاقات التكوين في أقرب الآجال سواء من حيث المستوى الكمي أو النوعي.

ليعرف قطاع التربية حجما ملحوظا من النفقات المخصصة له بنسبة 61.11% من إجمالي الاستثمارات ليكون هدف المخطط في هذه الفترة تحقيق مايلي:

- خفض احتلال القاعات من 55 تلميذ في القاعة إلى 46 تلميذ عند نهاية المخطط.

1- التجاني بشير: مرجع سبق ذكره، ص26.

2- الجيلالي سالمي: حركية السكان والتخطيط المدرسي بالإقليم الشمالي الأوسط بالجزائر، أطروحة دكتوراه-غير منشورة-، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة الجزائر2، 2015-2016، ص151-152.

- رفع نسبة التأطير من معلم واحد لكل 36 تلميذ حاليا إلى معلم واحد لكل 34 تلميذ.
- إبطال نظام الدوامين في بعض المناطق.
- تكوين المعلمين ابتداء من سنة 1980م
- استقبال الثانوية لنص المتخرجين من التعليم المتوسط.

ومنه يمكن القول أن المخططين السابقين حققا نتائج إيجابية على المستوى الاجتماعي حيث "بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال هذه الفترة 4.5% ، وانخفض معدل البطالة من 25% في عام 1961 إلى 19% في عام 1978"[1]

5-1-5 المخطط الخماسي الثاني (1985- 1989)

يعتبر هذا المخطط أفضل مخطط غني بالمعلومات الذي قدرت فيه ميزانية التعليم بحوالي 22 مليار دولار، كما قدم تحليلا لأهدافه وتوجهاته إذ جاء بأهداف تمثلت في[2]:

- الهدف الرئيسي متمثل في دمقرطة التعليم وضمان تمدرس كل الأطفال البالغين لسن التمدرس – ست سنوات- مع تعريب التعليم وتدعيم الأبعاد العلمية والتقنية له.
- رفع معدل الانتقال من السنة السادسة إلى السنة السابعة من 72.7% سنة 1983 إلى 85% بداية 1987م
- تحسين نوعية التعليم وانخفاض عدد الراسبين.

1- عميروش محند شلغوم: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2012، ص220.

2- الجيلالي سالمي: مرجع سبق ذكره، ص ص 155-156.

- التخفيف من معدل شغل القسم والوصول في نهاية المخطط إلى 30 تلميذا للطور الأول والثاني و 20 تلميذا بالنسبة للطور الثالث.
- رفع نسبة التمدرس في الولايات التي تقل فيها نسبة التمدرس عن المعدل الوطني.

5-2 المرحلة التعددية (1989-2014)

نظرا لأوضاع الجزائر السياسية الصعبة في فترة التسعينات التي أثرت على المستوى الاقتصادي الذي أدى إلى عدم قدرة البلد على الوفاء بالمطالب الاجتماعية للسكان مما فرض على الحكومة الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ليقدم المخطط التنموي لسنة (2001-2004) في مجال تنمية الجانب التعليمي بناء 232 ثانوية، و563 متوسطة، و19.546 قسم ابتدائي، 149 داخلية و336 مطعم للنصف الداخلي مع إنجاز 180 معهد ومركز جديد خاص بالتكوين المهن، ومايقارب 20000 مكان بيداغوجي، كما تم إنجاز أكثر من 230.000 مكان بيداغوجي في التعليم العالي و 90.000 مكان إيواء[1]

5-2-1 المخطط التنموي(2005-2009)

ركزت الحكومة في هذه الفترة على إنعاش النمو الاقتصادي للانفتاح على الاقتصاد العالمي حيث خصصت غلافا ماليا قدر بـ 1908.5 مليار دينار جزائري استفاد منه قطاع التعليم العالي بـ 141 مليار دينار والتربية الوطنية بـ 200 مليار دينار والتكوين المهني بـ 58.5 مليار دينار[2]

1- عامر هني: مرجع سبق ذكره، ص219.

2- المرجع السابق: ص ص 220-221.

5-2-2 المخطط التنموي(2010-2014)

خصص لقطاع التربية أزيد من 300 مدرسة ابتدائية و 1000 إكمالية وحوالي850 ثانوية و 2000 وحدة داخلية ونصف داخلية و مطاعم ، لتقدر استفادة وزارة التربية الوطنية بـ 852 مليار دينار[1]

اعتمدت الدولة الجزائرية من خلال المخططات السابقة استراتيجيات لتحسين التعليم وتدعيمه وفق الحاجة السكانية حيث تضمنت المشاريع المقدمة لفائدة قطاع التربية مجموعة معايير يتم وفقها إنشاء وبناء المدارس والهياكل التربوية وكمثال على هذه المعايير يتم عرض نموذج لتخطيط مدرسة ثانوية كما في الجدول التالي:

1-صبيحة حماد: المخطط الخماسي (2010-2014) والأهداف الإنمائية للألفية -دراسة تقييمية أهداف التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية- ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة، العدد 12، 2017، ص141.

جدول رقم(05) يوضح المعايير التخطيطية المتبعة في الجزائر المدرسة الثانوية نموذجا – البرنامج التربوي لإنشاء 1000مقعد دراسي و300 داخلي–

المعيار	الجزائر
عدد الطلبة	1000
مساحة الموقع ألف م^2	12382
المساحة المبنية ألف م^2	7382
نصيب الطالب من مساحة الفضاء الخارجي	5–6 م2
عدد الصفوف	25
عدد الطلبة في الفصل	40
المسافة بين السكن والمدرسة	1200–1600
الموقع بالنسبة للشارع	رئيسي

المصدر: مديرية التخطيط

من خلال الجدول السابق يمكن قراءة البيانات الخاصة بأهم المعايير المتبعة في الدولة الجزائرية لتخطيط مؤسسة ثانوية ومقارنته بالمعايير والبيانات العالمية والعربية بالأخص المعروضة سابقا في الفصل الثالث للجدول رقم(05).

ومنه وعلى اعتبار أن الجزائر من ضمن البلدان العربية التي تسعى سياستها التعليمية إلى التحسين من مستوى التعليم من خلال تجديد المناهج وتكوين الأساتذة من أجل تعليم جيد ومساير للمستوى العالمي.

وعليه بالنظر إلى المعايير السابقة والخاصة بإنشاء مدرسة ثانوية لـ 1000 طالب نجد أن المعايير المسطرة لا تتفق مع المعايير العالمية خاصة في عدد الفصول حيث 1000 طالب يحتاج إلى 28 فصل دراسي ومساحة 141 ألف م^2 وأن لا يتجاوز عدد الطلبة 30 طالب في كل فصل، مما يدعو إلى القول أن السياسة التعليمية لأي بلد يريد تحسين مستواه التعليمي مقابل البلدان الأخرى لا يتحقق من خلال تحسين جانب دون الأخر بل يجب العمل على تحسين كل ما يتعلق بالجانب التعليمي من أجهزة ووسائل وهياكل ومناهج وكتب ومعلمين لتحقيق المستوى المطلوب والمرجو.

القسم الثاني:

المعالجة الميدانية لموضوع الدراسة

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيـــــــــــــد

1- مجالات الدراسة

2- منهج الدراسة

3- أدوات جمع البيانات

4- أسلوب اختيار العينة

تمهيـد:

إن محاولة أي باحث لتقديم بحث ملم بجميع حيثيات الظاهرة موضوع الدراسة متوقف أساسا على إطار منهجي يتسم بالترتيب المنطقي التدريجي المتناسق، وتكسب أية دراسة الصفة العلمية إذا اتبعت أساليب وقواعد منهجية وعلمية في حين تبرز أهمية العمل المنهجي الميداني الذي يعمل الباحث وفقه لتكريس حقيقة التصورات والأفكار النظرية التي تم جمعها حول مشكلة الدراسة لتغطية هذا الجانب لما له من تأثير على نتائج الدراسة، الذي يتم وفق أساليب تقنية تعمل على بلوغ الحقائق العلمية حول موضوع ومشكلة الدراسة.

1- مجالات الدراسة:

1-1- المجال المكاني:

ويقصد به الحيز الجغرافي الذي تجرى فيه إجراءات الدراسة الميدانية والمتمثل في مدينة خنشلة

1-1-1 الموقع الجغرافي وأنواع المناخ لولاية خنشلة

تنتمي مدينة خنشلة للولاية خنشلة الواقعة في الشمال الشرقي للجزائر في منطقة الأوراس، مابين السلاسل الجبلية والهضاب العليا مما يمنحها طابعا غابي وصحراوي، يحدها شرقا أم البواقي وبسكرة وغربا باتنة وبسكرة وجنوبا الواد مساحتها الإجمالية 9715 كم^2، أما مناخها فيمتاز بثلاث أنواع بارد شتاء ومعتدل صيفا في المناطق الجبلية، ومعتدل شتاء ساخن وجاف في

المناطق الصحراوية، وبارد شتاء وجاف صيفا في منطقة الشمال، هذا التنوع أعطى للمنطقة خصائص سياحية معتبرة

أما عن مدينة خنشلة مجال دراستنا الميدانية والواقعة بمركز ولاية خنشلة لها نفس خصائص الولاية أما عن حدودها الجغرافية

الشمال : بغاي

الجنوب : أنسيغة

الشرق : عين الطويلة

الغرب : الحامة

1-1-2 الموقع الإداري للولاية

تم إعلان ولاية خنشلة كولاية ضمن التقسيم الإداري سنة 1984، كانت تابعة للولايات الآتية: أم البواقي، الدائرة السابقة لخنشلة، تبسة دائرة ششار، باتنة دائرة قايس ، حاليا الولاية مقسمة إلى 21 بلدية و8 دوائر.

1-1-3 السكن والخدمات التعليمية

تحتوي مدينة خنشلة على 11 قطاع كل قطاع مقسم إلى مجموعة من الأحياء كما هو موضح في الجدول رقم (06) والموزعة على خريطة بلدية خنشلة المبينة في الملحق رقم (04)

جدول رقم (06): قطاعات وأحياء مدينة خنشلة

رقم القطاع العمراني	الأحياء المنتمية لكل قطاع
01	النواة الرئيسية للمدينة
02	حي السعادة، حي النصر، حي 150سكن
03	حي السوناطيبة، حي المنظر الجميل حي 700 سكن، حي 274سكن.
04	حي بوزيد، ابن الرشد، بن بولعيد، طارق ابن زياد.
05	حي المحطة، حي بوجلبانة، حي الحدائق، حي الحسناوي، حي يوسفي صالح ، حي الأمل، حي عرقوب دريس.
06	حي 5جويلية، حي الكاهنة، حي 24 فيفري، حي محمد العيد، حي 300سكن.
07	حي النسيم، حي لموشي، حي1 نوفمبر، حي 400سكن، حي 28 فيفري.
08	حي موسى رداح، حي السوناطراك.
09	تحصيص الأوراس، تحصيص المستقبل، 344 سكن،256 مسكن، 274سكن و396سكن.
10	تحصيص 1نوفمبر، 100مسكن، تحصيص طريق بابار- تحصيص مولاي
11	تحصيص المنشار، تحصيص 24 فيفري، تحصيص النور.

المصدر مصلحة العمران ببلدية خنشلة

أما بالنسبة للخدمات التعليمية ونخص بالذكر الهياكل التربوية –الابتدائي والمتوسط والثانوي– موزعة على مدينة خنشلة بهذا العدد الموضح في الجدول رقم (07)

جدول رقم (07) عدد الهياكل التربوية بمدينة خنشلة

الهياكل التربوية	العدد
عدد الابتدائيات	58 ابتدائية
عدد المتوسطات	24 متوسطة
عدد الثانويات	13 ثانوية

المصدر: مكتب الخريطة المدرسية مديرية التربية لولاية خنشلة

1-2 المجال الزمني:

ويقصد به " الفترة التي تم فيها إعداد الدراسة بجزأيها النظري والميداني "[1] والتي أجريت في الفترة الممتدة من جانفي 2014م إلى غاية مارس 2019م، ليتم التركيز هنا على الفترة التي أجريت فيها الدراسة الميدانية بشكل من التفصيل التي امتدت من 08 أفريل 2016 إلى غاية 20 أوت 2018 م، الموزعة على الفترات التالية:

الفترة الأولى : كانت الفترة الزمنية الأولى عبارة عن زيارة استطلاعية لبلدية خنشلة وذلك من أجل جلب بعض المعلومات عن مدينة خنشلة وعدد أحيائها وقطاعاتها الحضرية، وكان ذلك يوم 08 أفريل 2016 م أين تم التوجه إلى مصلحة العمران وبالضبط مكتب العمران حيث قدم لنا سجل لمختلف القطاعات بالمدينة بعدد مساكنها ومساحة كل سكن التي تعود إلى إحصائيات 2008 التي تعتبر آخر الاحصائيات المعتمدة.

1- حامد بوغردة نور الدين: دور إدارة الجودة الشاملة في إنشاء الميزة- دراسة حالة مؤسسة مينائية-، دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 173 .

الفترة الثانية: اختصت هذه الفترة بالتوجه إلى عدة مديريات وذلك من أجل تزويدنا بمعلومات عن موضوع دراستنا الخاص بتخطيط الخدمات التعليمية وعلاقته باحتياجات السكان مع إجراء مقابلات مع رؤساء المكاتب والمصالح مثل رئيس مكتب الخريطة المدرسية يوم: 26 أفريل 2017 ورئيس المجلس الشعبي البلدي يوم 05 سبتمبر 2017م ورئيس مكتب التخطيط بمديرية التخطيط والعمران يوم 18 أكتوبر 2017م ومع رئيس مصلحة التنمية البشرية والنشاط الاجتماعي والاقتصادي بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بولاية خنشلة يوم 23 ديسمبر 2017م

الفترة الثالثة: اختصت الفترة الزمنية الثالثة بتوزيع الاستمارات على سكان القطاعات الخمس التي تم اختيارها عشوائيا وبالضبط على المتمدرسين ضمن هذه الأحياء وذلك من خلال اختيار ابتدائيات تنتمي لأحياء القطاعات المختارة، وذلك لضمان عدم اختيار مبحوثين لاينتمون إلى الفئة التي لا تحتضن أبناء متمدرسين، التي لاتمثل مجال دراستنا لعدم امتلاكها الإجابة الصحيحة عن أسئلة الاستمارة.

1-3 المجال البشري :

" وهو المجال الذي يتم من خلاله أخذ عينة البحث ويتضمن كل ما يتعلق بخصائص ومواصفات العينة "[1] وباعتبار أن مواصفات وخصائص عينة دراستنا تركز على احتياجات سكان مدينة خنشلة وبالضبط السكان الذين لديهم أبناء متمدرسين في المستويات الثلاث الابتدائي والمتوسط والثانوي، الأعلم بوسط تمدرس أبنائهم وباحتياجاتهم الفعلية في المجال

1- علي غربي: أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، مطبعة cirtacopy، قسنطينة، د ط، 2006، ص 67 .

التعليمي ومن هذا المنطلق اشتمل مجتمع دراستنا على 11 قطاع حضري يضم 29018 سكن موزع على مدينة خنشلة تم اختيار خمسة قطاعات حضرية تشتمل على20248 بالاعتماد على العينة المساحية التي تعتبر الأنسب لدراستنا.

2- منهج الدراسة:

المنهج "هو طريقة البحث التي يعتمدها الباحث في جمع المعلومات والبيانات المكتبية أو الحقلية وتصنيفها وتحليلها وتنظيرها"[1]

وباعتبار أن طبيعة الدراسة هي التي تحدد المنهج المستخدم فقد استلزمت منا دراستنا الخاصة بالتخطيط للخدمات التعليمية وعلاقته باحتياجات السكان في المدن الجزائرية على اعتماد المنهج الوصفي والذي يعرف على أنه " الطريق أو مجموعة الطرق التي يمكن الباحثون من خلالها وصف الظواهر العلمية والظروف المحيطة بها في بيئتها و المجال العلمي الذي تنتمي إليه "[2] مما يستوجب الوصف المعمق لكافة المتغيرات التي تنطلق من محيط الظاهرة المدروسة، و العوامل المؤثرة فيها، والتي لها علاقة وثيقة بها، وهو ما يتعين أن يكون – أو على الأقل الاجتهاد فيه– في هذه الدراسة التي تسعى لفحص واقع التخطيط للخدمات التعليمية، في ظل المتطلبات الواقعية والفعلية لحياة السكان في الوسط الحضري بمدينة خنشلة كحالة دراسية، وكذا العوائق / الصعوبات التي تحول دون وجود علاقة وثيقة وهادفة بين قضية التخطيط للخدمات التعليمية هذه، والمتطلبات / الاحتياجات الواقعية والفعلية لحياة السكان في

1- إحسان محمد الحسن: مناهج البحث الاجتماعي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1 ، 2005، ص 11 .

2- مصطفى حميد الطائي، خير ميلاد أبو بكر: مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في الإعلام والعلوم السياسية، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، ط1، 2007، ص 95 .

الوسط الحضري بهذه المدينة، كما تم الاعتماد على تقنيات منهجية أخرى بالموازاة إلى المنهج الأساس (المنهج الوصفي). فهي لا تغفل البعد التاريخي الذي يغتنى به المسار التحليلي لموضوع البحث، لاسيما من جانب تعقل السيرورة التاريخية للاهتمام بتطور النظام التعليمي الجزائري، فضلا أيضا عن الإحصاء كتقنية (جداول ونسب) تستخدم على الأخص، عند تحليل المعطيات الميدانية المستقاة – من منظور منهجي إجرائي– عبر عدة أدوات كالاستمارة، الملاحظة العلمية، المقابلة المقننة، وهذا دائما في حدود متطلبات إشكالية البحث.

3- أدوات جمع البيانات :

يتطلب البحث العلمي استخدام جملة من الأدوات الخاصة لجمع المعلومات من المجتمع المبحوث بغية تحقيق أهداف هذا البحث والوصول إلى الحقائق والنتائج المرجوة، وأهم هذه الأدوات: الملاحظة، المقابلة، الاستمارة، الوثائق والسجلات.

3-1 الملاحظة :

يجمع الباحثون والمهتمون بالبحوث الاجتماعية أن الملاحظة تعتبر من أهم الأدوات التي تستخدم في البحث العلمي، ومصدرا أساسيا للحصول على البيانات والمعلومات.

"والملاحظة العلمية هي التي تمكن الباحث من ملاحظة الظاهرة موضوع الدراسة مرة ثانية للتحقق من صحتها، فهي تتميز بوضوح الهدف الذي تريد تحقيقه "[1]

1- غريب أحمد السيد: تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، د ت، ص 276 .

وقد استخدم في هذا البحث الملاحظة البسيطة دون مشاركة، حيث تم مراقبة المبحوثين أثناء توزيعنا للاستمارة حيث لوحظ مايلي:

- ترحيب بعض المبحوثين واهتمامهم بالدراسة المقدمة وذلك من خلال إعادة الاستمارات كلها وفي وقت قصير.

- عبر بعضهم أن مثل هذه المواضيع تمس فعليا واقع تعليم أبنائهم

بالإضافة إلى ملاحظة الخدمات التعليمية الموزعة على أحياء القطاعات الخمس التي يظهر على بعضها قدم البناء، مع محاولة ربط كل مؤسسة تعليمية بالمعايير التخطيطية العامة كشكل البناءات والفضاءات المخصصة للرياضة الغائبة بشكل كبير في التعليم الابتدائي، ومقارنة موقع الخدمة مع موقع السكنات والشوارع المبنية عليها إن كانت على شوارع رئيسية أو ثانوية، بعدها عن بعض الأحياء وقربها من أحياء أخرى وغيرها من الملاحظات التي تفيد في تحليل وتفسير النتائج.

3-2 المقابلة:

تعرف المقابلة على "أنها محادثة موجهة بين القائم بالمقابلة وبين شخص أو عدة أشخاص"[1] كما تعرف على أنها " أشكال خاصة من الاتصال التفاعلي" [2] كلا التعريفين يشرحان طريقة

1- فاطمة عوض صالح، ميرفت علي خفاجة: أسس ومبادئ البحث العلمي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، ط1، 2002، ص132.

2- بوب ماتيوز، ليز روس: الدليل العلمي لمناهج البحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة محمد الجوهري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، ط1، 2016، ص304.

المقابلة التي تنصب على فكرة لقاء بين طرفين أو أكثر ضمن هذا اللقاء يحدث تجاوب وتفاعل بين القائم بالمقابلة والمُقابل ذلك لفائدة البحث.

تعتبر المقابلة من الوسائل المهمة والموضوعية لجمع المعلومات في البحوث الاجتماعية ذلك بما توفره من معلومات تفيد الباحث في التعرف على صدق معلومات قدمت له من جهات أخرى أو اكتشاف حقائق يصعب الحصول عليها موثقة ذلك وفق النوع المستعمل في المقابلة حيث قمنا باستعمال مقابلة مقننة تتضمن دليل مقابلة من خلال طرح أسئلة متسلسلة تتضمن موضوع دراستنا الخاص بتخطيط الخدمات التعليمية وعلاقته باحتياجات السكان حيث تم إجراء 6 مقابلات تضمن بعضها على دليل مقابلة، والبعض الآخر اقتصر على تقديم معلومات ووثائق تخص الموضوع توزعت هذه المقابلات على مسؤولي مكاتب ومصالح مديريات خنشلة كما هو موضح آتيا:

- مقابلة رقم 01: مع رئيس مكتب الخريطة المدرسية بمديرية التربية بولاية خنشلة، خبرته في الميدان 30 سنة
- مقابلة رقم 02: مع رئيس مصلحة التنمية البشرية والنشاط الاجتماعي والاقتصادي بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بولاية خنشلة
- مقابلة رقم 03: مع رئيس المجلس الشعبي البلدي ببلدية خنشلة

مقابلة رقم 04: مع رئيسة مكتب الصفقات العمومية بمديرية البناء والتعمير بولاية خنشلة

- مقابلة رقم 05: مع مسؤول مكتب التخطيط بمديرية التخطيط والعمران بولاية خنشلة
- مقابلة رقم06: مع رئيس مكتب العمران ببلدية خنشلة

3-3 الاستمارة :

وتعرف على أنها "مجموعة مؤشرات، يمكن عن طريقها اكتشاف أبعاد موضوع الدراسة عن طريق الاستقصاء التجريبي، أي إجراء بحث ميداني على جماعة محددة من الناس، وهي وسيلة الاتصال الرئيسية بين الباحث والمبحوث وتحتوي على مجموعة من الأسئلة تخص القضايا التي تريد معلومات عنها من المبحوث "[1] يشير التعريف إلى أهمية أداة الاستمارة في جمع معلومات عن موضوع الدراسة من خلال أسئلة يطرحها الباحث على المبحوثين.

وعليه تم الاعتماد على هذه الأداة البحثية والتي تتكون من دليل يتضمن بدوره مجموعة من الأسئلة تم توجيهها إلى المبحوثين.

حيث تمت صياغة أسئلة الاستمارة وفق فرضيات الدراسة والتي اتبعنا فيها عدة خطوات من أجل صياغتها بشكلها النهائي تضمنت هذه الخطوات مايلي:

- وضع فرضيات ومؤشرات الدراسة بناء على تساؤلات إشكالية الدراسة.

1- بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني: منهجية العلوم الاجتماعية ، دار الهدى، الجزائر، د ط ، 2004، ص 282.

- عرض الاستمارة على محكمين* بعد موافقة الأستاذة المشرفة عليها من أجل توسيع دائرة الأفكار والمقترحات.

- إعادة صياغة وتعديل الاستمارة وفق مقترحات السادة المحكمين.

ووفق مقترحات الأساتذة المحكمين تم صياغة الاستمارة بشكلها النهائي إذ اشتملت على ثلاثين سؤالا، موزعين على ثلاث محاور كل محور منها مرتبط بفرضية من فروض الدراسة وقد كانت الأسئلة المغلقة تحتمل الإجابة بـ " نعم" "لا" ومنها نصف المغلقة التي تحتوي عدة احتمالات ومنها المفتوحة التي تسمح لسكان مدينة خنشلة بالإدلاء برأيهم حول السؤال المطروح بكل صراحة ودون أية قيود.

والتي قسمت كمايلي :

- البيانات العامة : السن، الجنس، الحالة الاجتماعية، عدد الأولاد، عدد الأولاد المتمدرسين، المستوى التعليمي للزوج، المستوى التعليمي للزوجة . مرتبة من (1 إلى 7).

- المحور الأول : يضم بيانات خاصة باحتياجات السكان من الخدمات التعليمية يحتوي على 10 أسئلة مرتبة من (8 إلى 17).

- المحور الثاني : بيانات خاصة بالسياسات التخطيطية الخاصة بتحسين الخدمات التعليمية في الأحياء المتضمنة 04 أسئلة مرتبة من (18 إلى 21).

* المحكمون هم: الدكتورة لبرش راضية المنتمية إلى كلية العلوم الاجتماعية والانسانية بجامعة عباس لغرور خنشلة، الدكتورة جابر مليكة المنتمية إلى قسم علم الاجتماع بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، الدكتورة باشيخ أسماء المنتمية إلى قسم العلوم الاجتماعية بجامعة أدرار.

– المحور الثالث: بيانات خاصة بالصعوبات (المعوقات الوظيفية) التي تحول دون وجود علاقة وثيقة بين التخطيط للخدمات التعليمية واحتياجات السكان بمدينة خنشلة المحتوية على 08 أسئلة مرتبة من (22 إلى 30).

وفي نهاية الاستمارة تم طرح سؤال حول الاقتراحات التي يقدمها سكان الأحياء من أجل تجاوز صعوبات المساهمة في التخطيط لا يجاد حلول لمشكلات السكان المتعلقة بتحسين الخدمات التعليمية

3-4 السجلات والوثائق

تعد السجلات والوثائق من وسائل جمع المعلومة التي تفيد في أي بحث علمي التي تزود الباحث بكم من البيانات والمعلومات حول موضوع دراسته ، وذلك لمعرفة أدق المعلومات والبيانات الإحصائية عن منطقة الدراسة أي مدينة خنشلة، وكذا سكان هذه المنطقة، ومجمل الخدمات التعليمية الموزعة في المدينة من مرحلة الابتدائي إلى غاية الثانوي التي تم تزويدنا بها من قبل المديريات والمصالح التي أجرينا فيها مقابلات كبلدية خنشلة التي قدمت لنا إجمالي القطاعات الحضرية بلدية خنشلة بالإضافة إلى وثائق وخرائط تخص القطاعات والمدينة بشكل عام، بالإضافة إلى الوثائق المقدمة من قبل مديرية التجهيز والمالية التي أمدتنا بكل مايخص ولاية خنشلة من موقع جغرافي إداري بيانات عن السكان الشغل البطالة المؤسسات الادارية والتعليمية وغيرها، كما أفادتنا مديرية التربية بمعلومات متعلقة بأسماء ومواقع مجمل

المؤسسات التعليمية بالولاية، كما لا ننسى مديرية التخطيط والعمران التي زودتنا بأهم المعايير المتبعة في بناء المدارس.

4- أسلوب اختيار العينة وخصائصها

4-1 أسلوب اختيار العينة:

من الصعب على الباحث الاجتماعي أثناء اختبار فرضياته ميدانيا دراسة كل مفردات البحث حيث يعد عملا شاقا ومكلفا ماديا ومعنويا، لهذا يلجأ البحث العلمي لتبسيط هذا الأمر وذلك باختيار مفردات محددة من ضمن الاطار الذي تؤخذ منه العينة باتباع طريقة وأسلوب لاختيار نوع من أنواع العينة يتناسب مع مجتمع البحث المدروس.

ونظرا لطبيعة موضوع دراستنا القائم على ظاهرة التخطيط للخدمات التعليمية وعلاقته باحتياجات السكان المتعلقة بكل قطاعات (جهات) بلدية خنشلة (11قطاع)؛ فهذه القطاعات تمثل المجتمع الأصلي. ويتكون كل قطاع من أقاليم نسميها هنا أحياء سكنية. ومن منطلق أنه يصعب علينا وعلى كل باحث في هذه الحالة أن يختار كل المفردات للمجتمع الأصلي وكل هذه القطاعات والأحياء الجغرافية، فإنه يتعين علينا الاعتماد على **العينة المساحية** باعتبارها من النوع الاحتمالي "تستخدم عندما تكون المنطقة الجغرافية لمجتمع الأصل واسعة جدا، أولا وعندما ينعدم أو يتعذر على الباحث الحصول على قائمة أسماء المبحوثين ثانيا يكون اختيار المبحوثين استنادا لمناطق سكناهم"[1] ولاتباع هذا النوع من العينة التي تسمى أيضا **بالعينة**

1- عدنان أحمد مسلم، آمال صلاح عبد الرحيم: دليل الباحث في البحث الاجتماعي، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ط1، 2011، 78.

متعددة المراحل، يجب أن نمر بمجموعة من المراحل لتحديد مقدار مجتمع العينة التي ستجرى عليها الدراسة، نذكر الخطوات التالية:

- باعتبار أن قطاعات مدينة خنشلة تقدر بـ 11 قطاع وكل قطاع يحتوي على مجموعة أحياء، يتم الاعتماد على العينة العشوائية البسيطة التي "يتم اختيار مفرداتها على أساس عشوائي بمعنى إعطاء فرص متساوية لجميع وحدات المجتمع في الظهور في العينة دون تحيز"[1]
- سحب مفردات العينة الممثلة في القطاعات الإحدى عشر عن طريق الاختيار بالقرعة بطريقة السحب دون إرجاع أي سحب 5 قطاعات عشوائيا لتمثل مجتمع دراستنا أي سكان مدينة خنشلة الموزعين على 29018 سكن.
- باعتبار أن القطاعات الخمس المسحوبة عشوائيا تمثل عدد كبير من الساكنين الذي لا نستطيع تغطيته بالكامل، وعليه يؤخذ من كل قطاع نسبة قدرت بـ 5% من كل قطاع من القطاعات الخمس المسحوبة عشوائيا لنتحصل على حجم العينة بشكله النهائي.
- يمثل الجدولان التاليان قطاعات مدينة خنشلة بأرقامها وأسمائها ومساحتها وعدد مساكنها بالإضافة إلى القطاعات الحضرية المسحوبة عشوائيا على التوالي:

1- مدحت أبو النصر: قواعد ومراحل البحث العلمي – دليل إرشادي في كتابة البحوث وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه-، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2004.

جدول رقم (08): القطاعات الحضرية لمدينة خنشلة

رقم القطاع	اسم القطاع	مساحته"هـ"	عدد المساكن
01	حمام عمار	138	4942
02	السعادة	152	1170
03	السوناطيبة	113	2555
04	طريق زوي	163	1415
05	حي المحطة	188	4722
06	حي 5جويلية	333	2673
07	طريق باتنة	122	4996
08	موسى رداح	725	1316
09	الأوراس	254	1101
10	طريق بابار	423	2915
11	المنشار	589	1213
	المجموع	3200	29018

المصدر: بلدية خنشلة

جدول رقم (09): قطاعات مدينة خنشلة المسحوبة عشوائيا

رقم القطاع	القطاع الحضري	عدد المساكن	النسبة 5%
10	طريق بابار	2915	(145)~145.75
11	المنشار	1213	(61) ~ 60.65
02	السعادة	1170	(58)~ 58.5
04	طريق زوي	1415	(71)~70.75
09	الأوراس	1101	(55)~55.05
المجموع		7814	390

وعليه تم التحصل على عينة قدر حجمها بـ 390 مسكن بما يعادل 390 أسرة تم اختيارهم على أساس احتضانهم لأبناء متمدرسين من خلال المدارس الموزعة على أحياء كل قطاع.

4-2 خصائص العينة

تعبر خصائص عينة أي دراسة عن مميزات الفئة المعاينة، كما هو الشأن في دراستنا التي تركز على سكان مدينة خنشلة وبالأخص السكان الذين يحتضنون أبناء متمدرسين وذلك بدافع التعبير بشكل واقعي عن احتياجات أبنائهم فيما يخص الخدمات التعليمية في المستويات الثلاثة –الابتدائي، والمتوسط، والثانوي– بعد التعرف على مستواهم التعليمي والاجتماعي الذي يؤثر على مدى صحة نتائج دراستنا.

جدول رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب السن

الاحتمالات	التكرار	النسبة %
]30-25]	22	5.64
]35-30]	61	15.64
]40-35]	98	25.12
40 فما فوق	209	53.58
المجموع	390	100

المصدر: استمارة البحث السؤال رقم (01)

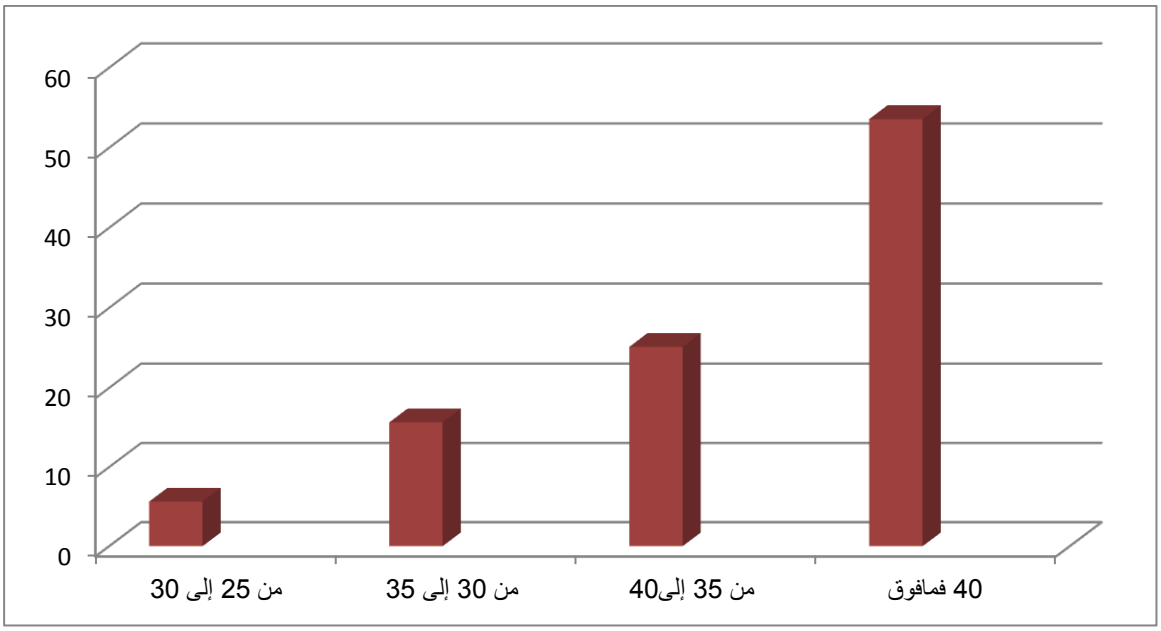

يؤدي السن دورا مهما في دراستنا حيث يكشف عن مدى نضج الفئات العمرية وقبولهم الإجابة عن الاستمارات بكل موضوعية، حيث تبين نتائج الجدول أعلاه الخاصة بالفئة العمرية لعينة الدراسة أن الفئة الغالبة على مجتمع دراستنا يتراوح سنها مابين 40 فمافوق بنسبة 53.58% ، غالبا ماتكون الأسرة في هذا العمر لديها أبناء في سن الدراسة وفي جميع الأطوار، هذا لتعمدنا توزيع الاستمارات على المتمدرسين الذين لديهم إخوة يدرسون في مختلف المستويات التعليمية

من الابتدائي إلى غاية الثانوي، أما أقل نسبة مثلت عينة الدراسة يتراوح سنها مابين 25 إلى 30 سنة غالبا يكون أبنائهم لم يتجاوزوا المستوى الابتدائي فتكون معلوماتهم محصورة حول هذا المستوى بالتحديد.

جدول رقم (11): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
ذكر	126	32.30
أنثى	264	67.69
المجموع	390	100

المصدر: استمارة البحث السؤال رقم: (2)

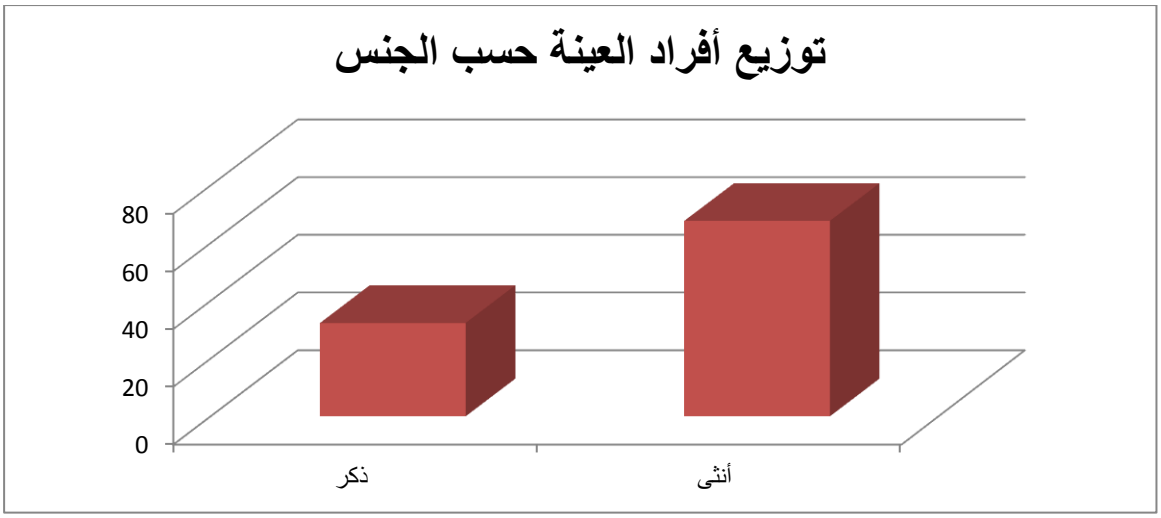

يشير الجدول إلى أن غالبية أفراد العينة إناث، وذلك لاهتمامهم بموضوع الدراسة الذي يمس أهم عامل من عوامل جودة الحياة الحضرية وهو العامل التعليمي الذي يحدد ويرسم مستقبل الأبناء، ومطلب كل أم وأب يريدان لابنهما حياة اجتماعية وثقافية أفضل، بالإضافة إلى دور الأم وقربها من الوسط التعليمي للأبناء ودرايتها المتواصلة بكل مايخص تعليم وتكوين أبنائهم في جميع الأطوار، حيث كانت غالبية من أجاب عن الأسئلة من النساء بنسبة 67.69% .

جدول رقم (12): الحالة الاجتماعية لأفراد العينة

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
جيدة	105	26.92
متوسطة	285	73.07
المجموع	390	100

المصدر: استمارة البحث السؤال رقم (02)

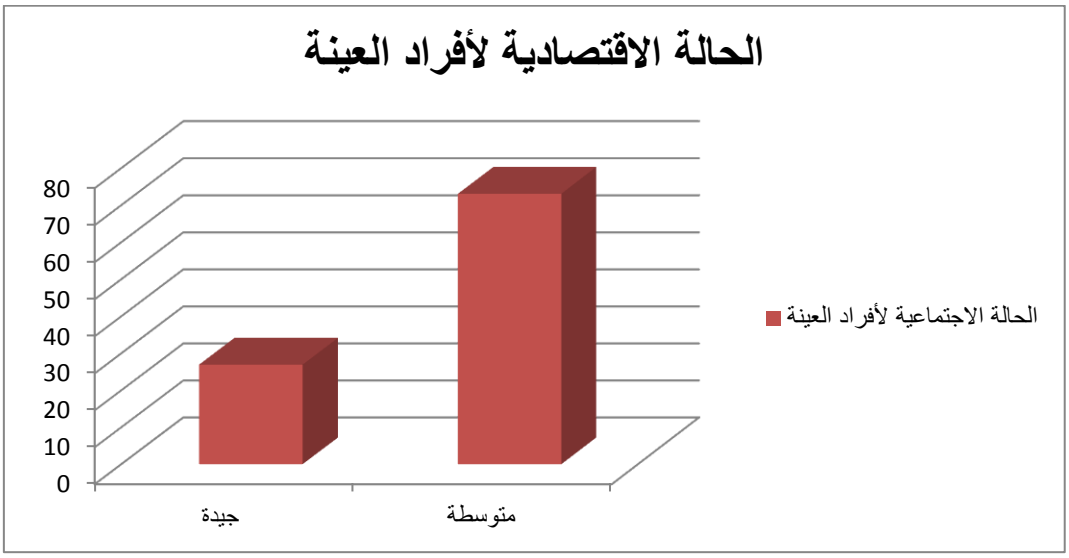

تبين نتائج الجدول والرسم البياني الخاص بالحالة الاقتصادية لأفراد العينة أن مجتمع دراستنا يتميز بحالة اقتصادية يمكن الحكم عليها بأنها متوسطة وذلك بناء على النسبة العالية الممثلة لهذه الإجابة بتقدير 73.07% مما يدل على أن مجتمع دراستنا قد لا يعاني من مشكلات اقتصادية معيشية، كما تشير النسب إلى انعدام المستوى المتدني داخل مجتمع الدراسة، الذي يعود غالبا إلى تعاون الزوج والزوجة .

جدول رقم (13): عدد أولاد أفراد العينة

الاحتمالات	التكرار	النسبة %
2-1	106	27.17
4-3	243	62.30
6-5	41	10.51
المجموع	390	100

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم (03)

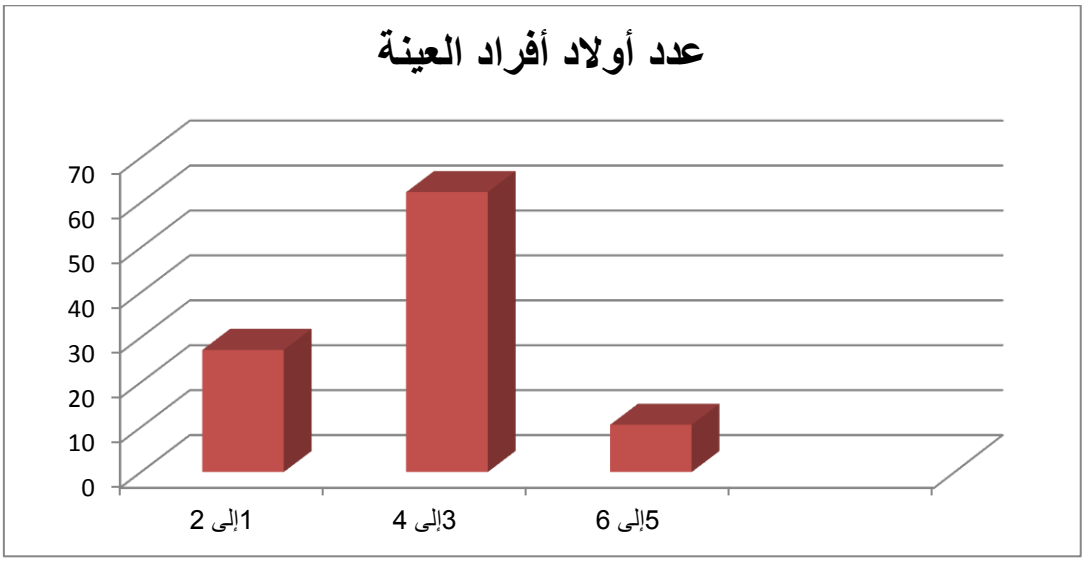

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن غالبية أفراد العينة معدل الإنجاب لديهم لايتجاوز 6 أطفال ضمن الأسرة الواحدة، حيث قدرت أعلى نسبة من عدد الأولاد بـ 62.30% ولا تتجاوز 4 أطفال، مما يدل على وجود وعي في جانب تحديد عدد الأولاد ضمن مجتمع دراستنا، الذي يعود غالبا إلى تعدد أدوار المرأة بخروجها للعمل مما يساهم في كثرة مسؤولياتها داخل وخارج البيت الذي يؤثر بشكل كبير على معدل الولادة، وأيضا ما يعانيه المجتمع من غلاء المعيشة وكثرة متطلبات الأبناء التي لا يقدر على توفيرها دخل بسيط، هذا مايؤكده فادي حسن عقيلان

باعتبار تعليم المرأة "يؤخر سن الزواج ويرفع من مستوى الوعي مما ينقص من فترة الخصوبة وبالتالي يميل معدل النمو السكاني للانخفاض في سبيل محافظة الأفراد على مستوى معيشة مرتفع"[1]

جدول رقم (14): عدد الأولاد المتمدرسين لأفراد العينة

المستوى الدراسي / الفئات	الطور الابتدائي		الطور المتوسط		الطور الثانوي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
لا متمدرس في الطور	120	30.76	110	28.20	275	70.51
2-1	263	67.43	276	70.76	106	27.17
4-3	7	1.79	4	1.02	9	2.30
المجموع	390	100	390	100	390	100

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم (04)

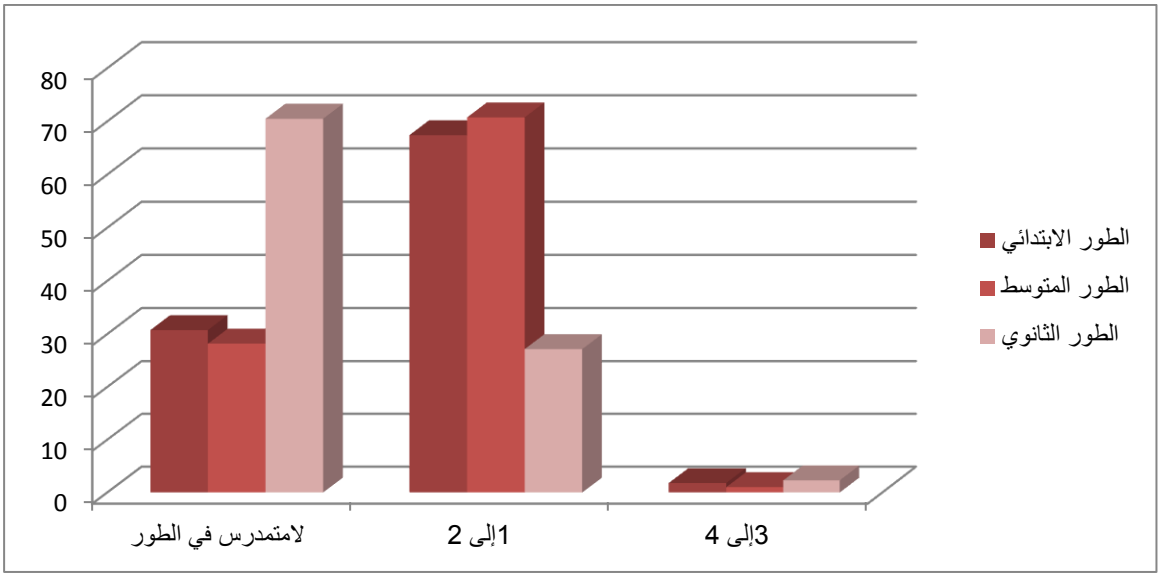

1- فادي حسن عقيلان : مرجع سبق ذكره، ص157.

يكشف لنا عدد الأولاد المتمدرسين لأفراد العينة عن مدى ارتباط المبحوثين بموضوع دراستنا من خلال معرفة نسب المتعلمين الموزعين على الأطوار الثلاثة المنتمين لمجتمع دراستنا، لنجد أعلى نسبة مسجلة من أبناء المبحوثين تدرس ضمن التعليم المتوسط بمعدل طفلين ضمن الأسرة الواحدة أما أدنى نسبة فتعبر عن الأبناء المسجلين ضمن التعليم الثانوي بمعدل طفلين ضمن الأسرة الواحدة، لنلاحظ أيضا أن الأسر التي تحتضن على التقدير الأقصى 4 متعلمين نجد أغلبهم متمدرسين ضمن الطور الابتدائي بنسبة 1.79%. أي أن الطور المتوسط يتصدر المرتبة الأولى لدى أبناء المبحوثين.

جدول رقم (15): المستوى التعليمي للزوج والزوجة

الزوج والزوجة / المستوى التعليمي	الزوج		الزوجة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ابتدائي	36	9.23	22	5.64
متوسط	71	18.20	11	2.82
ثانوي	124	31.79	80	20.51
جامعي	159	40.76	277	71.02
المجموع	390	100	390	100

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم (05) و(06)

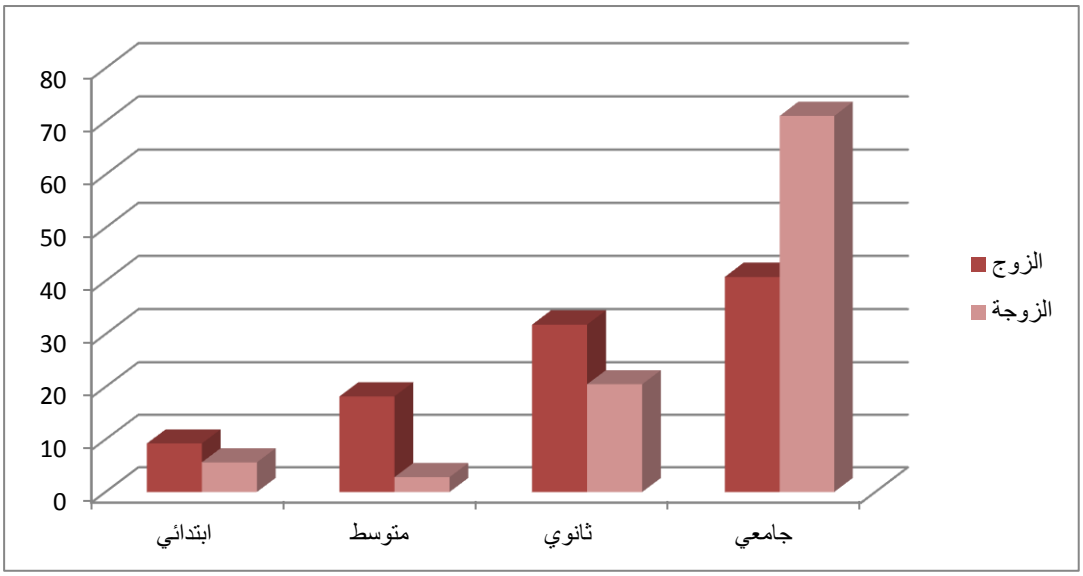

يتضح من خلال الجدول أعلاه الخاص بالمستوى التعليمي للزوج والزوجة وبقراءة الرسم البياني نجد هناك تقارب في المستوى التعليمي بين الزوجين إلا أن الزوجة دائما هي المتحصلة على المستوى الأعلى وبالضبط المستوى الجامعي الذي حصدت فيه الزوجة النسبة الأكبر بمقدار 71.02% مما يدل على أن أغلب الأسر في مجتمع دراستنا يمتلكون مؤهلا علميا عاليا يمكنهم من الإجابة عن أسئلة الاستمارة وإعطاء آراء تفيد البحث وتثري قيمته خاصة وأن المجيب هو الزوجة.

الفصل السادس: تحليل و تفسير البيانات الميدانية

تمهيـــــــــــد

1- تفريغ وتحليل البيانات.

1-1 عرض وتحليل وتفسير البيانات الخاصة باحتياجات السكان من الخدمات التعليمية بأحياء مدينة خنشلة

2-1 عرض وتحليل وتفسير بيانات السياسات التخطيطية الخاصة بتلبية الاحتياجات التعليمية بأحياء مدينة خنشلة

3-1 عرض وتحليل وتفسير البيانات الخاصة بالمعوقات الوظيفية التي تحول دون وجود علاقة وثيقة بين التخطيط للخدمات التعليمية واحتياجات السكان بمدينة خنشلة

2- مناقشــة نتائج الدراسة وتفسيرها في ضوء الفرضيات والمقاربة النظرية والدراسات السابقة.

1-2 تفسير النتائج في ضوء الفرضيات

2-2 تفسير النتائج في ضوء المقاربة النظرية

3-2 تفسير النتائج في ضوء الدراسات السابقة

4-2 النتائج العامة للدارسة

تمهيـد

إن مراحل إنجاز البحث العلمي مراحل متصلة ومتتابعة بحيث تؤدي المرحلة الأولى إلى المرحلة التي تليها، فتعتبر مرحلة تحليل وتفسير البيانات الميدانية والوصول إلى مناقشة النتائج هي المرحلة الأخيرة التي تصبح بعدها الدراسة معدة للعرض والقراءة.

وعليه فإن هذه المرحلة هي التي يجمع فيها الباحث أجزاء عمله، ويعطي عناصره المختلفة المقصد العلمي الذي يرتكز على إشكالية الدراسة وإطارها النظري وفروضها أو الأسئلة التي أثارتها الإشكالية وتقدم الدراسة الإجابة عليها وهذا بعد جدولة البيانات وتحليلها تحليلا إحصائيا لإعطاء صورة وصفية دقيقة للبيانات التي أمكن الحصول عليها، وذلك من خلال تفسير الباحث للنتائج المتحصل عليها، حتى يستطيع أن يكشف عن العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة والعلاقات التي تربط بينها وبين غيرها من الظواهر.

1- تفريغ وتحليل البيانات

1-1 عرض وتحليل وتفسير البيانات الخاصة باحتياجات السكان من الخدمات التعليمية بأحياء مدينة خنشلة

جدول رقم (16): رأي المبحوث في انتشار المؤسسات التعليمية في مركز المدينة مقارنة بالضواحي

الاحتمالات	التكرارات	% النسبة
نعم	208	53.33
لا	182	46.66
المجموع	390	100

المصدر: استمارة استبيان سؤال رقم 08

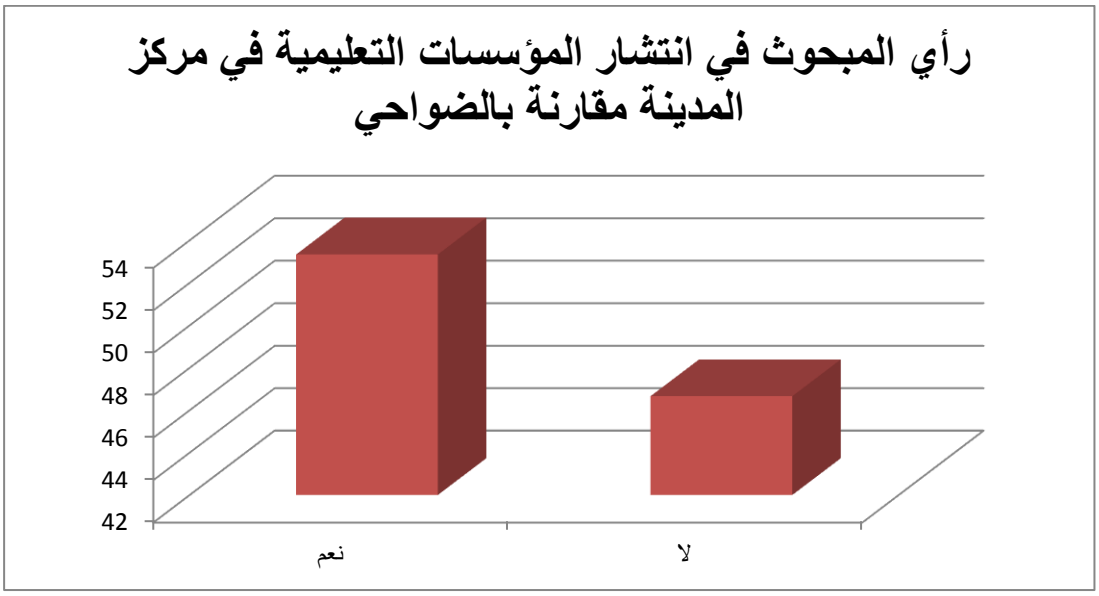

يتضح لنا من خلال هذا الجدول ومن خلال قراءة الرسم البياني وجود تقارب في نسب الإجابتين إلا أن أغلب المبحوثين يؤكدون على انتشار المؤسسات التعليمية بمركز المدينة مقارنة بالضواحي الذي أخذ نسبة 53.33% والذي تم التعليل عليه من قبل المبحوثين كون

كثرة عدد السكان في مركز المدينة الذي ترتب عنه ضرورة وحاجة أكثر للخدمات بما يوافق عدد المحتاجين للتمدرس، مما يؤكد على فكرة الباحثين علي لفتة سعيد وإيمان عبد الحسين شعلان على أن تمركز الخدمات التعليمية بوسط المدينة "سوف يتيح سهولة وصول الطلبة إليها من مختلف أنحاء المدينة وهو مؤشر جيد بالنسبة لموقعها مكانيا"[1]. أما بقية النسبة فاعتبرت أن انتشار المدارس والمؤسسات التعليمية يحظى بتوزيع عادل بين مختلف الأحياء.

جدول رقم 17: يوضح مدى استيعاب المؤسسات التعليمية الموزعة بالحي لعدد التلاميذ

مستوى الاستيعاب / الاحتمالات		التكرارات		% النسبة	
نعم		284		72.82	
لا	اكتظاظ الفصول الدراسية بنسبة التلاميذ	73		18.71	
	التوزيع غير العادل للمؤسسات التعليمية	23		5.89	
	عدم ربط قرارات البناء بحجم الطلب عليها	10		2.56	
المجموع الجزئي		106		27.17	
المجموع الكلي		390		% 100	

المصدر: استمارة استبيان سؤال رقم 09

1- علي لفتة سعيد، إيمان عبد الحسين شعلان، تقييم كفاءة الخدمات التعليمية والصحية في مدينة الحيدرية (دراسة في جغرافية المدن)، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة، العراق، العدد19، 2014، ص325.

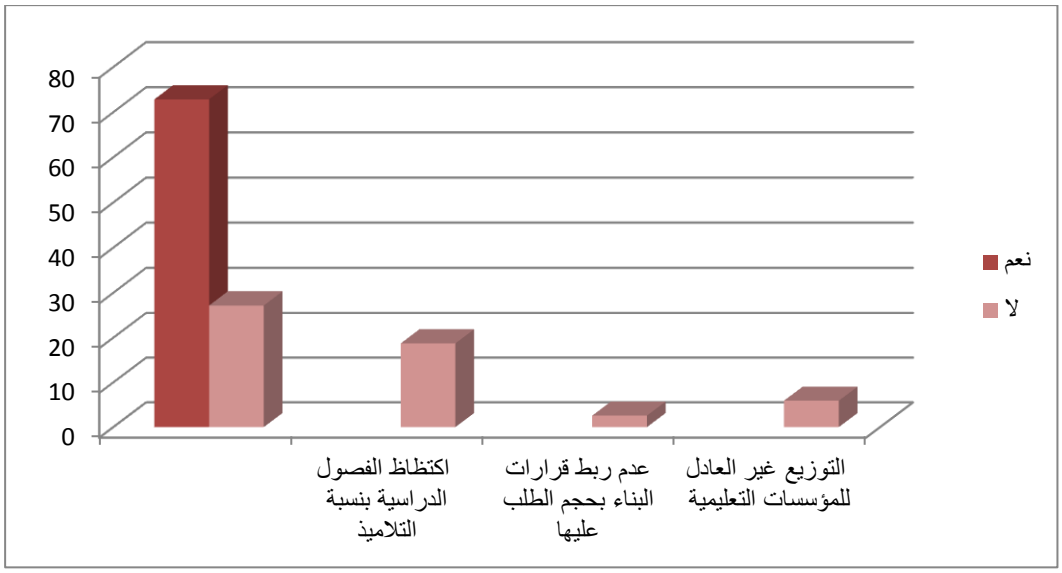

من خلال هذا الجدول يتبين لنا بأن المؤسسات التعليمية والمدارس الموزعة على الأحياء تتناسب وعدد السكان وتلبي احتياجات أبناء أغلب السكان الذي أخذ نسبة 72.82% هذا عكس ما تؤكد عليه أغلب الدراسات العربية مثل الدراسة التي توصلت إلى نتيجة مفادها أن عدم ربط قرار إقامة موقع للخدمة مع حجم الطلب عليها يساهم في جعل مواقعها غير فعالة وغير عادلة في خدمة السكان[1].

أما بقية الإجابات التي ترى أن المدارس الموزعة على مستوى حيهم تعاني من مشاكل أجحفت من دور المؤسسات التعليمية في قدرتها على استيعاب أبنائهم ومن بين العوامل التي تعاني منها هذه المؤسسات وعرقلت من دورها الوظيفي أولها الاكتظاظ الذي تشهده الفصول الدراسية داخل هذه المؤسسات، ليليه توزيع المدارس بشكل غير عادل بين الأحياء مما يسمح بتوفير شروط تمدرس بمستوى أفضل في أحياء دون أخرى، ليعتبر آخر عامل المتمثل في عدم ربط

1- مهى أنور محمد الحنيطي: العلاقة بين التوزيع السكاني وتوزيع الخدمات التعليمية والصحية في منطقة أبو علندا والقويسمية في محافظة عمان، رسالة ماجستير-غير منشورة- كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، ، 1996، ص80.

قرارات البناء بحجم الطلب عليها المؤثر الأساسي في حدوث العاملين السابقين، فجميع هذه العوامل واقعيا آليات عرقلة السيرورة التعليمية داخل المدارس.

جدول رقم 18 : يبين المؤسسات التعليمية التي تعاني من الاكتظاظ داخل الفصول

الاحتمالات	التكرارات	% النسبة
الابتدائي	196	50.25
المتوسط	120	30.76
الثانوي	74	18.97
المجموع	390	100%

المصدر: استمارة استبيان سؤال رقم 10

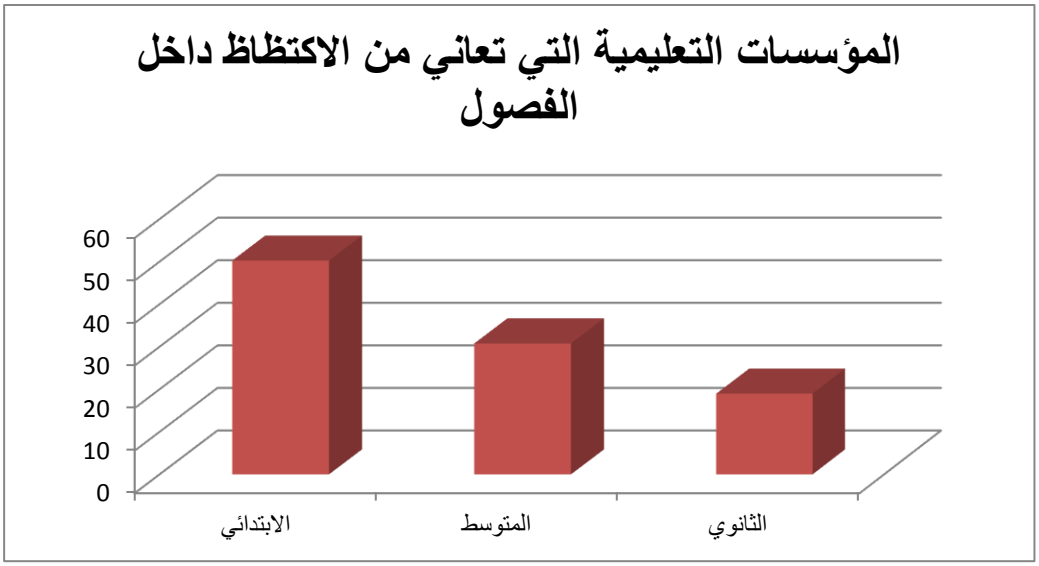

يتضح لنا من خلال هذا الجدول الاحصائي الموضح لرأي المبحوثين حول أهم المستويات التي تعاني من الاكتظاظ على مستوى أقسامها وفصولها الدراسية نجد أن الطور الابتدائي المرتب في المرتبة الأولى من ناحية الاكتظاظ بنسبة 50.25% فحسب رئيس مكتب الخريطة التعليمية الفصل يضم 40 متعلم وقد يتجاوز هذا العدد في جميع الأطوار لكن يعتبر هذا المعيار خاصة

في الابتدائي مجحفا في حق الأطفال الصغار خاصة في المدارس قديمة البناء التي لا يراعي حجم غرفها لهذا العدد حاليا، ليليه الطور المتوسط ثم الثانوي هذا الأخير الذي أعتبر أكثر طورا يسمح بتمدرس المتعلمين في أريحية دون اكتظاظ، فمن خلال النسب المشارة في الجدول الخاص بواقع اكتظاظ الفصول والأقسام بالمدارس هي من بين الصعوبات والمشاكل التي تواجه تحقيق أهداف التعليم في المجتمع الجزائري كما أشار إليه الباحث لخضر غول وأكد على تأثير هذه المشكلة بالذات على "ضعف المردود التربوي في التعليم الثانوي خاصة بسبب الاكتظاظ في الأقسام"[1]

جدول رقم 19 : يبين تناسب موقع المؤسسات التعليمية مع مكان المسكن

تناسب موقع المدرسة مع مكان السكن / الاحتمالات		التكرارات		% النسبة	
نعم		271		69.48	
لا	الموقع غير آمن بسبب مخاطر السيارات	64		16.41	
	أخرى تذكر	55		14.10	
المجموع الجزئي		119		30.51	
المجموع الكلي		390		100%	

المصدر: استمارة استبيان سؤال رقم 11

1- لخضر غول: مرجع سبق ذكره، ص142.

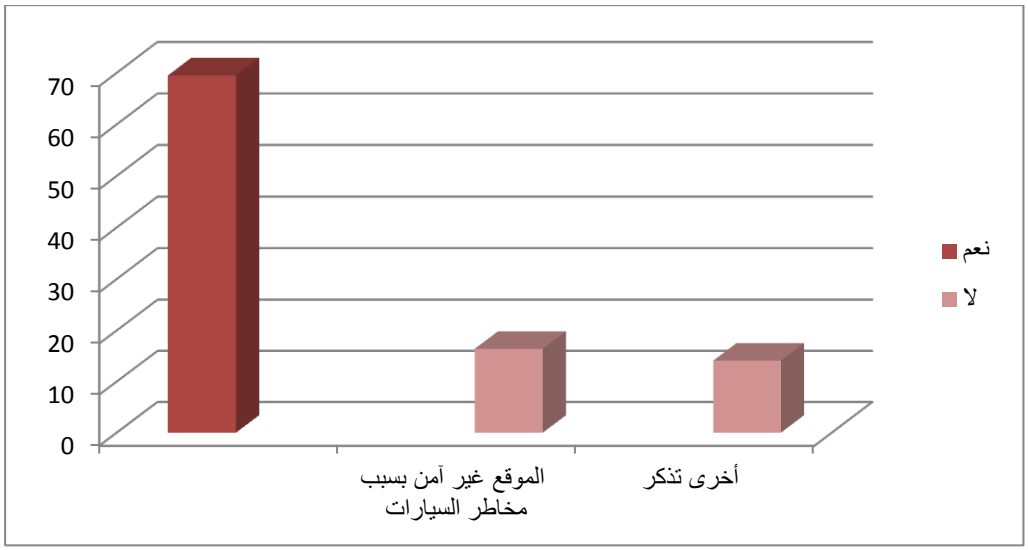

من خلال البيانات المسجلة في هذا الجدول الموضح لرأي المبحوثين حول تناسب موقع بناء المؤسسات التعليمية مع مكان مسكن المحتاجين للتعلم، وذلك بغرض الكشف عن واقع بناء المؤسسات التعليمية بمدينة خنشلة وفق المعايير المسافية الدولية المناسبة فوجدنا أن هذا المعيار معمول به وذلك بناء على إجابات أغلب المبحوثين المؤكدين على أن بناء المدارس والمؤسسات التعليمية متناسب بنسبة 69.48% مع مكان سكن المتعلمين، أما بقية الإجابات التي لا ترى تناسبا في بناء وتموقع المدارس مع مكان سكنهم فركزت على مجموعة من العوامل التي تعتبر من الشروط الأساسية التي لا يفترض بناء موقع المدارس فيها وأهمها حسب رأي المبحوثين بناء بعض المدارس وخاصة الابتدائيات في مواقع غير آمنة كما هو موضح في الصورة رقم 04 في الملحق الثالث، حيث يتعرض الأطفال يوميا لمخاطر السيارات بناء على بناء المدارس الابتدائية على شوارع رئيسية، الذي يعتبر أمرا ممنوعا على مستوى التخطيط.

جدول رقم 20 : يبين قرب المؤسسات التعليمية من مكان السكن والمسافة المحددة لذلك

قرب المؤسسة من مكان السكن / نوع المؤسسة التعليمية	قريبة		بعيدة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الابتدائي	184	47.17	5	1.28	189	48.46
المتوسط	145	37.17			145	37.17
الثانوي	40	10.25	16	4.10	56	14.35
المجموع	369	100	21	100	390	100

المصدر : استمارة استبيان سؤال رقم 12

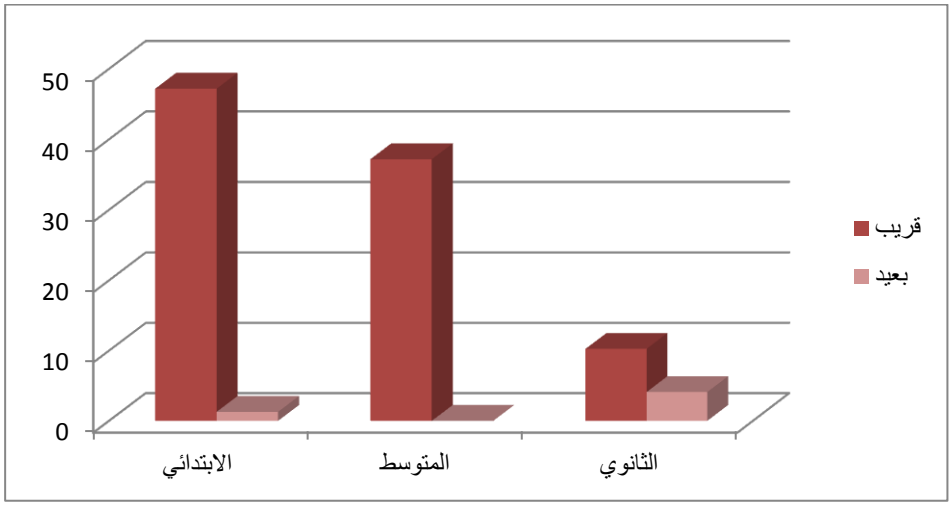

نلاحظ من خلال بيانات هذا الجدول الذي يؤكد على مصداقية السؤال السابق الخاص بتوافق مواقع المدارس مع مكان السكن ومن خلال إجابات وآراء المبحوثين نستطيع القول أن بناء المدارس وفق المعايير المسافية يتناسب والمعايير الدولية بنسبة 94.59% فأغلب المؤسسات وفي كل الأطوار قريبة من مسكن المتعلمين، مما يدل على أهمية هذا المعيار الذي يضمن للمتعلم بفضل تركز المؤسسات التعليمية "في مواقع متوسطة فيما بين الأحياء لتقليل طول

المسافة المقطوعة للرحلة المدرسية ومدتها الزمنية"[1] أما بقية الإجابات التي ترى بعدا في المسافة بين السكن ومكان الدراسة قد يعود ذلك خاصة في الابتدائي وجود متعلمين بالقرب من مكان سكن أهاليهم أو مكان عمل أمهاتهم، فكلا السببين مرتبط بعمل الأم التي لا تجد وقتا لإيصال ابنها لمكان تمدرس قريب من السكن فتفضل تسجيله في مدرسة قريبة من مكان تواجد أهلها، أما بالنسبة للأم العاملة في مدرسة لا تقرب من مكان سكنها فتفضل تسجيل ابنها بمكان عملها حتى ولو كان بعيدا.

جدول رقم 21 : يوضح المسافة المقطوعة من مكان السكن إلى موقع الدراسة

المسافة / المستوى	(5-10)		(11-20)		(21-30)		(31- فأكثر)		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الابتدائي	97	26.07	56	15.05	09	2.41			162	43.54
المتوسط			125	33.60	19	5.10			144	38.70
الثانوي			42	11.29	14	3.76	10	2.68	66	17.74
المجموع	97	100	223	100	42	100	10	100	372	100

المصدر: استمارة استبيان سؤال رقم 13

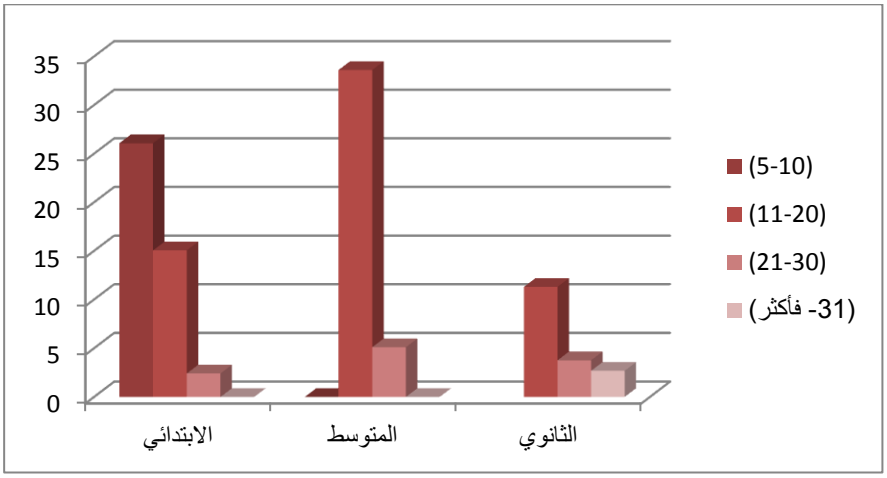

1- فؤاد بن غضبان، جغرافية الخدمات، مرجع سبق ذكره، ص178.

يوضح لنا هذا الجدول الذي أردنا من خلاله معرفة رأي المبحوثين فيما إذا كانت المسافة المقطوعة لأبنائهم من مكان سكنهم إلى موقع دراستهم تراعي المعايير العالمية لبناء الخدمات التعليمية فتبين لنا أن هناك 18 مبحوث لم يجيبوا عن هذا السؤال، إما لصعوبة تقدير المسافة أو تعمدا، أما باقي أفراد العينة فقد حددوا المسافة فكانت أغلب الإجابات لا تتعدى المعايير الدولية المعمول بها في تخطيط وبناء الهياكل والبناءات المدرسية، الذي يؤخذ كجانب إيجابي لدى الهياكل التخطيطية بمدينة خنشلة.

جدول رقم 22 : يوضح ملائمة الأبنية المدرسية لتمدرس أبناء المبحوثين

الاحتمالات		التكرارات		% النسبة	
نعم		297		76.15	
لا	عدم توفر خدمات الصيانة وهشاشة الأبنية		93		23.84
المجموع		390		100%	

المصدر : استمارة استبيان سؤال رقم 14

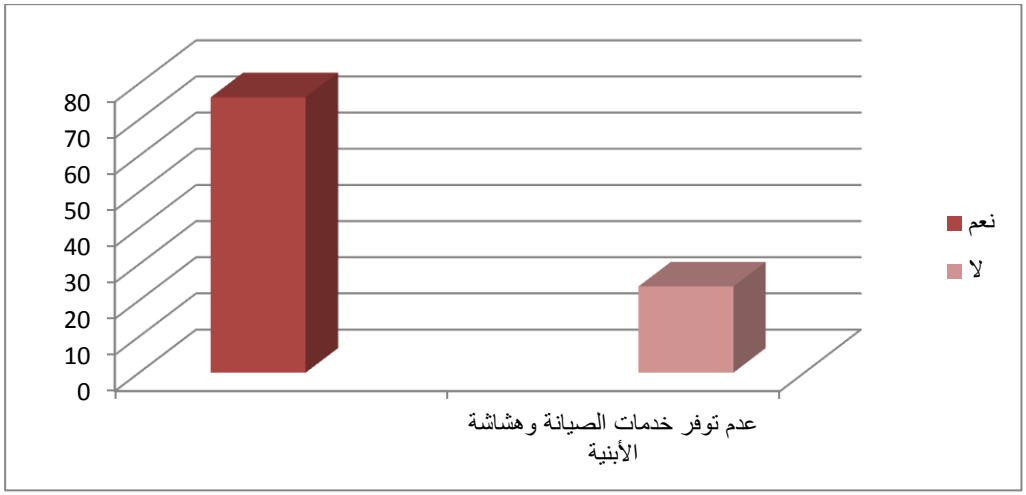

من خلال اطلاعنا على اجابات المبحوثين المتعلقة بالسؤال رقم 14 اتضح لنا بأن المبحوثين أغلبهم أبدو رضا عن مستوى البناء المدرسي وملائمته لتمدرس أبنائهم الذي أخذ نسبة 76.15% مما يدعو القول إلى عدم تحقق النتيجة التي أوردتها دراسة اليونيسكو 2007

المؤكدة على وجود أسباب تؤدي بالطلاب إلى الرسوب المدرسي من أهمها "عدم ملائمة الأبنية المدرسية للمعايير العالمية"[1] ،أما عن النسبة غير الراضية عن البناء المدرسي المخصص لتمدرس أبنائهم تم التعليل عليه بوجود أسباب أهمها عدم توفر خدمات الصيانة وهشاشة الأبنية الذي أخذ نسبة 23.84% الذي تؤكده الصورة رقم 05 في الملحق الثالث، مما يدل على أن هذه الأبنية قديمة نوعا ما ولا تساير تطورات العصر بالإضافة إلى إهمال الجهات المعنية إصلاح ما يجب إصلاحه وتوفير ما ينقص هذه المدارس.

جدول رقم 23 : يوضح تقييم المبحوثين لمستوى تحصيل أبنائهم في المدارس

العوامل المسببة لسوء التحصيل / مستوى التحصيل		التكرارات		% النسبة	
جيد		98		25.12	
متوسط		216		55.38	
سيء	صعوبة المناهج		45		11.53
	تكاسل المتعلمين		9		2.30
	أخرى تذكر		22		5.64
المجموع الجزئي		76		19.48	
المجموع الكلي		390		100%	

المصدر: استمارة استبيان سؤال رقم 15

1- محمد السيد حسونة، مرجع سبق ذكره، ص22.

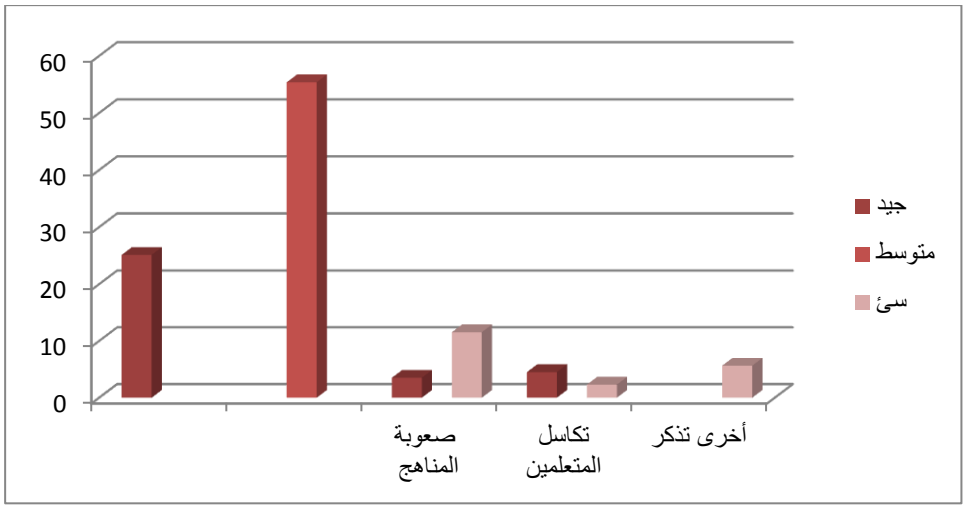

يتضح لنا من خلال بيانات هذا الجدول أن المبحوثين يعتقدون بأن مستوى أبنائهم إجمالا متوسط الذي أخذ أكبر نسبة بمقدار 55.38% مما يؤكد على غياب الرضا التام للمبحوثين عن الخدمات التعليمية المقدمة لأبنائهم الذي يتوافق مع الدراسة العراقية لـ محمد عرب نعمة الموسوي التي ترى " أن درجة الرضا عن خدمات مؤسسات التعليم الابتدائي في القضاء عند التلاميذ بلغ متوسطها الحسابي 3,44 وهي درجة متوسطة مما يدل عن غياب بعض الخدمات من بعض مؤسسات التعليم الابتدائي بمنطقة الدراسة"[1]، أما أقل فئة فهي خاصة بالمستوى السيء الذي أرجعه أفراد العينة إلى صعوبة المناهج التي لاتتوافق مع قدرات أبنائهم مما أسهم في تراجع المستوى، بالإضافة إلى ما أورده بعضهم في وجود عوامل بيئية كانت الأساس في تراجع مستوى الأبناء الذي أدى في أغلب الأحيان إلى تسربهم من المدارس ورغبتهم في ترك المدرسة والتعليم وذلك بسبب الرفقة السيئة التي أوصلتهم حتى إلى تعاطي المخدرات وشرب الخمر وفعل حتى الأشياء المخلة بالحياء.

1- محمد عرب نعمة الموسوي، كفاءة خدمات التعليم الابتدائي في قضاء المدينة، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة، العراق، العدد 21، 2015، ص404.

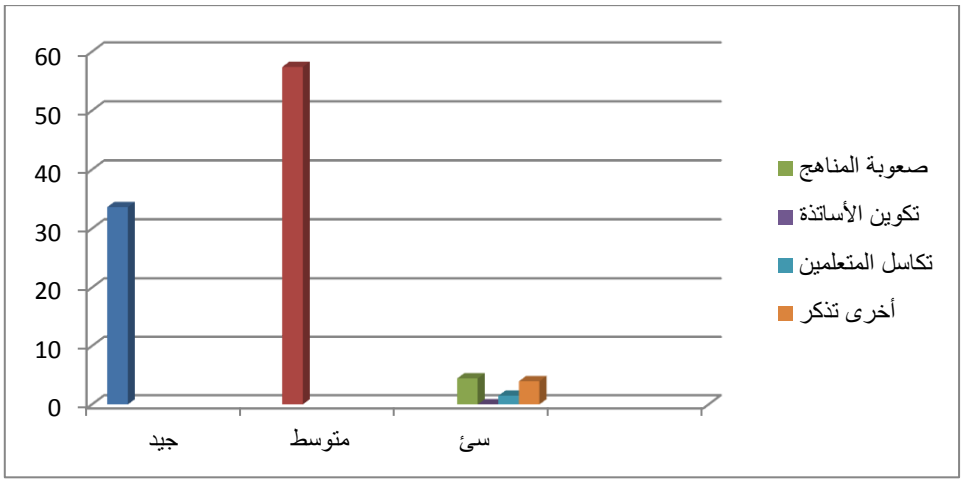

جدول رقم 24 : يبين ما إذا كان أبناء المبحوثين يواجهون مشكلات بمؤسساتهم التعليمية

الاحتمالات / المشكلات التي يواجهها التلاميذ		التكرارات		% النسبة	
نعم	كثافة الفصول وقلة الاستيعاب		87		22.30
	كثرة الدروس وقلة الوسائل		41		10.51
لا			232		59.48
أحيانا	مضايقات المتعلمين		21		5.38
	عنف المدرسين وتعاملهم السيء مع المتعلمين		09		2.30
المجموع الجزئي1			128		32.82
المجموع الجزئي2			30		7.69
المجموع الكلي			390		100%

المصدر: استمارة استبيان سؤال رقم16

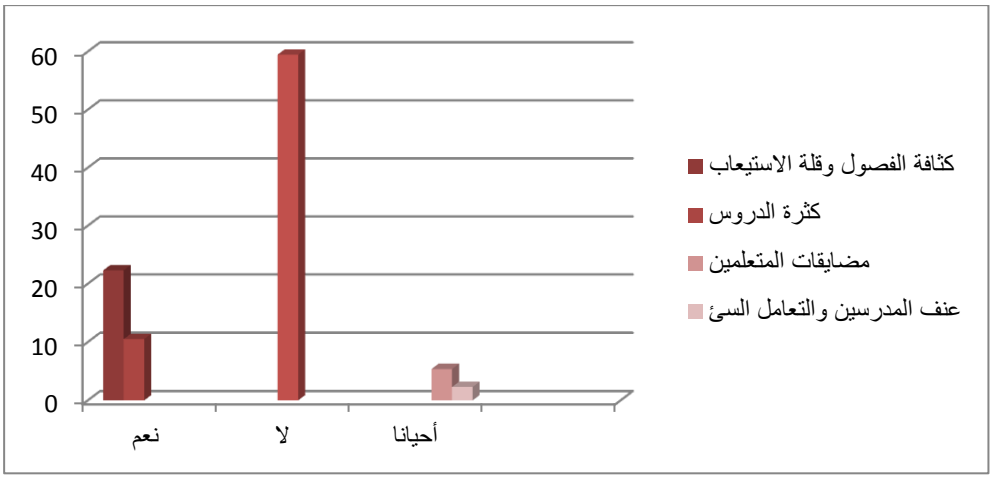

أردنا من خلال بيانات هذا الجدول أن نعرف رأي المبحوثين في ما إذا كان أبنائهم يواجهون مشكلات داخل مؤسساتهم التعليمية ومن خلال قراءة النسب والرسومات البيانية اتضح أن أغلب المبحوثين لايجدون مشكلات تسبب لأبنائهم متاعب داخل صفوفهم الدراسية الذي أخذ نسبة 59.48% أما أقل نسبة فهي خاصة بالفئات التي ترى أن أبنائها قد يواجهون مشاكل مدرسية في بعض الأحيان التي تعود أسبابه في بعض الأحيان إلى مضايقات المتعلمين لبعضهم البعض الذي أخذ أكبر نسبة 5.38%، بالإضافة إلى عنف المدرسين وسوء تعاملهم مع المتعلمين بنسبة 2.30%، أما الفئات التي تعاني من مشاكل مدرسية فقد أرجع أغلبها إلى كثافة الفصول التي تقلل من استيعاب وفهم أبنائهم للدروس، حيث يعتبر مشكل اكتظاظ الفصول كما عبر عنه الباحث عبد الله الطراونة يؤدي بالضرورة "إلى ظهور مشكلات كالتكيف المدرسي والتأخر الدراسي والمشكلات السلوكية"[1] مع إضافة سبب آخر تمثل في كثرة الدروس المبرمجة على المتعلمين دون وجود وسائل تلائمها وتعمل على تبسيطها.

1- عبد الله الطراونة، مبادئ التوجيه والإرشاد التربوي(مشاكل الطلاب التربوية، النفسية، السلوكية، الاجتماعية)، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص19.

السؤال رقم 17: يوضح مقترحات المبحوثين في تحسين مستوى أبنائهم داخل المؤسسات التعليمية

من خلال الإجابات المتعلقة بهذا السؤال المفتوح والذي أجاب عليه 194 مبحوث حيث تم حصر مقترحاتهم المشتركة بشأن تحسين مستوى أبنائهم داخل المؤسسات التعليمية فتحصلنا على أهم هذه المقترحات فيما يلي:

- تفادي الاكتظاظ بالتقليل من عدد التلاميذ داخل الفصول الدراسية خاصة في الابتدائي.
- التركيز في تقديم الدروس على أساس النوع لا الكم
- تخفيض عدد الساعات الدراسية
- تشجيع المتعلمين بزيارات ميدانية لمرافق مختلفة تدعم محتواهم المدرسي
- توفير قاعات ومكتبات المطالعة خاصة في الطور الابتدائي لعدم تواجدها في أغلب المدارس الابتدائية.
- بناء مؤسسات أخرى لاستيعاب الاكتظاظ.

2-1 عرض وتحليل وتفسير بيانات السياسات التخطيطية الخاصة بتلبية الاحتياجات التعليمية بأحياء مدينة خنشلة

جدول رقم 25 : يكشف عن إمكانية وجود مشاريع توسعة خاصة بشبكة المؤسسات التعليمية

مشاريع توسعة المؤسسة التعليمية / الاحتمالات		التكرارات		% النسبة
نعم		90		23.07
لا	عدم وجود أرضية كافية	150		38.46
	المؤسسة لا تحتاج للتوسعة	84		21.53
	أخرى تذكر	66		16.92
المجموع الجزئي		300		76.91
المجموع الكلي		390		100%

المصدر : استمارة استبيان سؤال رقم 18

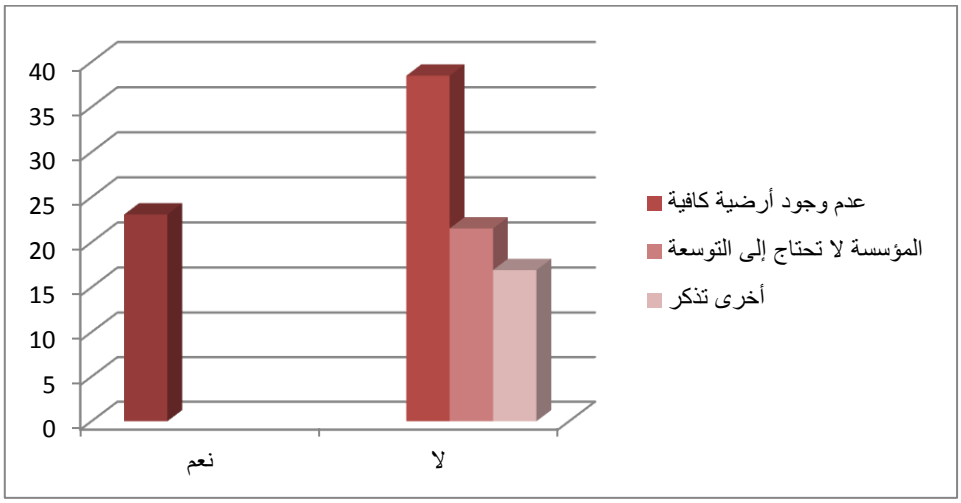

يوضح لنا هذا الجدول الذي أردنا من خلاله معرفة رأي المبحوثين في مجال المشاريع الخاصة بتوسعة المؤسسات التعليمية فكانت إجابات أغلبهم منحصرة في عدم تواجد مشاريع لهذا الشأن الذي أرجعه أغلبهم إلى عدم تواجد أرضية كافية للتوسعة والبناء، وهذا على عكس ما أورده

رئيس مكتب التخطيط الذي أكد على أنه في وجود الإرادة والإمكانيات يمكن للمخطط خلق طوابق إضافية تستوعب عدد المتمدرسين، ومنهم من اعتبر أن المؤسسات التي يدرس بها أبنائهم لا تحتاج للتوسعة فهي كافية لاستيعاب عدد المتعلمين، وهناك من أضاف إجابات أخرى تخص هذا الجانب على اعتبار غياب التغطية المالية التي تسمح بالتوسعة حاليا في ظل أوضاع البلد الاقتصادية التي لا تمكن سياستها بذلك وهذا ما أكد عليه رئيس مكتب الخريطة المدرسية، كما أضاف أن ولاية خنشلة لا تحتاج لمشاريع توسعة فحسبه أن الاحصائيات التي قدمها للوزارة في السنوات السابقة مكنت من حصول الولاية على مشاريع زيادة تكفي للسنوات القادمة وذلك لتقديمه احصائيات غير واقعية بغرض توفيرها مستقبلا.

جدول رقم 26: يكشف عن استفادة المؤسسات التعليمية بالحي من تجهيزات ضرورية

نوع التجهيزات / الاحتمالات		التكرارات		% النسبة	
نعم	طاولات، كراسي، مكاتب		22		5.64
	مطعم مدرسي		93		23.84
	خدمات الصيانة والترميم		31		7.94
لا			244		62.56
المجموع الجزئي			146		37.43
المجموع الكلي			390		100%

المصدر: استمارة استبيان سؤال رقم 19

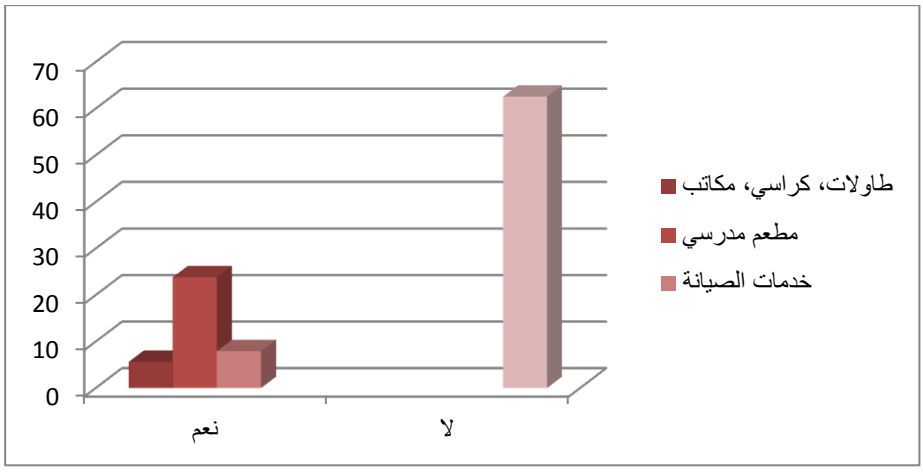

يوضح لنا هذا الجدول حجم المساعدات والبرامج التنموية التي قد استفادت منها المؤسسات التعليمية في الأحياء ليتبين لنا حسب آراء المبحوثين أن أغلب المدارس التي يدرس بها أبنائهم على مستوى حيهم لم تستفد من أية مساعدات بنسبة 62.56% أما بقية المساعدات التي استفادت منها مدارس أخرى فتقتصر النسبة الكبيرة على المطعم المدرسي بنسبة 23.84% لتليها خدمات الصيانة بنسبة 7.94% وبعض اللوازم من الطاولات والكراسي والمكاتب بنسبة 5.64% هذا ما أكد عليه أيضا رئيس المجلس الشعبي البلدي.

جدول رقم 27 : أسباب عدم الاستفادة من برامج تنموية لتحسين الخدمات التعليمية

الاحتمالات	التكرارات	% النسبة
عدم حاجة الحي للتحسينات	121	31.02
المحسوبية في تقديم المساعدات	196	50.25
أخرى تذكر	73	18.71
المجموع	390	100%

المصدر: استمارة استبيان سؤال رقم 20

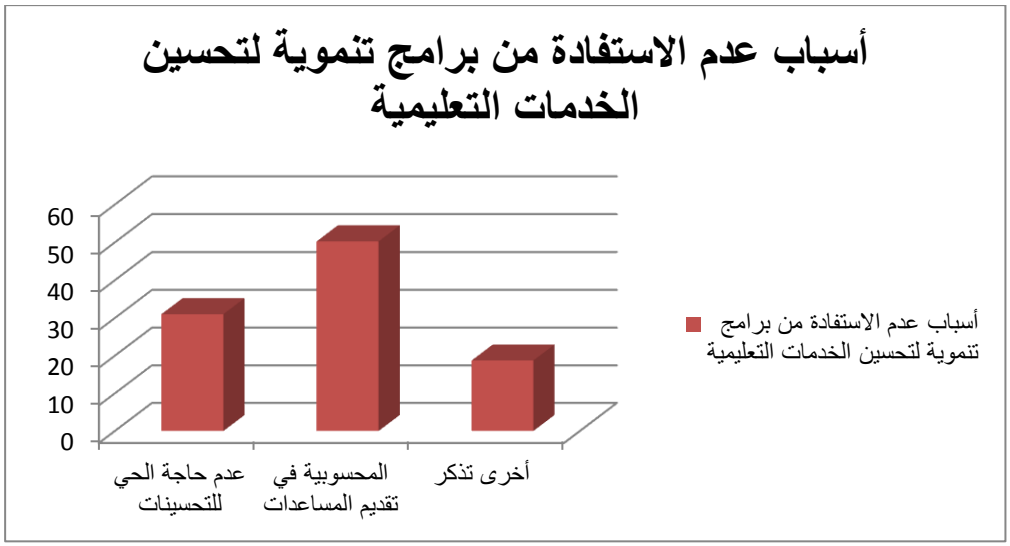

يتضح لنا من خلال الجدول الذي يكشف عن أسباب عدم استفادة بعض الأحياء من المشاريع والبرامج التنموية الخاصة بتحسين الخدمات لتعليمية على مستوى بعض الأحياء المحتاجة فعليا تعود حسب رأي المبحوثين إلى أهم شيء وهو المحسوبية في تقديم المساعدات لأحياء دون أخرى الذي أخذ نسبة 50.25% بالإضافة إلى بعض المقترحات التي ركزت بالأساس على فكرة الاختلاسات المالية التي تجحف من هذه المشاريع وتعرقلها مع عدم دقة البيانات الخاصة باحتياجات كل مؤسسة تعليمية التي أكد عليها الباحث محمد حسنين العجمي "لضمان تخطيط تعليمي أكثر فاعلية"[1]، أما بقية الاجابات فاعتبرت أن المؤسسات التي يدرس بها أبنائهم غير محتاجة لمساعدات أو تحسينات وذلك بنسبة 31.02%.

1- محمد حسنين العجمي، الإدارة والتخطيط التربوي (النظرية والتطبيق)، مرجع سبق ذكره، ص371.

جدول رقم 28 : تقييم المبحوث لحجم المساعدات و البرامج التنموية التي استفاد منها الحي الذي يقطن به مقارنة بالأحياء الأخرى

الاحتمالات	التكرارات	% النسبة
قليلة	113	28.97
متوسطة	277	71.02
المجموع	390	100%

المصدر: استمارة استبيان سؤال رقم 21

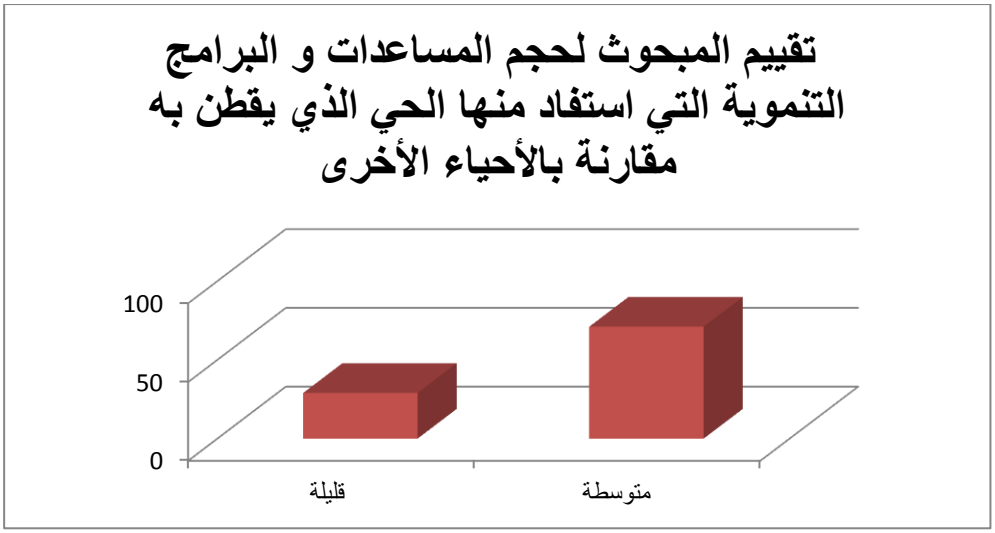

نلاحظ من خلال بيانات هذا الجدول الذي يبحث عن تقييم المبحوثين لحجم البرامج والمساعدات الخاصة بتحسين الخدمات التعليمية، ليتفق أغلبهم على أن حجم هذه البرامج متوسطة بنسبة 71.02% أي أنها إلى حد ما مقبولة حتى لو لم تلبي الحاجة الكلية لكل الأحياء بمؤسساتهم التعليمية، أما الإجابات المتبقية فهي تصنف في خانة المشاريع القليلة التي لا ترقى للمستوى المطلوب أو المرجو في تحسين الخدمات التعليمية.

3-1 عرض وتحليل وتفسير البيانات الخاصة بالمعوقات الوظيفية التي تحول دون وجود علاقة وثيقة بين التخطيط للخدمات التعليمية واحتياجات السكان بمدينة خنشلة

جدول رقم 29: يبين ما إذا كانت الاعتمادات المالية من الأسباب التي تعيق عملية التخطيط

معوقات التخطيط / الاحتمالات		التكرارات	% النسبة
نعم		298	76.41
لا	سوء تسيير الاعتمادات المالية	31	7.94
	اعتمادات مالية غير موظفة لخدمة التعليم	52	13.33
	أخرى تذكر	9	2.30
المجموع الجزئي		92	23.58
المجموع الكلي		390	100%

المصدر : استمارة استبيان سؤال رقم 22

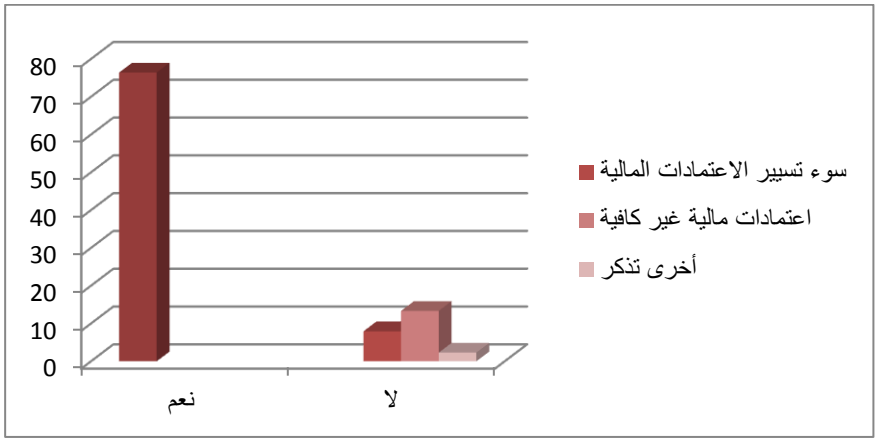

يبين لنا هذا الجدول رأي المبحوثين فيما يخص ما إذا كانت الاعتمادات المالية المخصصة للمشاريع التنموية وخاصة في المجال التعليمي هي من الأسباب المساهمة في عرقلة عملية التخطيط، ومن خلال البيانات والنسب المئوية يرى أغلب المبحوثين أن الاعتمادات المالية

وخاصة القليلة تسهم في عرقلة عملية التخطيط بشكلها المناسب الذي اتفق عليه غالبية المبحوثين بنسبة 76.41%، كما أكد عليه أيضا الباحث بوفلجة غيات واعتبره يسهم في تكريس التخلف من خلال قلة الفصول وقلة المربين المؤدي إلى اكتظاظ الأقسام الذي ينتج عنه ضعف المستوى التكويني المؤدي إلى ضعف مستوى الإطارات ليكون في النهاية مردود اقتصادي وعلمي محدود[1]، الذي يدعمه أيضا رأي الباحث سعد عبد السلام الذي يرى أن "تراجع التمويل العمومي للتعليم مؤشر على نظام تعليمي عمومي، ضعيف المردود وعديم الجدوى"[2] أما الرافضين لهذا الاحتمال يعتبرون أن هناك عوائق أخرى ساهمت في تراجع عملية التخطيط أهمها أن أغلب الاعتمادات المالية غير موظفة لخدمة التعليم وتحسين مستواه 13.33% ليليه عائق آخر تمثل في سوء تسيير الاعتمادات المالية بالإضافة إلى ما تم اقتراحه من إهمال واللامبالاة باحتياجات المجتمع ككل وخاصة في المجال التعليمي بالإضافة إلى الاختلاسات.

1- بوفلجة غيات، أزمة التربية النظامية، رياض العلوم، الجزائر، دط، 2006، ص37.

2- سعد عبد السلام: قراءة في المنظومة التعليمية الجزائرية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة الجلفة، المجلد11، العدد1، 2018، ص138.

جدول رقم 30 : يكشف عن حاجة الحي لتحسين مؤسساته التعليمية مع عدم وجود أرضية للتوسعة تعيق سيرورة عملية التخطيط

أسباب تراجع عملية التخطيط / الاحتمالات		التكرارات		% النسبة	
نعم	كثرة المباني السكنية	96		24.61	
	معايير المدارس لا تراعي الزيادة السكانية	126		32.30	
	أخرى تذكر	47		12.05	
لا		121		31.02	
المجموع الجزئي		269		68.97	
المجموع الكلي		390		100%	

المصدر : استمارة استبيان سؤال رقم 23

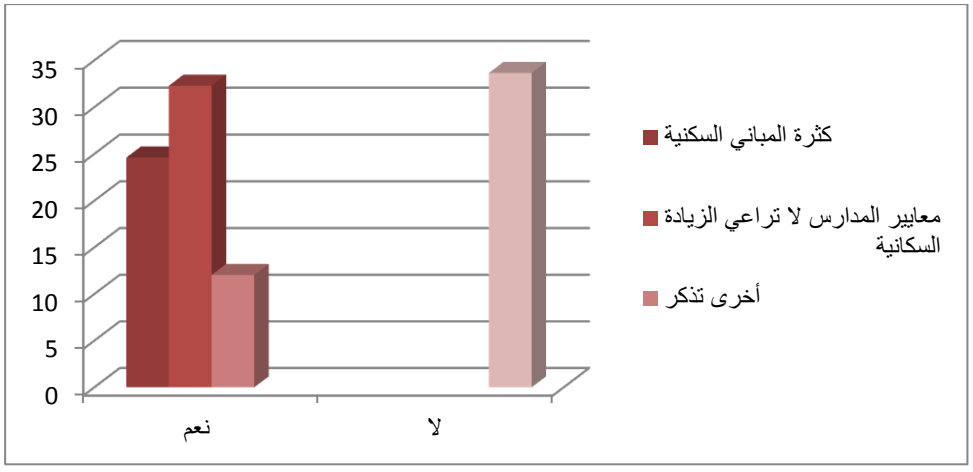

يتضح لنا من خلال بيانات هذا الجدول الذي يهدف إلى الكشف عن تراجع عملية التخطيط المرتبطة بمواقع المؤسسات التعليمية وحجمها أن أغلب المبحوثين يؤكدون على عدم وجود أرضية كافية للتوسعة تعيق عملية التخطيط الذي يعود حسب رأيهم إلى أن المعايير المتضمنة

مخططات بناء المدارس لا تراعي الزيادة السكانية بالإضافة إلى كثرة المباني الذي لا يسمح ببناء مدارس جديدة أما بقية الإجابات فتعتبر أن غياب الأرضية الكافية للتوسعة لا يعتبر عائقا أمام الحاجة الفعلية للسكان الذي عبر عنه بنسبة 31.02%.

جدول رقم 31: تأثير انعكاسات النمو السكاني المصاحب لارتفاع أعداد التلاميذ على سياسة الدولة في تراجع مشاريع التخطيط لتحسين الخدمات التعليمية

الاحتمالات	التكرارات	% النسبة
نعم	285	73.07
لا	105	26.92
المجموع	390	100%

المصدر : استمارة استبيان سؤال رقم 24

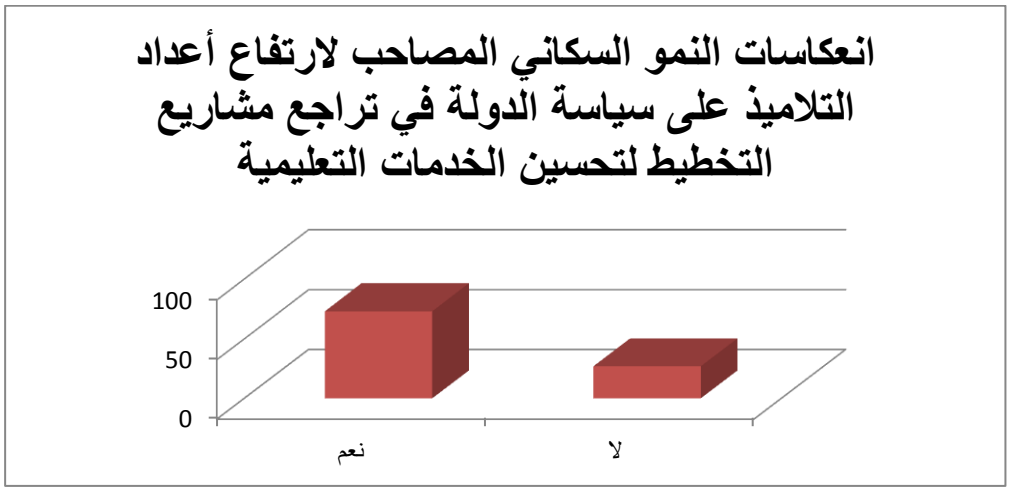

نلاحظ من خلال هذا الجدول الموضح لرأي المبحوثين في مجال انعكاسات النمو السكاني على سياسة الدولة في تراجع مشاريع تحسين تخطيط الخدمات التعليمية أن أغلب المبحوثين يوافقون على هذا المؤشر بنسبة 73.07% أما بقية المبحوثين فيرفضون هذا الاحتمال ولا

يعتبرونه عائقا أمام المخططين والمؤسسين لمشاريع تحسين الخدمات التعليمية الذي يجب إرجاعه بالأساس إلى التقدير المستقبلي ضمن المخططات التعليمية لحاجة المتعلمين للخدمات التعليمية الكافية لهم المؤكد لصعوبات التخطيط التعليمي للدول العربية من ضمنها الجزائر التي لا تراعي "تعداد السكان وتوزيعهم حسب السن والجنس وتقديرات الزيادة والنمو خلال سنوات الخطة سواء في الريف أو الحضر"[1].

جدول رقم 32: يوضح ما إذا كان سبب قدم المباني المدرسية وتجهيزاتها راجع لسوء تخطيط الأجهزة المعنية بذلك

أسباب سوء التخطيط / الاحتمالات		التكرارات		% النسبة	
نعم	عدم كفاءة الأجهزة الخاصة بالتخطيط		134		34.35
	عدم محافظة المتعلمين على الأبنية		88		22.56
	أخرى تذكر		37		9.48
لا			131		33.58
المجموع الجزئي			259		66.41
المجموع الكلي			390		100%

المصدر: استمارة استبيان سؤال رقم 25

1- محمد حسنين العجمي، الإدارة والتخطيط التربوي (النظرية والتطبيق)، مرجع سبق ذكره، ص373.

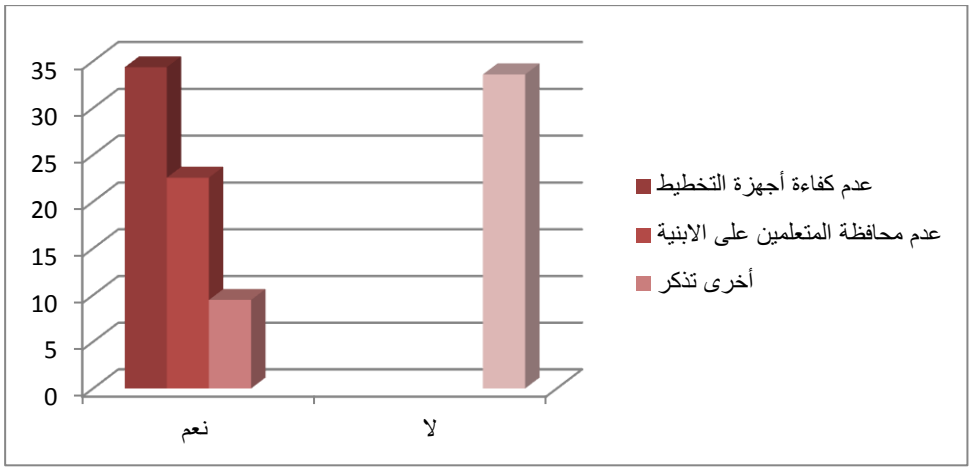

يتضح لنا من خلال بيانات هذا الجدول الذي يكشف عن ما إذا كان سبب اهتراء المباني المدرسية يعود إلى سوء تخطيط الأجهزة المعنية، ووفق النسب المئوية يجيب أغلب المبحوثين بنعم ويعتبرون سوء التخطيط هو من مسببات هذا الاهتراء للمباني الذي يرجع بالأساس إلى عدم كفاءة الأجهزة المسؤولة عن التخطيط التي لا تراعي عوامل الطبيعة بالإضافة إلى إهمال المتعلمين كما أضاف المبحوثين بعض المقترحات التي تصب كلها في سوء تسيير هياكل التخطيط لهذه المباني وأهمها عدم متابعة المشاريع المنجزة من قبل بعض المقاولين الذين يغشون في مقاييس البناء مما يساعد على اهتراء البناء المدرسي بسرعة، وهو ما يجسد التخلف الذي تعيشه بلداننا العربية من خلال بناء الهياكل وعدم متابعة حالتها الذي أكد عليه وجدي شفيق قائلا: "يجب أن لا تنقطع صلة الأجهزة المعنية بما وفرته من البنية التحتية بمجرد إنشائها، بل تشكل متابعتها لحالة هذه البنية التحتية وصيانتها عاملا من العوامل الهامة في هذا

الجانب"[1] أي أن البناءات والمشاريع المقدمة لفائدة السكان يجب متابعة حالتها وصيانتها إن احتاج الأمر إلى ذلك لا بنائها وإهمالها.

جدول رقم 33 : يبين بعد المؤسسات التعليمية عن مكان السكن الراجع لسوء التخطيط وافتقار الخطط التنموية للإحصائيات الدقيقة أحدث فجوة بين التخطيط و حاجات السكان

الاحتمالات	بعد المؤسسات التعليمية عن مكان السكن راجع لسوء عملية التخطيط		افتقار الخطط التنموية للإحصاءات الدقيقة أحدث فجوة بين التخطيط و حاجات السكان	
	التكرارات	% النسبة	التكرارات	% النسبة
نعم	289	74.10	240	61.53
لا	101	25.89	150	38.46
المجموع	390	100%	390	100%

المصدر : استمارة استبيان سؤال رقم 26 و 27

1- وجدي شفيق عبد اللطيف: علم الاجتماع الحضري والصناعي، دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع، طنطا، مصر، ط1، 2007، ص196.

أردنا من خلال هذا الجدول المركب الذي مزج بين إجابات المبحوثين لسؤالين مرتبطين ببعضهما البعض، فطبيعة السؤال الأول الخاصة بموقع المؤسسات التعليمية مرتبط بالسؤال الثاني الخاص بالإحصائيات الدقيقة لاحتياجات السكان من الخدمات فبالتحديد الدقيق لعدد السكان يتم وفقه اختيار الموقع المناسب للبناءات المدرسية وفق معايير معمول بها ونستطيع أن نحكم من خلالها على مصداقية العمل المخطط من قبل الهيئات المسؤولة عن ذلك، فعلى سبيل المثال وحسب ما أورده رئيس مكتب الخريطة المدرسية ومكتب التخطيط ومسؤولة مكتب الصفقات في مديرية التعمير والبناء أنه لبناء مدرسة ابتدائية يجب أن يكون عدد السكان من 250 إلى 300 ساكن، ومدرسة متوسطة مع ثانوية يجب أن يفوق عدد السكان 500 ساكن.

فمن خلال البيانات والنسب المئوية الخاصة بمواقع المدارس المتناسبة مع مسكن الطلاب نستطيع اعتبار أن المصالح المسؤولة عن تخطيط البناءات لا تواجه عائقا في هذا الجانب، إلا أنها تواجه عائقا آخرا سبب فجوة بين التخطيط والحاجة الفعلية للسكان في المجال التعليمي فيما يخص افتقار الخطط الخاصة بتحسين الخدمات التعليمية للبيانات الاحصائية الدقيقة التي تمس الحاجة الفعلية للطلبة والتي تكون بعد سنوات من انجاز المؤسسات التعليمية، لنعود لفكرة محورية وهي "أن المخطط هو أكثر أهمية في عملية التخطيط من الأجهزة والبرامج" الذي أشارت إليه الدراسة الأجنبية الموسومة بـ

The application of (GIS) in urban and regional planning: areview of the North American experience. (Trevor M. and others,1993)[1]

تطبيقGIS في التخطيط الحضري والاقليمي . مراجعة تجربة أمريكا الشمالية

فتحديد المخططات وقيامها مبني على بيانات إحصائية دقيقة تساهم بشكل فعلي في نجاح الخطط المسيرة وفق برامج ومن قبل أجهزة خاصة.

جدول رقم 34 : يبين مدى اشراك سكان الحي وتجاوب الهيئات المحلية مع مبادراتهم لإيجاد حلول لمشكلات السكان التعليمية

تجاوب الهيئات المحلية / مشاركة سكان الحي		مشاركة سكان الحي في وضع البرامج التنموية				تجاوب الهيئات المحلية مع مبادرات السكان لإيجاد حلول تحسن الخدمات التعليمية	
		التكرارات		% النسبة		التكرارات	% النسبة
نعم	من خلال جمعيات الأحياء	98		25.12		121	31.02
	أخرى تذكر	36		9.23			
لا		256		65.64		269	68.97
المجموع		390		100%		390	100%

المصدر : استمارة استبيان سؤال رقم 28 و 29

1- سهير خليل محمد أبو شنب، التحليل المكاني للخدمات التعليمية في محافظة رفح باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، رسالة ماجيستير -غير منشورة-، قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015، ص11.

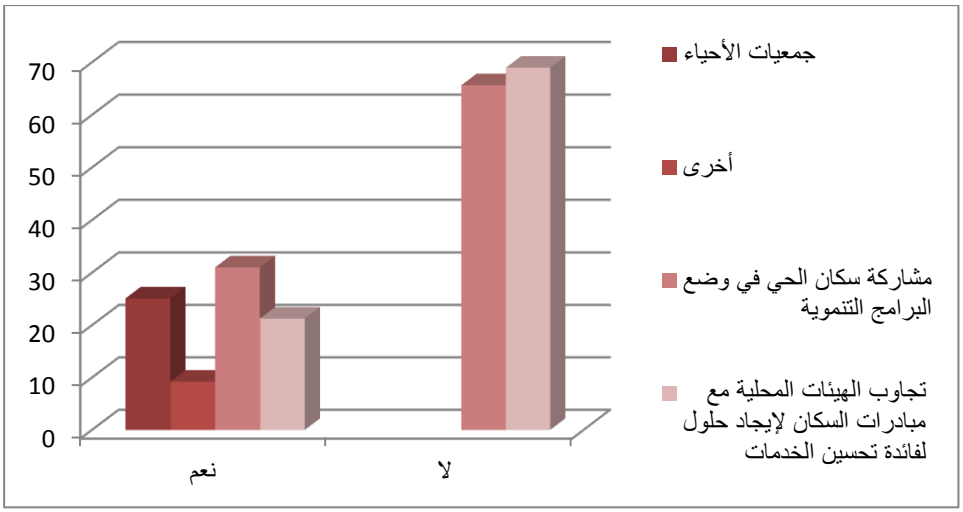

يبين لنا هذا الجدول المركب من سؤالين متقاربين يهدفان كليهما إلى معرفة مدى اشراك وتجاوب السلطات المحلية مع متطلبات ومبادرات السكان لحل مشاكلهم فيتضح لنا من خلال النسب المئوية للسؤال الأول أنه لا يوجد مشاركة للسكان في وضع الخطط التنموية للأحياء الذي أخذ نسبة 65.64% أما النسبة المتبقية التي ترى وجود مشاركة للسكان في البرامج التنموية الذي يتجسد في مشاركة رؤساء الأحياء في اجتماعات المجلس الشعبي البلدي وطرح انشغالاتهم في الجانب التعليمي، أما بالنسبة للسؤال الثاني الخاص بطبيعة تجاوب الهيئات المحلية مع مبادرات السكان لإيجاد حلول تحسن الخدمات التعليمية تشير إجابات 68.97% من المبحوثين أنه لا يوجد تشارك مما يدل على تقصير الهيئات التخطيطية في التعرف على النقائص والعجز الذي يعانيه سكان الأحياء بما يتعلق بالخدمات التعليمية لأبنائهم بشكل واقعي

ودقيق، وهذا يتنافى مع رؤية سميث في أن "إشراك المجموعات التي يعود عليها النفع من المنتج التخطيطي في عملية التخطيط نفسها يعد أمرا داعما لشرعيتها ونجاحها"[1]

سؤال رقم 30: مقترحات السكان الهيئات التخطيطية فيما يخص تجاوز صعوبات المساهمة في التخطيط لإيجاد حلول لمشكلات السكان التعليمية

من خلال الإجابات المتعلقة بهذا السؤال المفتوح والذي أجاب عليه 166 مبحوث حيث تم حصر مقترحاتهم المشتركة بشأن تجاوز صعوبات المساهمة في التخطيط لإيجاد حلول لمشكلات السكان التعليمية لنتحصل على أهم هذه المقترحات فيما يلي:

- ضرورة الحوار المشترك بين الجهات المسؤولة والمجتمع المدني وأخذ انشغالاتهم بجدية.
- حث الإدارة المحلية على ضرورة الانفتاح الإيجابي والتعاون الفعلي مع السكان في كل مايتعلق بالتنمية الحضرية وتحسين الخدمات التعليمية بالأحياء.
- توفير السلطات المحلية لاعتمادات مالية مناسبة وفقا للنشاطات المبرمجة ميدانيا من قبل السكان.
- القيام بأيام إعلامية لفائدة المواطنين لتعريفهم بدور مؤسسات المجتمع المدني في مجال التطوير الحضري المحلي

1- أحمد محيي خلف صقر: المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي والعالمي- دراسة تحليلية ميدانية لدول هولندا، أستراليا، أندونيسيا، تنزانيا، مصر- دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2018، ص100.

- الحرص على إعداد البرامج التنموية والتخطيط لها من قبل أعضاء المجلس أنفسهم من دون تدخل أطراف خارجية، وربطها بما يخدم مصلحة سكان الحي في مجال تحسين الخدمات التعليمية
- الحرص على اختيار أعضاء ممثلين في المجالس المحلية على درجة من النزاهة في ادارة شؤونه ومطالب سكانه من دون تغليب المصالح الشخصية
- إلزام الفاعلين الاجتماعيين (مديريات التخطيط، التعمير والبناء التجهيز، ولجان الأحياء– الممثلين للسكان–) بضرورة الانفتاح الإيجابي والتعاون الفعلي مع المجالس المحلية في كل مايتعلق بالتنمية الحضرية وتحسين الخدمات التعليمية بالأحياء.

2– مناقشة نتائج الدراسة وتفسيرها في ضوء الفرضيات والمقاربة النظرية والدراسات السابقة :

2–1 تفسير النتائج في ضوء الفرضيات

باعتبار أن الفرضية تضمن تفسيرا مؤقتا لتوضيح ظاهرة ما لتأكد من صحتها تجريبيا، وعليه يتم مناقشة نتائج الفرضيات الفرعية للدراسة الحالية وفق مؤشراتها كل على حدى كالآتي:

الفرضية الأولى: يعاني سكان مدينة خنشلة من احتياجات تتعلق بالخدمات التعليمية

تتعلق هذه الفرضية الخاصة بمعاناة سكان مدينة خنشلة فيما يخص احتياجات الخدمات التعليمية المساهمة بشكل أساسي في رفع كفاءة منظومة التعليم، فمن خلال تحليل البيانات الميدانية للفرضية وربطها بمؤشراتها ثبت توزيع الخدمات التعليمية بأحياء مدينة خنشلة بما

يتوافق حجم السكان الذي قدر بنسبة 53.46% أي أن الخدمات على مستوى مدينة خنشلة تراعي الحاجة الكمية للسكان، بالإضافة إلى مراعاتها معيار المسافة بين المسكن وموقع الخدمة التعليمية التي صممت في مواقع قريبة من مسكن أغلبية المتعلمين.

أما بالنسبة للمؤشر الخاص بكفاءة الخدمة التعليمية فهو يكشف عن مستوى الخدمة المقدمة لأبناء سكان الأحياء بمدينة خنشلة التي أثبت ميدانيا أنها تعاني بعض التقصير خاصة من ناحية اكتظاظ الأقسام الذي يشهده الطور الابتدائي في المرتبة الأولى بنسبة 42.57% مما ينعكس على مستوى تحصيل المتعلمين الذي عبر عنه بالمتوسط من قبل الأهالي بنسبة 57.48%

وفيما يخص مؤشر مرونة الخدمة التعليمية وقابليتها لاستيعاب المستجدات المستقبلية يتضح وجود بعض الخدمات المصممة بشكل يعرض المتعلمين خاصة في الطور الابتدائي إلى مخاطر حوادث المرور بنسبة 15.34%، بالإضافة إلى حاجة بعض البناءات المدرسية إلى الصيانة لقدم مؤسساتها الذي قدر بنسبة 17.32%.

نتوصل في ظل ما سبق إلى أن الخدمات التعليمية المقدمة في مدينة خنشلة توفر أغلب احتياجات ساكنيها، إلا أن البعض منها يعاني تقصيرا وإهمالا خاصة فيما يخص اكتظاظ الأقسام، وحاجة المباني للصيانة، بالإضافة إلى الحاجة إلى تأمين مداخل بعض المدارس خوفا من مخاطر سير الحوادث الناتجة عن بنائها في مواقع غير مخصصة لها، ومنه يمكن القول أن الفرضية تحقق من صدقها ميدانيا بنسبة معقولة.

الفرضية الثانية: تحاول السياسات التخطيطية بمدينة خنشلة تلبية كافة الاحتياجات التعليمية في مختلف الأحياء السكنية.

ترتكز مؤشرات هذه الفرضية على تقدير البرامج التنموية المحلية المخصصة لتحسين الخدمات التعليمية بمدينة خنشلة وتقييمها، وبالنظر إلى أهم البرامج الخاصة بتحسين هذه الخدمات وتقييمها من قبل سكان مدينة خنشلة يمكن استنتاج مايلي:

- عدم وجود مشاريع توسعة خاصة بشبكة الخدمات التعليمية الذي فسر بعدم وجود أرضية كافية وصالحة لهذا الشأن المقدر نسبته بـ 39.10%، بالإضافة إلى عدم حاجة بعض الخدمات للتحسينات وقدرتها على استيعاب المتعلمين
- أهم المساعدات والبرامج الخاصة بتحسين الخدمات التعليمية على مستوى أحياء مدينة خنشلة اقتصرت على إمدادها بتجهيزات تمثلت في الكراسي والطاولات والمكاتب، كما تم تزويدها بمطاعم مدرسية في الطور الابتدائي، بالإضافة إلى خدمات الصيانة والترميم.
- تعود أسباب قلة المشاريع التنموية الخاصة بتحسين الخدمات التعليمية إلى المحسوبية في توزيع المساعدات لأحياء دون أخرى بنسبة 47.52%.
- تم تقييم مستوى المساعدات والبرامج المخصصة لتحسين الخدمات التعليمية من قبل سكان مدينة خنشلة وغيرهم من المسؤولين بالمتوسط أي أن حجمها لا يرقى لإرضاء السكان وغير كاف لتلبية حاجاتهم الفعلية.

نتوصل من خلال النتائج السابقة الخاصة بالفرضية الثانية إلى تأكيد صحتها، إلا أنه يمكن الحكم على المحاولات التي تقوم بها السياسات التخطيطية في الشأن التعليمي بأنها لا تمس كافة أحياء المدينة لتبقى أمور التسيير في الخفاء كالمحسوبية والاختلاسات حسب ما أدلى به مجتمع الدراسة.

الفرضية الثالثة: توجد عوائق وصعوبات تحول دون وجود علاقة وثيقة بين التخطيط للخدمات التعليمية واحتياجات السكان بمدينة خنشلة.

تتعلق نتائج هذه الفرضية الخاصة بأهم الصعوبات الوظيفية المساهمة في خلق فجوة بين التخطيط للخدمة التعليمية وحاجة السكان الفعلية بمدينة خنشلة بمؤشرين يبحثان عن أهم هذه الصعوبات أولهما خاص بالصعوبات المادية المتمثلة في الاعتمادات المالية المخصصة لتحسين الخدمات التعليمية من قبل الهيئات المخططة، فبالنظر إلى المؤشر السابق الذي يعد مقياسا مهما في تحديد جودة الخدمة من عدمها الذي تم التحقق منه ميدانيا والتوصل إلى أنه يمثل نسبة 83.16% من مسببات عرقلة عملية التخطيط، بالإضافة إلى إسهام نقص وقلة الأوعية العقارية التي تمثل المساحة الجغرافية التي يتم بموجبها تصميم بناءات جديدة أو توسعة للقديمة بما يتوافق والحاجة الفعلية للسكان أيضا عائقا يواجه عملية التخطيط بنسبة 66.34%.

أما فيما يخص المؤشر الثاني الخاص بالصعوبات غير المادية التي تعيق عملية التخطيط لتلبية الحاجة التعليمية للسكان جسدت في نقص المعطيات الخاصة بالاحتياجات التعليمية الذي سجل نسبة 69.30% الذي كان نتيجة إهمال مشاركة السكان وعدم تجاوب الهيئات

المحلية مع مبادراتهم لإيجاد حلول تحسن من مستوى الخدمة التعليمية بالمدينة الذي قدر بنسبة 78.71%، بالإضافة إلى نقص التأطير والطاقم القائم على عملية التخطيط الذي أعتبر عاملا مهما في قدم المباني المدرسية في مدة زمنية قصيرة الذي عبر عنه ميدانيا بنسبة 36.63% .

مما سبق وبعرضنا للنتائج المتعلقة بهذه الفرضية نستنتج تحقق الفرضية ميدانيا.

وبصفة عامة ومن خلال ما تم عرضه من نتائج تفسر موضوع دراستنا في ضوء الفرضيات نتوصل إلى أن الفرضيات الثلاث تحققت بنسبة كبيرة ميدانيا.

2-2 تفسير النتائج في ضوء المقاربة النظرية

قدم لنا المدخل التصوري المتبنى في هذه الدراسة تحليلا لمتغير تخطيط الخدمة التعليمية في المدينة وما يضمنه الاستغلال الأمثل لاستعمالات الأرض في تلبية الحاجة السكانية وتحقيق التوازن بين العملية التخطيطية والحاجة التعليمية للسكان.

فمن خلال نظرية المكان المركزي لكريستالر التي تتقارب مع دراستنا في كون الخدمات تشكل هرمية في شكل توزيعها على المدن ومن بينها الخدمة التعليمية التي ترتبط أساسا بالكثافة السكانية للمدينة، لتوفر لنا هذه النظرية اعتقادا راسخا في كون برامج التخطيط للخدمات التعليمية بمدينة خنشلة تسهم في تفعيل دور الخدمة وتحسين كفاءتها بما يتوافق والمعايير المطبقة في إعدادها وتوزيعها داخل المدن، بالإضافة إلى دور سكان المجتمع المحلي بالمدينة

في تقدير احتياجاتهم الفعلية من خلال مشاركاتهم في قرارات التخطيط وتنمية الجانب التعليمي فهو صاحب الخدمة والمؤهل لتقدير أهم مطالبه.

فأي صعوبات تطرأ على مستوى الخدمات التعليمية تكون العمليات والإجراءات المقدمة في برامج التخطيط للخدمات من خلال الإعداد والتنفيذ والمتابعة والتقويم المحرك الأساسي والمساهم في نوعية المخرجات التعليمية بما يسهم في تنمية المجتمع ككل.

2-3 تفسير النتائج في ضوء الدراسات السابقة

يكمن عرض النتائج وفق الدراسات السابقة في تقريب النتائج السابقة مع النتائج الحالية الخاصة بموضوع الدراسة، وذلك من خلال تحديد جوانب الاستفادة من كل دراسة ومقارنتها بالدراسة الحالية وعرض أهم النقاط المشتركة بينهما كإضافة للإسهام العلمي في مجال التخطيط للخدمات التعليمية وربطه باحتياجات المجتمع في المدينة.

2-3-1 نتائج الدراسة في ضوء الدراسات العربية

- ✓ الدراسة العربية الأولى الموسومة بـ العلاقة بين التوزيع السكاني وتوزيع الخدمات التعليمية والصحية في منطقة أبو علندا والقويسمية في محافظة عمان توصلت هذه الدراسة إلى أهمية التوزيع المنتظم للخدمات التعليمية بما يتوافق والتوزيع السكاني وهذا ما أثبتته دراستنا من خلال اثباتها للمعيار المحقق المتعلق بموقع الخدمة التعليمية القريب من مكان السكن الذي حدد بنسبة 94.59% من قبل المبحوثين وذلك باعتماد

منهج تطبيقي يعتمد على تقدير عدد السكان المستفاد من الخدمة ومكان اقامتها بما يتوافق وهذا العدد وهذا ما أكدته البيانات الكمية المستقاة من جداول الدراسة

- ✓ الدراسة العربية الثانية بعنوان "تحليل وتقييم توزيع الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية" التي تمحور مجال بحثها حول فحص مدى تطابق الخدمات للمعايير المتبعة عالميا في توزيع الخدمة التعليمية الذي يهيئ المكان المناسب لتمدرس آمن بعيدا عن معيقات السيرورة التعليمية، الذي أكدته نتائج دراستنا التي كشفت عن توفر أغلب المعايير المساعدة على التمدرس كالمعايير المسافية بنسبة 69.48% .
- ✓ الدراسة العربية الثالثة الموسومة بـ "تقييم وتخطيط الخدمات التعليمية في مدينة طوباس" التي تدور أهداف بحثها حول إبراز دور التخطيط في توزيع الخدمات التعليمية لتتوصل الدراسة إلى غياب أهم المعايير المعتمدة في تخطيط وتوزيع الخدمات التعليمية مايؤثر على مستوى التخطيط ليتأثر بالضرورة السكان من تخطيط هذه الخدمات. لتلتقي كلتا الدراستين في تقييم واقع استخدام التخطيط المكاني المتجسد في المعايير العالمية المتبعة في مجال التخطيط للخدمة التعليمية ومدى ملائمته للبناء المدرسي، لتتوصل الدراسة الحالية إلى غياب بعض المعايير المساعدة على تمدرس أفضل كاكتظاظ الفصول وخاصة في الابتدائي الذي قدره المبحوثين بنسبة 50.25% وبناء بعض المدارس دون مراعاة المكان الآمن الذي يعرض الأطفال لحوادث السير الذي قدرته نسبته بـ 16.41%.

- ✓ الدراسة العربية الرابعة الموسومة بـ "الأسس والمعايير التخطيطية لمنشآت التعليم الأساسي وأثره على التنمية العمرانية لمدينة القاهرة" لتكشف الدراسة من خلال البحث عن سبل تفعيل التنمية العمرانية الشاملة داخل المدينة وأن تفعيل الأسس والمعايير التخطيطية لمنشآت التعليم الأساسي هي السبيل الأمثل لتحقيق توازن في استعمالات الأرض على مستوى المدينة بين المباني السكنية والخدمات، وهذا ماتلتقي وتتفق معه دراستنا الحالية من خلال نتائج البحث الكمية التي تسعى لتكافؤ فرص التعليم بتكافؤ توزيع الخدمة التعليمية وفق المعايير والشروط العالمية الذي قدر من قبل المبحوثين بنسبة 69.48%.
- ✓ الدراسة العربية الخامسة المعنونة بـ "كفاءة تخطيط الخدمات العامة التعليمية في مدينة الموصل" أبرزت هذه الدراسة العجز الذي تعاني منه الخدمات التعليمية على مستوى مجتمع الدراسة من عدم تلبية احتياجات السكان من حيث عدد المدارس وعدد الشعب والكوادر المدرسية وذلك لتطوير هذه الخدمات، لتلتقي الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في كون نوعية بناء الخدمات التي حققت نسبة 76.15% لتناسبها كونها توفر ظروف مناسبة للمتعلمين، بالإضافة إلى الآلات والمعدات المستخدمة في توفير الخدمة التعليمية مع توافقها مع الكوادر التعليمية وعدد المتعلمين يضمن مستوى تعليمي أمثل.

2-3-2 نتائج الدراسة في ضوء الدراسات الجزائرية

- الدراسة الأولى بعنوان تحضر الضواحي الجزائرية بين الاحتياجات السكانية والمخططات العمرانية الحضرية يتضح من خلال الدراستين اشتراكهما في دراسة الاحتياجات السكانية وربطهما بالمخططات العمرانية الحضرية، هذا ماتحاول الدراسة الحالية البحث والخوض فيه وكشف أهم النتائج المتوصل إليها ميدانيا في مجال الحاجة التعليمية بمدينة خنشلة ليتم استنتاج أن ضعف تدخل السكان في وضع المخططات الحضرية مكن من ضعف تحكم الهيئات المسؤولة في مستوى التخطيط، الذي أدى إلى تأخير متطلبات السكان التعليمية، لتشترك الدراستين في نتيجة واحدة تمثلت في أن أي ضعف على مستوى التخطيط يكون نتيجة لعدم إشراك السكان الذي قدر بنسبة 65.64% في وضع المخططات من خلال تقديمهم البيانات والاحصائيات الواقعية والفعلية عن وضعهم واحتياجاتهم فيما يخص الجانب التعليمي مجال دراستنا.
- الدراسة الجزائرية الثانية عالجت موضوع حركية السكان والتخطيط المدرسي بالإقليم الشمالي الأوسط بالجزائر من خلال مؤشرات سكانية تتعلق بالتوزيع العمري والنوعي، الجغرافي للسكان، وذلك لمعرفة العلاقات الأساسية بين حركية السكان والتربية في الأطوار الثلاث – الابتدائي، متوسط، ثانوي- لتتوصل الدراسة الميدانية إلى ضعف وقلة المعطيات الديمغرافية المقدر نسبتها بـ 61.53% والاعتمادات المالية التي قدرت نسبتها 76.41% مقارنة بالاحتياجات، بالإضافة إلى تأثير اكتظاظ الأقسام والمدارس

على المردود التربوي الذي تشترك فيه نتائج دراستنا الحالية التي تعتبره من ضمن عوائق العملية التخطيطية وبالضرورة المساهم بشكل أكبر في تراجع المردود الدراسي للمتعلمين، كما لدور الاعتمادات المالية القليلة في اخفاق عملية التخطيط لمواجهة الاكتظاظ المسجل في الأقسام الذي سبب اختناقا لدى المتعلمين.

من خلال المقاربة بين الدراسة الراهنة والدراسات السابقة في توضيح أهم النتائج المتوصل إليها وربطها بنتائج سابقة تشترك في أغلبها إلا أن الدراسة الحالية تبقى لديها جوانب مختلفة ساهمت في الكشف عن واقع التخطيط في المجال التعليمي وما يعانيه من صعوبات ساهمت بشكل كبير في تراجع مستوى التخطيط في تحقيق حاجة السكان الفعلية فيما يخص الخدمات التعليمية.

2-4 النتائج العامة للدراسة

من خلال تفريغ وتحليل البيانات الميدانية كميا وكيفيا يمكننا تقدير أهم النتائج المستخلصة الخاصة بالمحاور الثلاثة وعرضها كالتالي:

المحور الأول: احتياجات السكان من الخدمات التعليمية بأحياء مدينة خنشلة

توزيع المدارس والهياكل التربوية بمدينة خنشلة يتوافق مع حجم السكان ومرتبط بمركز المدينة، كما أن الخدمات التعليمية الموزعة على أحياء مدينة خنشلة تتناسب مع عدد السكان وتلبي أغلب احتياجات ساكنيها.

- تعاني بعض المستويات التعليمية من اكتظاظ على مستوى فصولها الدراسية وبالأخص في الطور الابتدائي.
- يتناسب موقع الخدمات التعليمية مع مكان مسكن المتعلمين في أحياء مدينة خنشلة مع امتيازها بالقرب من مكان السكن.
- لا يتوفر بناء بعض المدارس بمدنية خنشلة على معايير خاصة بالسلامة المرورية للمتعلمين خاصة في الطور الابتدائي.

يمتاز مستوى المتعلمين بمدينة خنشلة على العموم بالمتوسط، أما السيء منه يعود إلى اكتظاظ الفصول الدراسية الناتج عن المعايير المعتمدة في توزيع المتعلمين على الأقسام، مما يدعو المبحوثين إلى اعتبار السبيل الأمثل لتعلم أفضل بمدينة خنشلة التقليل من كثافة الفصول الدراسية مع تقليص الدروس وساعات الدراسة.

المحور الثاني: السياسات التخطيطية الخاصة بتحسين الخدمات التعليمية في الأحياء بمدينة خنشلة

لا توجد مشاريع تنموية خاصة بتحسين شبكة الخدمات التعليمية بسبب عدم توفر أرضية كافية لاستحداث مشاريع تحسين الخدمات التعليمية بمدينة خنشلة، أما عن أهم التجهيزات التي استفادت منها الخدمات التعليمية لبعض الأحياء بمدينة خنشلة، تنحصر في المطعم المدرسي، واللوازم من الطاولات والكراسي بالإضافة إلى خدمات الصيانة.

- تعود الأسباب الناتجة عن عدم استفادة الخدمات التعليمية بأحياء مدينة خنشلة إلى المحسوبية مع اكتفاء البعض وعدم حاجته لأي تحسينات.
- تعتبر البرامج التنموية والمساعدات الخاصة بتحسين الخدمات التعليمية بمدينة خنشلة متوسطة أي أن معظم الخدمات التعليمية تعاني من احتياجات لم يتم تلبيتها من قبل المسؤولين.

المحور الثالث: المعوقات الوظيفية التي تحول دون وجود علاقة وثيقة بين التخطيط للخدمات التعليمية واحتياجات السكان بمدينة خنشلة

يعمل نقص الاعتمادات المالية المخصصة للخدمات التعليمية على عرقلة عملية التخطيط وعدم تحقيقها للغرض المنوط بها، كما يعمل النمو السكاني المتزايد على تراجع مشاريع التخطيط وعرقلة العملية التخطيطية للخدمات التعليمية.

- تساهم قلة وعدم دقة البيانات الاحصائية الخاصة بالسكان في خلق فجوة بين التخطيط وحاجة السكان الفعلية.
- تراعي الهيئات المسؤولة عن التخطيط المعايير المسافية الدولية في اختيار مواقع المدارس.
- يساهم عدم اشراك السكان في المشاريع التعليمية في عرقلة عملية التخطيط الناتجة عن غياب مصداقية البيانات.

خاتمة

خاتمـة:

عند حديثنا عن الخدمات التعليمية يجب أن نؤصل للحيز المكاني الذي تدور فيه العملية التعليمية الذي يقوم على ما يعرف بالتخطيط حيث يعتبر أسلوبا علميا يهدف إلى موائمة الامكانيات المتاحة مع الحاجة السكانية بغية خلق التوازن بين الواقع والمأمول من قبل السكان فيما يخص الخدمة التعليمية مجال بحثتنا.

لنؤكد بشدة على أن التخطيط المدروس والمنظم هو الذي يدرس جميع مطالب واحتياجات المجتمع ويتعرف عليها وعلى طبيعتها واتجاهاتها العامة والخاصة في سبيل نجاح أي بناء مدرسي أو خدمة تعليمية، وذلك لاعتبارات كثيرة أهمها خضوعه لجملة من الشروط والمقومات التي تسمح له باستقراء المستقبل وتوفير الأفضل للمجتمعات الحالية والمستقبلية إلا أن هذه المقومات تخضع لأيادي بشرية تقوم بتسييرها تسهم إما في تأديته بالشكل الذي ينبغي أن يبنى عليه أو بشكل يشوبه التقصير والعجز ليتعرض التخطيط إلى صعوبات في عالمنا العربي وفي مدننا الجزائرية ويواجه صعوبات وعراقيل تعيق من سيرورته ومن أدائه الفعال بما يتناسب واحتياجات المدن وساكنيها دائما في المجال التعليمي الذي يعد من أصعب المجالات لارتباطه بالإنسان ومستوى ثقافته وقيمه وعاداته وتقاليده التي يصعب إخضاعها لمنهج علمي دقيق يضبط تخطيطا موضوعيا.

ومن هنا يكمن جوهر الارتباط بين عملية التخطيط بكل مراحله وخطواته والاجراءات القائم عليها لتحقيق التوازن بين الخدمة التعليمية والحاجة السكانية لها أو بين تحقيق تكافؤ

الفرص التعليمية بين جميع سكان المدن بنفس المستوى والإمكانيات الذي لا يتاح إلا في وجود بيانات احصائية شاملة ومعبرة عن احتياجات السكان بشكل عام وبالأخص فيما يتعلق بموضوع دراستنا أي الخدمات التعليمية.

لنؤكد من خلال النتائج المتوصل إليها بعد اختبار الفرضيات والإجابة عن تساؤلات الدراسة على جملة من الحقائق الواقعية:

- أن الخدمات التعليمية في أي مدينة يجب أن تخضع لمجموعة عوامل وشروط من بينها مراعاة الحجم السكاني وعدد المتعلمين في توزيع وتخطيط المدارس والهياكل التعليمية.
- هناك مجموعة عوائق تساهم في تراجع المستوى التحصيلي لدى المتعلمين على رأسهم الاكتظاظ في الأقسام الذي يجر وراءه عدة مشكلات سواء تعليمية أو سلوكية أو تربوية.
- يوجد عوامل تساهم في التقليل من المشاريع التنموية خاصة في مجال تحسين الخدمات التعليمية من بينها العوامل المادية المتمثلة في غياب الوعاء العقاري بالإضافة إلى نقص الاعتمادات المالية الذي لا يساير الزيادة والنمو السكاني، لتليه عوامل غير مادية تتمثل في اهمال مشاركة السكان في تزويد الجهات المسؤولة بالمعطيات الدقيقة الخاصة باحتياجاتهم الذي بدوره يساعد على عرقلة عملية التخطيط في سبيل تلبية الاحتياجات الفعلية للسكان.

وعليه يمكن القول أن الحاجة السكانية هي حاجة إنسانية تعبر عن كل مايطلبه الانسان ويرجو توفره في مجالات عديدة، فإذا ركزنا في المجال التعليمي الذي يستهدف المتعلمين نرى أن المقرر والناطق عن أهم احتياجاته والضرورات التي تمسه لا يخرج عن نطاق هذه الفئة أي السكان لنجزم أن المشاركة المجتمعية هي أولى التوجهات التي يجب على المخططين والسلطات العمومية النظر إليها، لتوصي الباحثة من هذا المنبر على أن:

- الحاجة التعليمية هي حاجة مجتمعية نابعة من المجتمع نفسه وهو من يقرر حجمها ونسبتها.
- أن أي مخططات تعليمية يجب أن تبنى وفق معطيات تسمح بالزيادة السكانية المستقبلية ولا توافق الحاجة الآنية فقط.
- مشاريع بناء المدارس والهياكل التعليمية مرتبط بمجموعة معايير يجب مسايرتها لضمان جودة عالية من الخدمة المقدمة.
- استحداث دورات تكوينية للمخططين لتفعيل دور التخطيط وتحسين مستواه بما يضمن الحاجة التعليمية بالأخص.
- الرقابة المستمرة والدورية للمشاريع والمخططات التنموية الخاصة بإنشاء المؤسسات التعليمية لتجنب الغش المسبب لاهترائه في وقت قصير.
- تفعيل عملية الرقابة لمكافحة مختلف مظاهر الفساد والمحسوبية والحد منها، لأنها أكبر عائق أمام نجاح المخططات والبرامج التنموية في الجزائر.

- بناء مؤسسات وهياكل تربوية جديدة لرفع الضغط والاكتظاظ من الأقسام.
- تقليل الحجم الساعي وتبسيط الدروس المبرمجة على المتعلمين.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I- الكـــتـــــــــب

1- ئاسو صالح سعيد علي، حسين وليد حسين عباس: الإرشاد النفسي –الاتجاه المعاصر لإدارة السلوك الإنساني–، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015.

2- المعهد العربي لحقوق الإنسان: حقوق الإنسان في المؤسسة التعليمية العربية (إشكالياتها وآفاق تطويرها)، المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، 2004.

3- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: التخطيط لاستثمار المبنى المدرسي لتنمية المجتمع المحلي في ضوء التوجهات العالمية المعاصرة، مصر، 2012،2011.

4- أبو زيد راجح: العمران المصري(رصد التطورات في عمران أرض مصر في أواخر القرن العشرين واستطلاع مساراته المستقبلية حتى عام 2020)، ج1، المكتبة الآكاديمية، القاهرة، مصر، ط1، 2008.

5- أحمد يوسف عريقات وآخرون: المفاهيم الإدارية الأساسية– النظرية والتطبيق–، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دط، 2011،

6- أحمد كمال الدين عفيفي: نظريات في تخطيط المدن، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الجيزة، مصر، ط1، 2000.

7- أحمد محيي خلف صقر: المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي والعالمي- دراسة تحليلية ميدانية لدول هولندا، أستراليا، أندونيسيا، تنزانيا، مصر- دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2018.

8- أحمد محمود الزنفلي: الأبنية المدرسية وكفاء النظام التعليمي، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، دسوق، مصر، ط1، 2009.

9- أحمد مصطفى خاطر: محمد عبد الفتاح محمد، الاتجاهات المعاصرة في تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، دط، 2010.

10-أحمد عبد الفتاح ناجي: التخطيط للتنمية في الدول النامية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2011.

11-أحمد علي الحاج محمد: أصول التربية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دط، 2003.

12-أحمد شفيق السكري: المدخل في تخطيط الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية الحضرية والريفية- مفاهيم، أساليب، أدوات، نماذج تطبيقية- ، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر، دط، 2000.

13-أحمد خالد علام وآخرون: تاريخ تخطيط المدن، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط1، 1993.

14-إحسان محمد الحسن : مناهج البحث الاجتماعي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1 ، 2005.

15- أيوب دخل الله: التربية ومشكلات المجتمع في عصر العولمة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2015.

16-أمير عمر حسنين صالح: جودة الخدمات التعليمية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة، عمان، الأردن، ط1، 2014.

17-أمل لطفي أبو طاحون: التخطيط التربوي واعتباراته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، دط، 2010

18-إسماعيل قيرة: علم الاجتماع الحضري ونظرياته، منشورات جامعة قسنطينة، دط، 2004.

19-بوب ماتيوز، ليز روس: الدليل العلمي لمناهج البحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة محمد الجوهري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، ط1، 2016.

20-بوفلجة غيات: أزمة التربية النظامية، رياض العلوم، الجزائر، دط، 2006.

21-بلقاسم سلاطنية: حسان الجيلاني: منهجية العلوم الاجتماعية ، دار الهدى، الجزائر، د ط ، 2004.

22-بلقاسم سلاطنية: ملامح التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري، مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر، الكتاب الثالث، مطبعة علي بن زيد للفنون المطبعية، بسكرة، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

23-بشير إبراهيم الطيف وآخرون: خدمات المدن(دراسة في الجغرافية التنموية)، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ط1، 2009.

24-بشير بودية، طارق قندوز: أصول ومضامين تسويق الخدمات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016.

25-بشير التجاني: التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

26-جلال عبد الحليم: محددات الرضا الوظيفي لدى أساتذة التعليم الثانوي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016.

27-هناء حافظ بدوي: التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية في مهنة الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، دط،2003.

28-وجدي شفيق عبد اللطيف: علم الاجتماع الحضري والصناعي، دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع، طنطا، مصر، ط1، 2007.

29-وليد عبد الحميد عايب: الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي -دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية-، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.

30-زناتي جلول: النمو الحضري وانعكاساته على المحيط العمراني، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015.

31-حامد بوغردة نور الدين: دور إدارة الجودة الشاملة في إنشاء الميزة- دراسة حالة مؤسسة مينائية-، دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

32-حسين عبد الحميد رشوان: السكان من منظور علم الاجتماع، المكتبة الجامعية، الاسكندرية، دط، 2001.

33-حسن محمد إبراهيم حسان: محمد حسنين العجمي، الإدارة التربوية، دار المسيرة، عمان ، الأردن، ط1، 2007.

34-طارق عبد الرؤوف محمد عامر: احتياجات المجتمع وتحديات المستقبل، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دط، 2016.

35-ماهر أبو المعاطي الدسوقي: الاتجاهات الحديثة في التخطيط الاجتماعي(مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية الشاملة)، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2010.

36- مدحت أبو النصر: قواعد ومراحل البحث العلمي – دليل إرشادي في كتابة البحوث وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه-، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2004.

37-مدحت محمد أبو النصر: الإدارة بالحوافز- أساليب التحفيز الوظيفي-، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، ط1، 2009.

38-محمد السيد حسونة: التخطيط للاستثمار المبنى المدرسي لتنمية المجتمع المحلي في ضوء التوجهات العالمية المعاصرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتعليم، مصر، 2011-2012.

39-محمد العاني: أصالة المدينة كوحدة جغرافية دراسة تحليلية وتخطيطية في عوامل التنشئة وخصائص الفكر التخطيطي، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، دمشق، سوريا، 2010.

40-محمد حسنين العجمي: الإدارة والتخطيط التربوي-النظرية والتطبيق- ، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط3، 2013.

41-محمد حسنين العجمي: إدارة وتخطيط المدرسة الابتدائية، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 2010.

42-محمد حسنين سعيد المبعوث: التخطيط التربوي بين النظرية والممارسة (نحو تربية اسلامية عربية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2013

43-محمد مصطفى زايد: نظريات التعليم وتطبيقاته التربوية. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.

44-محمد سلامة غباري: مداخل الخدمة الاجتماعية المدرسية وأهدافها التنموية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، ط1، 2009.

45-محمد عابد الجابري: التعليم في المغرب العربي(دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب وتونس والجزائر)، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب، دط، 1989.

46- محمد عاطف غيث: علم الاجتماع الحضري (مدخل نظري)، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر، دط، 1995.

47- محمد عاطف غيث، محمد علي محمد: دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر، دط، 2002.

48-محمد عمر علي العامري: مدخل إلى التربية المقارنة، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2017.

49- محمود محمد محمود، أحمد عبد الفتاح ناجي: التنمية في ظل عالم متغير، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، دط، 2007.

50-محمود محمد محمود، هاشم مرعي هاشم: التخطيط لتنمية المجتمع في ضوء المتغيرات المعاصرة، زرقاء اليمامة للنشر والتوزيع ، الفيوم، مصر، دط، 2008.

51-محمود عبد الحي محمد علي: الاهتمام بالطفولة وأثره في منع الانحراف وتحقيق التنمية- دراسة مقارنة-، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ط1، 2018.

52-محسن عبد الصاحب المظفر، عمر الهاشمي يوسف: جغرافية المدن(مبادئ وأسس ومنهج ونظريات وتحليلات مكانية)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010.

53-منى عويس، عبلة الأفندي: التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية(بين النظرية والتطبيق)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، دط، 1996.

54-منى عطية خزام خليل: التخطيط الاجتماعي في المجتمع المعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، مصر، دط، 2011.

55-نازلي معوض أحمد: التعريب والقومية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1986.

56-مصطفى حميد الطائي، خير ميلاد أبو بكر: مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في الإعلام والعلوم السياسية، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، ط1، 2007.

57-مصطفى يوسف كافي: الحسابات الاقتصادية القومية واستخداماتها في التخطيط والتنمية، ج1، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، ط1، 2014.

58-سلامة محمود عبد الجواد: استراتيجيات التخطيط للتنمية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دط، 2014.

59- سمير حسن منصور: سلوى عبد الله عبد الجواد، أساسيات الخدمة الاجتماعية في المجال التعليمي، مطبعة البحيرة، دمنهور، مصر، دط، دن.

60-سعاد محمد عيد: تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2013.

61-سعيد جاسم الأسدي، عبد الستار جبر الرميض: الأبنية المدرسية جودة شاملة ورؤية مستقبلية، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014

62-سعيد ناصف: علم الاجتماع الحضري(المفاهيم والقضايا والمشكلات)، دار الكتب والوثائق الرقمية، القاهرة، مصر، ط1، 2006.

63-عائشة عتيق: جودة الخدمات الصحية في المؤسسات العمومية- الجزائر حالة- دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016.

64-عامر محمد سعيد طوقان: التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي، شركة دار البيروني للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2018.

65-عبد الحليم مهورباشة: مبادئ وأسس التخطيط الحضري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

66-عبد الله الطراونة: مبادئ التوجيه والإرشاد التربوي(مشاكل الطلاب التربوية، النفسية، السلوكية، الاجتماعية)، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

67- عبد الله بن علي المرواني: التخطيط التنموي (الإطار النظري والمنهج التطبيقي)، مركز البحوث معهد الادارة العامة، الرياض، السعودية، دط، 2005.

68- عبد المنعم فهمي سعد: التخطيط للتربية الاجتماعية، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط1، 2007.

69- عبد العزيز بن عبد الله السنبل: التربية في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، المكتب الجامعي الحديث، ط1، 2002.

70- عبد الخالق محمد عفيفي: الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ط1، 2002.

71- عدنان أحمد مسلم، آمال صلاح عبد الرحيم: دليل الباحث في البحث الاجتماعي، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ط1، 2011.

72- علي ناصر كنانة: الثقافة وتجلياتها-السطح والأعماق-، مؤسسة الرحاب الحديثة، بيروت، لبنان، ط1، 2017.

73- علي سالم أحميدان الشواورة: عدالة التنمية بين الريف والحضر، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014.

74- علي غربي: أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، مطبعة cirtacopy، قسنطينة، د ط، 2006.

75-عميروش محند شلغوم: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2012.

76-عمر محمد علي محمد، أحمد حسن إبراهيم: جغرافية المدن بين الدراسة المنهجية والمعاصرة، دار الوفاء، الاسكندرية، مصر، ط1، 2016.

77-عثمان محمد غنيم: التخطيط أسس ومبادئ عامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2001.

78-عثمان محمد غنيم: تخطيط الخدمات والمرافق الاجتماعية من منظور عمراني، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013.

79-فادي حسن عقيلان: إدارة الأزمات والكوارث الطبيعية والغير طبيعية، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

80-فاطمة عوض صالح، ميرقت علي خفاجة: أسس ومبادئ البحث العلمي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، ط1، 2002.

81-فاروق عبده فليه: اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2007.

82-فاروق شوقي البوهي: التخطيط التعليمي (عملياته ومداخله وارتباطه بالتنمية والدور المتغير للمعلم)، دار قباء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، ط1، 2011.

83- فؤاد بن غضبان: جغرافية الخدمات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دط، 2013.

84-فؤاد محمد الشريف بن غضبان: الاقتصاد الحضري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دط، 2015.

85-فؤاد بن غضبان: الخدمات الحضرية برؤية جغرافية معاصرة، الدار المنهجية، عمان، الأردن، ط1، 2015.

86-فؤاد بن غضبان: فاطمة الزهراء بركاني، مدخل إلى التخطيط الإقليمي والحضري، دار المنهجية، عمان، الأردن، ط1، 2016.

87-فيروز مامي زرارقة: مشكلات وقضايا سوسيولوجية معاصرة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دط، 2014.

88-صبري فارس الهيتي: جغرافية المدن، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010.

89-رائدة خليل سالم: المدرسة والمجتمع، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016.

90-ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم: مناهج وأساليب البحث العلمي-النظرية والتطبيق- ، دار صفاء، عمان، الأردن، ط1، 2000.

91-تركي رابح: التعليم القومي والشخصية الجزائرية(1931-1956)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1981.

92-ثائر مطلق محمد عياصرة: التخطيط الإقليمي(دراسة نظرية وتطبيقية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009.

93-ثروت إسحق: السكان، جامعة عين شمس، مصر، دط، 2002.

94-خالد سليمان أحمد المومني، محمد علي القضاة: معالم في الفكر الإداري، دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، 2009.

95-خلف حسين علي الدليمي: التخطيط الحضري(أسس ومفاهيم)، الدار العلمية الدولية- دار الثقافة، عمان، الأردن، ط1، 2002.

96-خلف حسين علي الدليمي: تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية (أسس- معايير- تقنيات)، عمان، دار صفاء،ط1، 2009.

97-غول لخضر: التربية والتعليم واستراتيجية التنمية في العالم العربي (دراسة تحليلية نقدية بواقع التعليم في العالم العربي ودوره في التنمية، الجزائر نموذجا)، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، ط1، 2014.

98-غريب أحمد السيد: تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، د ت.

II- المجلات:

99- أحمد مداوس اليامي: تقنية تحليل التكلفة- العائد، أسلوب ناجح في تحليل السياسات والبرامج العامة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 19، العدد2، 2005.

100- عبد الله غالم، بيبي وليد: فاعلية التخطيط التنموي والمجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية المستقلة المعتمدة على الذات كنموذج بديل في الجزائر لإرساء قواعد الحوكمة المحلية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة البشير الابراهيمي برج بوعريريج، العدد3، 2015.

101- ماجدة أحمد عبد الوهاب: تقدير احتياجات سكان المناطق العشوائية كمؤشرات تخطيطية لتنميتها، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، ع21، ج4، 2006.

102- محي الدين عبد العزيز: تطور حركية التعليم في الجزائر من عام 1830 إلى عام 1990م، مخبر المسألة التربوية، في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، فيفري 2011.

103- محمد عرب نعمة الموسوي: كفاءة خدمات التعليم الابتدائي في قضاء المدينة، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة، العراق، العدد 21، 2015.

104- ممدوح الدبس: الأسس النظرية والمنهجية لتقويم أثر العوامل الاقتصادية في التباين والتنظيم المكانيين للخدمات السكانية في المراكز العمرانية والأقاليم، مجلة جامعة دمشق، المجلد 30، العدد3+4، 2014.

105- مريم عثمانية: الرونق الجمالي للمدينة، مجلة العلوم الانسانية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، العدد 6، 2016.

106- نورية سوالمية: المدينة والحضرية في الجزائر مقاربة نظرية، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، جامعة البليدة 2، العدد 15، جويلية 2018.

107- سعد عبد السلام: قراءة في المنظومة التعليمية الجزائرية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد11، العدد1، 2018.

108- علي لفتة سعيد، إيمان عبد الحسين شعلان: تقييم كفاءة الخدمات التعليمية والصحية في مدينة الحيدرية(دراسة في جغرافية المدن)، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة، العراق، العدد19، 2014.

109- صبيحة حماد: المخطط الخماسي (2010-2014) والأهداف الإنمائية للألفية – دراسة تقييمية أهداف التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية- ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة، العدد 12، 2017، ص141.

110- صغيري أحمد: السياسة التعليمية في الجزائر (1923-1972) ، مجلة منتدى الأستاذ، المدرسة العليا للأساتذة بقسنطينة، العدد2 ماي2006.

111- شذى عاصم جمال الدين الآلوسي: كفاءة تخطيط الخدمات العامة "التعليمية" في مدينة الموصل، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق،العدد101، 2014.

III- القواميس و المعاجم:

112- جبران مسعود: الرائد (معجم لغوي عصري) دار العلم للملايين ، مجلد1، بيروت، لبنان، ط1، 1981.

113- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مجلد1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط4، 2004.

114- علي بن هادية، بن لحسن البلشيش: القاموس الجديد للطلاب(معجم عربي مدرسي ألفبائي، الشركة التونسية للتوزيع- المؤسسة الوطنية الجزائرية للكتاب، تونس- الجزائر، ط5، 1984.

115- علي بن هادية وآخرون: القاموس الجديد للطلاب. مادة "علّم"، ط7، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1991.

VI- الرسائل الجامعية

116- الجيلالي سالمي: حركية السكان والتخطيط المدرسي بالإقليم الشمالي الأوسط بالجزائر، أطروحة دكتوراه-غير منشورة-، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة الجزائر2، 2015-2016.

117- أمال لبعل: التخطيط الحضري والتنمية المستدامة في الجزائر- حالة بلدية بسكرة نموذجا-، أطروحة دكتوراه-غير منشورة- قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017-2018.

118- أسعد علي سليمان أبو غزالة: الأسس والمعايير التخطيطية لمنشآت التعليم الأساسي وأثره على التنمية العمرانية لمدينة القاهرة، دراسة ميدانية، الأزهر الهندسي الدولي الحادي عشر، القاهرة، 2010.

119- بوتليليس مراد: تطور التعليم في الجزائر من 1830 إلى 2011، رسالة ماجستير -غير منشورة- كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة وهران السانيا، 2012- 2013.

120- بسام عبد العزيز أحمد سرحان: المعايير التخطيطية في تطوير المدارس(حالة دراسية لمدينة رام الله)، رسالة ماجستير -غير منشورة-، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، 2002.

121- هبة محمد حمودة شقير: توزيع وتخطيط الخدمات الّتعليمية في محافظة سلفيت باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، رسالة ماجستير –غير منشورة–، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2009.

122- طاهر جمعة طاهر يوسف: التحليل المكاني للخدمات التعليمية في مدينة نابلس باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، رسالة ماجستير –غير منشورة–، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية،2007.

123- كاجيت سفيان: تحضر الضواحي الجزائرية بين الاحتياجات السكانية والمخططات العمرانية الحضرية(دراسة حي زواوة وسيدي حسان بضاحية بلدية الشراقة) رسالة ماجستير –غير منشورة–، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر2، 2011–2012.

124- كمال محمود الجبلاوي: الإسكان وتغير الاحتياجات أسلوب التعامل ومنهجية التطبيق، أطروحة دكتوراه –غير منشورة–، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر2016.

125- مهى أنور محمد الحنيطي: العلاقة بين التوزيع السكاني وتوزيع الخدمات التعليمية والصحية في منطقة أبو علندا والقويسمية في محافظة عمان، رسالة ماجستير–غير منشورة– كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، 1996.

126- محمد عبد العال عبد العزيز: تقدير احتياجات الأسر الفقيرة المهمشة بالمناطق العشوائية(دراسة ميدانية مطبقة على الأسر الفقيرة بالمجتمعات العشوائية بالفيوم)، بحث مقدم من جامعة الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية، 2014.

127- سهير خليل محمد أبو شنب: التحليل المكاني للخدمات التعليمية في محافظة رفح باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، رسالة ماجيستير-غير منشورة-، قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015.

128- سهى حمزاوي: انعكاسات نقل التكنولوجيا على المؤسسات الصناعية العامة في الدول النامية في ظل العولمة(المؤسسة الصناعية العامة نموذجا)، أطروحة دكتوراه - غير منشورة-، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009-2010.

129- عوني عبد الهادي عثمان مشاقي: تحليل وتقييم توزيع الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية، رسالة ماجستير-غير منشورة- كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008.

130- عز الدين بوشوك: الإنفاق العمومي وتكلفة التمدرس في المؤسسات التعليمية الجزائرية، رسالة ماجستير -غير منشورة- معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000-2001.

131- فريال واصف محمد الحاج محمد: تقييم وتخطيط الخدمات التعليمية في مدينة طوباس، رسالة ماجستير-غير منشورة- كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2010.

132- شراد محمد العلمي: النظام التعليمي وثوابت الهوية الوطنية كتب المرحلة الأولى من التعليم الابتدائي نموذجا، رسالة ماجستير –غير منشورة–، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، 2014–2015.

V – المراجع باللغة الأجنبية:

133- laurent. Catch avec.....secae: Robert illustre(le dictionnaire de référence pour tous), bruxelle,2014.

134- Louis wirth "The American Journal Of Sociology,vol.44,No.1,(Jul.,1938),pp.1-24.

135- Oxford learner's pocket dictionnary (fourth edition2008)

136- Robert . E.Park, the city suggestions for the investigation of human behaviour in the urban environment), the university of Chicago press 1984.

IV– المواقع الالكترونية

137- أحمد محمد المنشاوي وآخرون: نظريات تخطيط المدن، تم استرجاعه في: 2017/10/02، الموقع

https://issuu.com/47473/docs/_____

_____d2732c16e235cb/35

138- https://arz.wikipedia.org

الملاحق

ملحق رقم 01: لنموذج استمارة استبيان موجهة لعينة البحث

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عباس لغرور – خنشلة – **رقم الاستمارة**

كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

استمـارة بحـث

التخطيط للخدمات التعليمية وعلاقته باحتياجات السكان في المدن الجزائرية

دراسة ميدانية بمدينة – خنشلة –

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في علم الاجتماع تخصص تنظيم وتنمية المدينة

إعداد الطالبة: **إشراف**

سهير لعور. أ.د سهى حمزاوي .

ملاحظة:

- البيانات الواردة في الاستمارة تبقى سرية، ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.
- ضع علامة (X) أمام الإجابة المناسبة.

السنة الجامعية: 2018-2019

I- البيانات العامة:

1-السن: [25, 30[☐ [30, 35[☐ [35, 40[☐ 40، فما فوق ☐

2- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

3-الحالة الاقتصادية: جيدة ☐ متوسطة ☐

4-عدد الأولاد :

5-عدد الأولاد المتمدرسين في: الابتدائي ☐ المتوسط ☐ الثانوي ☐

6-المستوى التعليمي للزوج : ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

7- المستوى التعليمي للزوجة : ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

II- بيانات أساسية

المحور الاول: بيانات خاصة باحتياجات السكان من الخدمات التعليمية

8-هل تنتشر المؤسسات التعليمية بكثرة في وسط المدينة مقارنة بالضواحي؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بـ نعم لماذا حسب رأيك؟
- .....

.....

.....

9-هل المؤسسات التعليمية الموزعة على مستوى حيكم كافية لاستيعاب تلاميذ سكان الحي؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بـ لا هل هذا عائد إلى:
  - اكتظاظ الفصول الدراسية الناتج عن تزايد عدد تلاميذ السكان ☐
  - التوزيع غير العادل للمؤسسات التعليمية على الأحياء ☐

- عدم ربط قرار بناء المؤسسات التعليمية بحجم الطلب عليها ☐
- أخرى تذكر.....

10- ماهي المؤسسات التي تعاني من اكتظاظ وضغط كبير في فصولها الدراسية بحيكم؟

الابتدائي ☐ المتوسط ☐ الثانوي ☐

11- هل موقع المؤسسات التعليمية الموجودة في الحي يتناسب مع مكان مسكنكم؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بـ لا هل هذا يعود إلى:
  - أن الموقع يسوده الضوضاء مما يؤثر على تحصيل الأبناء ☐
  - موقع غير آمن فالأولاد عرضة لمخاطر السيارات ☐
  - أخرى تذكر.....

12- هل موقع المؤسسات التعليمية التي يدرس فيها أبنائكم قريب أم بعيد عن مكان المسكن؟

- الابتدائي قريب ☐ بعيد ☐
- المتوسط قريب ☐ بعيد ☐
- الثانوي قريب ☐ بعيد ☐

13- كم تقدر المسافة المقطوعة من مكان السكن إلى موقع الدراسة؟

- المرحلة الابتدائية: (5-10د) ☐ (11-20د) ☐ (21-30د) ☐ 31 فأكثر ☐
- المرحلة المتوسطة والثانوية: (5-10د) ☐ (11-20د) ☐ (21-30د) 31 فأكثر ☐

14- هل الأبنية المدرسية الموجودة على مستوى حيكم ملائمة لتمدرس أبنائكم؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بـ لا هل هذا يعود إلى:
  - عدم توفر خدمات الصيانة وهشاشة المباني واهترائها ☐
  - عدم توفر خدمات الماء والكهرباء والتدفئة ☐

15- ماتقييمكم لمستوى تحصيل أبنائكم في المدارس؟

جيد ☐ متوسط ☐ سيء ☐

- إذا كانت الإجابة بـ سيء ما العوامل المسببة في ذلك؟
  - صعوبة المناهج وعدم مسايرتها لمستوى المتعلمين ☐
  - قلة تكوين الأساتذة ☐
  - تكاسل المتعلمين وعدم بذل مجهود لاستيعاب الدروس ☐
  - أخرى تذكر.....

16- هل يواجه أبنائكم مشاكل في مؤسساتهم التعليمية؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

- إذا كانت الاجابة بنعم فيما تتمثل هذه المشاكل؟
  - كثافة الفصول التي تؤدي إلى قلة استيعاب المتعلمين ☐
  - كثرة الدروس وقلة الوسائل التعليمية ☐
  - عدم توفر مكتبات وقاعات للمطالعة ☐
  - أخرى تذكر.....

- إذا كانت الإجابة بـ أحيانا هيعود ذلك إلى؟
  - مضايقات المتعلمين لبعضهم البعض ☐
  - التعامل السيء من قبل المدرسين للمتعلمين وتعنيفهم ☐

17- ماهي اقتراحاتكم بشأن تحسين مستوى أبنائكم في المؤسسات التعليمية؟

.....

.....

.....

III- بيانات خاصة بسياسات التخطيط لتلبية الاحتياجات التعليمية في أحياء مدينة خنشلة

18- هل هناك مشاريع توسعة خاصة بشبكة المؤسسات التعليمية على مستوى حيكم؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بـ لا هل يعود ذلك إلى:
  - عدم وجود أرضية كافية للتوسعة ☐
  - لا تحتاج المؤسسات للتوسعة فهي كافية لحجم المتعلمين ☐
  - أخرى تذكر.....

19- هل استفادت المؤسسات التعليمية على مستوى حيكم من تجهيزات ضرورية لفائدة المؤسسة التعليمية؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بـ نعم ما هي هذه التجهيزات التي استفادت منها المؤسسات التعليمية على مستوى مؤسسات حيكم؟
  - اللوازم من الطاولات والكراسي والمكاتب ☐
  - مكتبة خاصة بالمؤسسة ☐
  - مطعم مدرسي ☐
  - خدمات الصيانة وترميم المباني ☐
  - أخرى تذكر.....

20- ما أسباب عدم استفادة حيكم من برامج تنموية لتحسين الخدمات التعليمية؟

- عدم حاجة الحي لأي مساعدات خاصة بالمجال التعليمي ☐
- هناك محسوبية في تقديم المساعدات لأحياء على حساب أحياء أخرى ☐
- أخرى تذكر.....

21- ماهو تقييمك لحجم المساعدات والبرامج التنموية التي استفاد منها حيكم مقارنة بأحياء أخرى؟

- قليلة ☐ متوسطة ☐ كثيرة ☐

IV- بيانات خاصة بالصعوبات (المعوقات الوظيفية) التي تحول دون وجود علاقة وثيقة بين التخطيط للخدمات التعليمية واحتياجات السكان بمدينة خنشلة

22- هل تعتقد أن نقص الاعتمادات المالية من الأسباب التي تعيق عملية التخطيط لتلبية احتياجات حيكم من الخدمات التعليمية؟

نعم ☐ ☐

- إذا كانت الإجابة بـ لا هل هذا يعود إلى:
  - سوء تسيير الاعتمادات المالية بما يتوافق والحاجة التعليمية ☐
  - توجد اعتمادات مالية سنوية لكن توظف في أشياء لا تخدم الحاجة التعليمية ☐
  - أخرى تذكر.....

23- هل يحتاج حيكم إلى تحسين مؤسساته التعليمية لكن عدم وجود أرضية للتوسعة ساهم في تراجع عملية التخطيط؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بـ نعم هل في رأيكم بسبب:
  - كثرة المباني السكنية ☐
  - بناء المدارس بمعايير لا تراعي الزيادة السكانية ☐
  - أخرى تذكر.....

24- هل ارتفاع معدلات النمو السكاني وزيادة الطلاب في مختلف المراحل التعليمية شكل عبئا على الدولة مما ساهم في تراجع عملية المساهمة في التخطيط؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بـ لا لماذا؟

.....

.....

25- هل قِدَم المباني المدرسية وتجهيزاتها وسرعة اهترائها راجع إلى سوء تخطيط الأجهزة المعنية بذلك؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بـ نعم هل يرجع ذلك إلى:

- عدم كفاءة التنظيمات والأجهزة الخاصة بالتخطيط بمدينة خنشلة ☐
- إهمال المتعلمين وعدم محافظتهم على الأبنية والتجهيزات ☐
- أخرى تذكر.....

26- هل توزيع المؤسسات التعليمية على مستوى حيكم وبعدها عن مكان المسكن راجع لسوء عملية التخطيط وعدم الامتثال للمعايير الخاصة بالبناء؟

نعم ☐ لا ☐

27- هل افتقار الخطط الخاصة بتحسين الخدمات التعليمية إلى البيانات والإحصاءات الدقيقة الخاصة باحتياجات التعليمية هو ما أحدث فجوة بين التخطيط والحاجة الفعلية للسكان؟

نعم ☐ لا ☐

28- هل هناك مشاركة من قبل سكان الحي في وضع البرامج التنموية؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بنعم فيما تتجسد هذه المشاركة حسب رأيك؟

- جمعيات الأحياء ☐
- أخرى تذكر .....

29- هل هناك إرادة حقيقية لدى السلطات المحلية في التجاوب مع المبادرات التي يقدمها السكان من أجل إيجاد حلول لمشكلات السكان المتعلقة بتحسين الخدمات التعليمية؟

نعم ☐ لا ☐

30- ما هي الاقتراحات التي تقدمها من أجل تجاوز صعوبات المساهمة في التخطيط لايجاد حلول لمشكلات السكان المتعلقة بتحسين الخدمات التعليمية؟

.....

.....

.....

ملحق رقم 02: دليل مقابلة موجهة للمسؤولين المحليين ببلدية خنشلة

دليل مقابلة رقم:

جامعة عباس لغرور

كلية العلوم الاجتماعية والانسانية

قسم العلوم الاجتماعية

دليل مقابلة

خاص بممثل المجالس المحلية المنتخبة (الولائية والبلدية)

1- السن
2- الجنس
3- المستوى التعليمي
4- الأقدمية في المسؤولية المكلف بها
5- في تقديركم ما طبيعة احتياجات السكان من الخدمات التعليمية في أحياء مدينة خنشلة؟
6- هل هناك تنسيق بين المجلس الذي تمثلونه وفاعلين آخرين فيما يتعلق بتحسين الخدمات التعليمية بأحياء مدينة خنشلة؟
7- هل سبق واستفادت الأحياء الحضرية من مساعدات وبرامج تنموية محلية في مجال تحسين الخدمات التعليمية؟ وفيما تمثلت؟
8- ما أهم المشكلات المواجهة في توفير مشاريع متعلقة بتحسين الخدمات التعليمية؟
9- هل يواجه مجلسكم صعوبات تحول دون أدائه للدور الفعال والمنتظر منه لاسيما في تحسين الخدمات التعليمية؟
10- ماهي الاقتراحات التي تقدمها من أجل تجاوز صعوبات المساهمة في التخطيط لإيجاد حلول لمشاكل السكان المتعلقة بتحسين الخدمات التعليمية؟

دليل مقابلة رقم:

جامعة عباس لغرور

كلية العلوم الاجتماعية والانسانية

قسم العلوم الاجتماعية

دليل مقابلة

خاص برئيس مكتب الخريطة المدرسية ومكتب التخطيط

1-الجنس

2-السن

3-المستوى التعليمي

4-الأقدمية في المسؤولية المكلف بها

5-ما طبيعة احتياجات سكان مدينة خنشلة من الخدمات التعليمية؟

6-ما الإجراءات المتخذة من أجل تحسين الخدمات التعليمية بمدينة خنشلة؟

7-هل الخريطة المدرسية عبارة عن أسلوب تخطيط مصغر يساعد على تحقيق المساواة في توزيع الخدمات التعليمية بشكل عادل في المدينة؟

8-هل تحدد الخريطة المدرسية المواقع المثلى للخدمات التعليمية؟

9-ما أهم المعايير المتبعة في توزيع المؤسسات التعليمية؟

10- هل تطبق السياسة التخطيطية الحضرية هذه المعايير واقعيا؟

11- ما الصعوبات التي تواجهها عملية التخطيط لتحسين الخدمات التعليمية كتلبية لاحتياجات السكان؟

ملحق رقم03: بعض الصور للخدمات التعليمية الموزعة على قطاعات مدينة خنشلة

صورة رقم 01: لمدرسة ابتدائية بالقطاع الثاني

المصدر: تصوير الباحثة

صورة رقم 02: لمدرسة ابتدائية بالقطاع الرابع

المصدر: تصوير الباحثة

صورة رقم 03: لمدرسة ابتدائية بالقطاع الرابع

المصدر: تصوير الباحثة

صورة رقم 04: لمدرسة ابتدائية بالقطاع العاشر يظهر تصميمها على شارع رئيسي

المصدر: تصوير الباحثة

صورة رقم 05: لمدرسة ابتدائية بالقطاع الخامس تهدمت منذ 4 سنوات ولم يعاد إصلاحها

المصدر: تصوير الباحثة

صورة رقم 06: لمتوسطة بالقطاع الرابع

المصدر: تصوير الباحثة

صورة رقم 07: لمتوسطة بالقطاع التاسع

المصدر: تصوير الباحثة

صورة رقم 08: لثانوية بالقطاع الثالث

المصدر: تصوير الباحثة

صورة رقم 09: لثانوية بالقطاع الرابع

المصدر: تصوير الباحثة

ملحق رقم 04: خريطة توضح قطاعات بلدية خنشلة

خريطة رقم(01)

* ولايـة خـنشـلة
*مـدينـة خـنشـلة

-01-حمام عمار
-02- السعادة
-03-السوناطيبا
-04-طريق زوي
-05-حي المحطة
-06-حي 5 جويلية
-07-طريق باتنة
-08-موسى رداح
-09-الاوراس
-10-طريق بابار
-11-المنشار

المصدر

مكتب العمران

ببلدية خنشلة

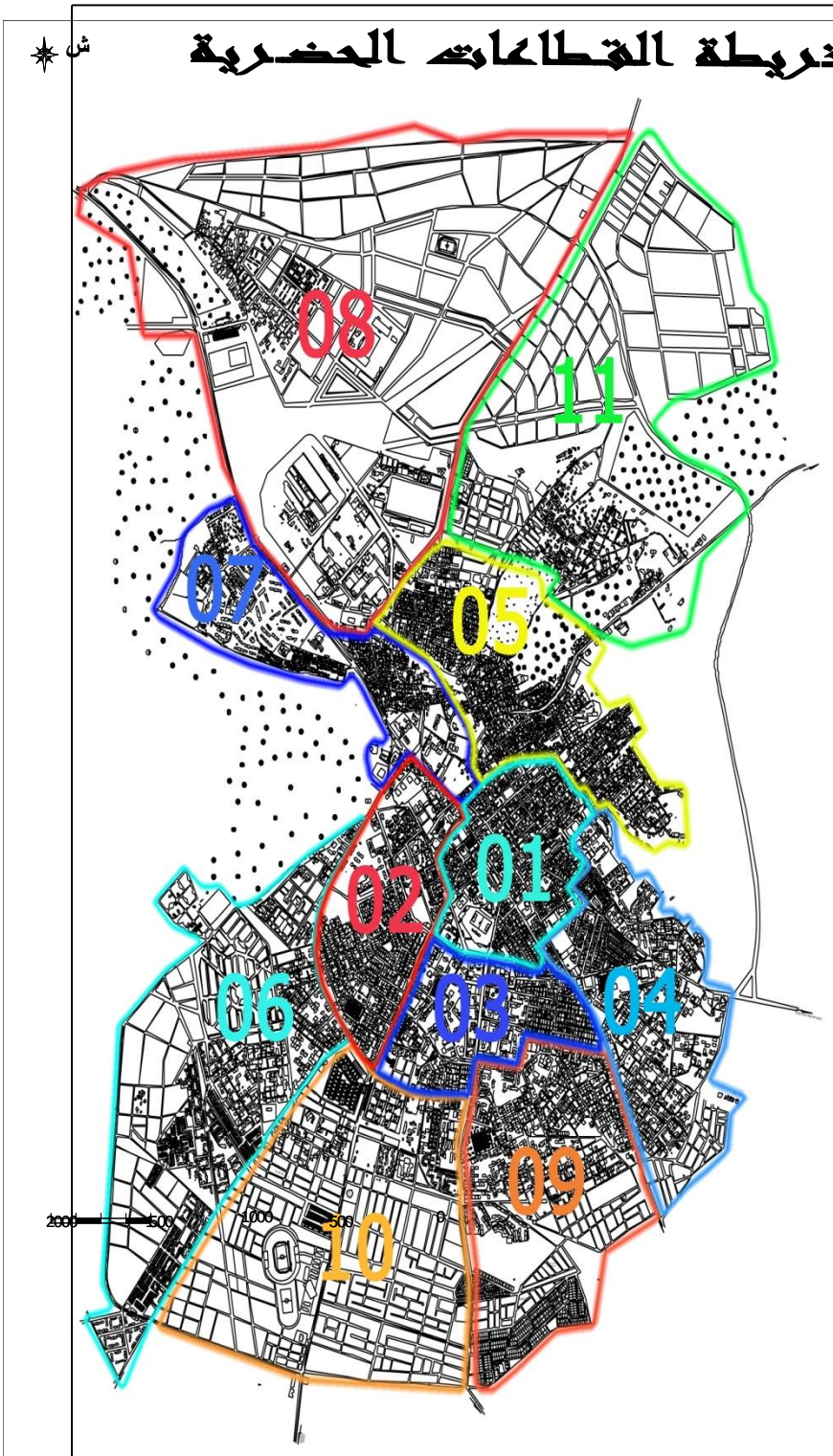

ملخص باللغة العربية

يعتبر التخطيط وما يقدمه من حقائق واقعية في كل المجتمعات على اختلاف أنظمتها الأيديولوجية منهجا يسعى لتحقيق أهداف وغايات المجتمع. الذي يقدم بدوره في شكل برامج وسياسات توجه ضمن الخدمات الحضرية داخل المدن، ومن ضمن هذه الخدمات الحضرية الخدمة التعليمية التي تكفل للإنسان حقه في التعليم هذا الأخير الذي عرف عدة تحولات وانتقالات في المجتمع الجزائري الذي ارتبط بالسياسات الحضرية التي تبنتها الدولة من أجل ضبط وتوزيع مؤسساتها وهياكلها التربوية بما يتوافق والحاجة السكانية لها، إلا أن هذه الخدمات التعليمية وبفعل الزيادة السكانية وتوسع المدن تعرضت إلى مشكلات مما دفعنا إلى الخوض في خبايا هذه الظاهرة ومحاولة تقديم صورة متكاملة عن واقع الخدمات وطبيعتها في المدن الجزائرية.

وفي هذا السياق جاءت محاولتنا السوسيولوجية لدراسة العلاقة الممنهجة والوثيقة بين قضية التخطيط للخدمات التعليمية والمتطلبات الواقعية والفعلية لحياة السكان في المدن ومختلف الفضاءات السكنية التي تساهم بشكل كبير في تنمية المدينة وتطورها، الذي نرمي منه على وجه التحديد، إلى محاولة تسليط الضوء بالتحليل والنقد على جانب مهم هو البحث عن طبيعة العلاقة بين التخطيط للخدمات التعليمية والمتطلبات الواقعية والفعلية لحياة السكان بالمدن الجزائرية.

من هذا المنطلق تم بناء الجانب النظري من خلال اعتماد أهم جوانب التخطيط ومداخله النظرية التي أسست في شكل نماذج وأفكار تخطيطية تطورت لتصبح نظريات تعالج الشأن المديني، مع التركيز على الدور الفعال للتخطيط في تلبية الحاجة التعليمية للسكان في المدن الجزائرية التي تعتبر من الأولويات في رسم ملامح المدن المستقبلية التي يجب أن تتوافر على كل متطلبات الحياة الحضرية المعاصرة.

ليتحدد ملمح الجانب الميداني في هذا البحث، بدءًا بالتعرف على مجالات الدراسة (المكانية والزمنية والبشرية)، المنصبة على مدينة خنشلة بقطاعاتها الإحدى عشر، وكذا الأدوات المعتمد عليها في جمع البيانات مع تبرير كل ذلك، لتنحصر عينة الدراسة في 390 سكن يضم أطفال متمدرسين تم تحديدهم وفق العينة المساحية متعددة المراحل، ليكون المنهج الوصفي هو المنهج الملائم لدراسة طبيعة العلاقة بين التخطيط للخدمات التعليمية واحتياجات السكان بمدينة خنشلة، وكل ذلك من أجل استكمال التحليل العلمي والإجابة عن بعض تساؤلات البحث الأساسية والفرعية التي تصعب الإجابة عنها خارج إطار دراسة ميدانية نتزود من خلالها بمعطيات واقعية، دقيقة وجديدة.

لنصل في النهاية إلى أهم النتائج والحقائق المستخلصة حول موضوع دراستنا والمتمثلة في:

- تعاني بعض المؤسسات التعليمية من الاكتظاظ وغياب المعايير الخاصة بالسلامة المرورية خاصة في الابتدائي، الذي بدوره يؤثر على المستوى التحصيلي للمتعلمين.

- غياب الأرضية والوعاء العقاري من الأسباب التي تقلل من مشاريع تحسين الخدمات التعليمية.
- المشاريع التحسينية على مستوى الخدمات التعليمية بمدينة خنشلة تقتصر فقط على التجهيزات كالمطاعم والكراسي والطاولات.
- مستوى البرامج المقدمة بالمدينة متوسط ولا يلبي كافة احتياجات السكان.
- إن عرقلة التخطيط في تحقيق احتياجات السكان ترجع إلى نقص الاعتمادات المالية بالإضافة إلى النمو السكاني المتزايد الذي لا يتوافق مع المشاريع المقدمة لفائدة المجال التعليمي الذي هو نتاج البيانات غير الدقيقة حول الحاجة الفعلية للسكان التي لاتستمد من السكان أنفسهم وهو دليل على غياب مشاركة السكان في تقدير حجم المشاريع الواجب تقديمها للوصول إلى مستوى مقبول من خدمات تحقق حاجة السكان ومطالبهم.

Résumé

On considère la planification et se qu'elle présente des vérités réelles dans toutes les sociétés , avec ses différentes systèmes idéologiques comme une méthode qui vise à atteindre les buts et objectifs de la société. Qui se présente sous la forme de programmes et de politiques ciblés au sein des services urbains dans les villes, et parmi ces services urbains : le service éducatif pour assurer le droit humain à l'éducation, qui a connu plusieurs transformations et transitions dans la société algérienne, qui était liée aux politiques urbaines adoptées par l'État pour le contrôle et la distribution des institutions et des structures Des activités éducatives conformes aux besoins de la population, sauf que ces services éducatifs, et avec l'augmentation de la population et l'expansion des villes ont été soumis à des problèmes qui nous ont conduits à nous cacher dans ce phénomène et à essayer de fournir une image intégrée sur la réalité des services et de leur nature dans les villes algériennes.

Dans ce contexte, notre tentative sociologique d'étudier la relation systématique et étroite entre la planification des services éducatifs et les exigences réelles de la vie de la population urbaine et les divers espaces résidentiels qui contribuent de manière significative au développement de la ville est spécifiquement destinée à mettre en évidence les analyses et les critiques sur un aspect important C'est la recherche de la nature de la relation entre la planification des services éducatifs et les besoins réels de la vie des habitants des villes algériennes.

De ce point de vue l'aspect théorique s'est construit par l'adoption des aspects les plus importants de la planification et de ses approches théoriques, qui se présentaient sous forme de modèles et d'idées de planification ont évalué pour devenir des théories traitant des problèmes urbaines, en mettant l'accent sur le rôle effectif de la planification pour répondre au besoin éducatif de la population dans les villes algériennes. Qui est considéré comme une priorité

dans la conception des villes futures dont elles doivent être disponibles pour répondre à toutes les exigences de la vie urbaine moderne.

Pour déterminer l'aspect du domaine dans cette recherche, en commençant par l'identification des domaines d'étude (Spatiale, temporelle et humaine), qui s'appuie sur la ville de Khenchela et ses onze secteurs, ainsi que sur les outils utilisés pour la collecte des données et la justification de tout cela afin de limiter L'échantillon de l'étude à 390 unités de logement, comprenant des enfants de la population identifiés selon l'enquête à plusieurs niveaux.pour que l'approche descriptive sera la méthode appropriée pour étudier la nature de la relation entre la planification des services éducatifs et les besoins de la population dans la ville de Khenchela, afin de compléter l'analyse scientifique et de répondre à certaines questions de recherche fondamentales et secondaires qui sont difficiles à répondre en dehors d'une étude de terrain, en fournissant des données réelles, précises et nouvelles.

En conclusion, nous arrivons aux résultats les plus importantes sur le sujet de notre étude:

- Certains établissements d'enseignement souffrent de surpeuplement et d'absence de normes en matière de sécurité routière, en particulier dans les écoles primaires, ce qui a une incidence sur le niveau de réussite des apprenants.
- L'absence de terrain et le conteneur immobilier sont des raisons qui réduisent les projets d'amélioration des services éducatifs.
- Les projets d'amélioration au niveau des services éducatifs dans la ville de Khenchela sont limités à des équipements tel que des restaurants, des chaises et des tables.
- Le niveau des programmes offerts dans la ville est moyen et ne répond pas à tous les besoins de la population

- Un des facteurs qui empêche la planification de répondre aux besoins de la population est le manque d'allocations financières ainsi qu'une croissance démographique croissante incompatible avec les projets proposés dans le domaine de l'éducation, qui résultent de données inexactes sur les besoins réels de la population qui ne proviennent pas de la population elle-même. Les projets à fournir pour atteindre un niveau acceptable de services répondant aux besoins et aux demandes de la population.

Abstract

Planning and Every thing it provides from scientific facts in different societies with different ideologies an approach which attempts to achieve the objectives and aims of society . it is also presented in the form of policies and programmes oriented towards the urban services in cities ,and among these urban services ;educational services which ensures for the human his right in education . this later who has known different transformations and transitions in the algerien society related to urban policies that were adopted by the nation to adjest and destribute its institutions and educational structures according to inhabitants needs. however, those educational services have encountered many problems because of overpopulation and the expention of cities . this leads us to investigate the phenomenon and attempt to present an integrated picture about reality services and their nature in the Algerian cities.

in this case comes our sociological attempt to study the systematic relationship between urban services planning case and the real needs for inhabitants 'life in cities and different population spaces that contributes in the improvement of city and its development . we attempt particularly to shed light with analysis and criticism to an important side which is the search for the relation between educational services and realistic , actual requirements for inhabitants 'life in Algerian cities.

from this point , we have built our theoretical part , in which we considered the most important sides of planning and its theoretical entries which have been based in the form of planning models and ideas developed to become theories treat the urban issue , we also focus on the affective role of planning to fulfill the educational needs of inhabitants in the Algerian cities that is a piriority in drawing the features of future cities which should provide all requirements of contamprory life.

in order to determine the profile of the field side , we should begin with identifying the study domains (spatial ,temporal ,and human) applied on khenchela city with its eleven sections , and also the instruments used to collect data with all that justified , the study sample is limited to 390 residence include educated children were identified according to multi -stage sample , the descriptive approach is the adequate approach to study the relation between planning for educational services and inhabitants needs in khenchela city to complete the scientific analysis and answer some basic research questions that are difficult to be answered outside the field study provides us with new ,specific and realistic data

at the end , the important results and extracted documents about our study topic are.

- some of the educational institutions suffer from overpopulation and the absence of specific structures like street safety specifically primary schools which affects learners educational achievements
- lack of the ground and real estate container are the main reasons which reduce projects of improving educational services
- improvement projects of educational services in khenchela city are restricted only on equipments like :school canteens ,chairs and tables
- the level of programmes provided is average and does not cover all inhabitants' needs
- one of planning obstacles to achieve inhabitants needs is due to the lack of financial funds in addition to the population growth which do not agree with projects provided for the educational domain that is the result of inaccurate data about the real inhabitants ' needs and don't based on inhabitants themselves is an evidence of their absence in the evaluation of

the projects should be offered to reach an acceptable level of services fulfill inhabitants needs and claims .